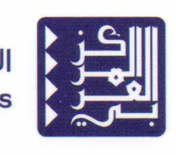


النص والخطاب

من الإشارة إلى الميديا
مقاربة في فلسفة المصطلح



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

يبحث هذا الكتاب في فلسفة المصطلح وهويته، وفي الإشارة اللغوية والرمز، ويعرج على دراسة التصور اللساني للنص، وكذلك على التصور الأدبي والتصور الإلكتروني، وهو باب جديد في هذا الحقل. ويفصح المؤلف عن ذلك بقوله: "يؤدي الإدراك البنيوي للمصطلح إلى ارتسامه بنائيًا من ثنائية تتشكل من: تسمية + تصور. والتسمية وفق ذلك هي الملصق اللغوي الذي يُصمّم لاحتواء النص وتأطيره وحمله والنهوض به في كينونة حافظة أو حامية محملة بطاقة ادخار أو احتشاد حي ونابض يقبل التأثير والتأثر، وفق شرائط التاريخ والثقافة ونمو معطيات التحضر المجتمعي من مفصل إلى مفصل آخر أكثر تطورًا ومعاصرة". باختصار، فإن هذا الكتاب محاولة لاكتشاف الفروق بين المدلول المعجمي والتصور المصطلحي، وسعي لتحديد التصورات واختلافها وتمايزها بين التصور النحوي التركيبي والتصور الدلالي والتصور التداولي.

عبد الرحمن عبد السلام محمود

ولد في سنة 1968. أستاذ النقد الأدبي الحديث في كلية الألسن بجامعة عين شمس. عمل في حقل التدريس في جامعة الإمارات وجامعة قطر وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا والكلية العسكرية القطرية. له عدد من المؤلفات منها: **فلسفة الموت والميلاد** (2001)؛ **إشكالية الحداثة** (2000)؛ **تعالقات الخطاب: طه حسين أنموذجًا** (2005)؛ **الحداثة التموزية** (2006).



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 6 دولارات

ISBN 978-614-445-071-0



النص والخطاب

من الإشارة إلى الميديا

مقاربة في فلسفة المصطلح

النص والخطاب

من الإشارة إلى الميديا
مقاربة في فلسفة المصطلح

عبد الرحمن عبد السلام محمود



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرســة في أثناء النشــر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراســة السياسات

محمود، عبد الرحمن عبد السلام
النص والخطاب: من الإشارة إلى الميديا مقاربة في فلسفة المصطلح/ عبد الرحمن عبد السلام محمود.
160 ص. ؛ 21 سم.
يشتمل على ببليوغرافية (ص.139-145) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-071-0
1. المصطلحات. 2. اللغة، علم. 3. المصطلحات - فلسفة. 4. اللغة - فلسفة. 5. اللسانيات. 6. الدلالة، علم. أ. العنوان.
401.4

العنوان بالإنكليزية

Text and Discourse: The Philosophy of Terminology

by Abdul-Rahman Abdul-Salam Mahmoud

الناشـر



شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 00974 44199777 فاكس: 00974 44831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 11 4965 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

إهداء

إلى زياد عبد الرحمن

شِهَابٌ قشعَ ظُلْمةً وأَشْرَقَ أَمَلًا.

المحتويات

مقدمة

ليس من حافة الإسراف، ولا من قبيل المبالغة، الإقرارُ، في هدوء مترع بيقين الحق، بشدة اللغط واحتدام الجدل في شأن مصطلحي النص والخطاب في الأمداء التزمنية والتزامنية، بدءًا من التعدُّد الدلالي للإشارتين اللغويتين العالق بهما في تجاويف المعاجم وبطون القواميس، مرورًا بالانفتاح اللساني في بُعده اللغوي الحداثي ومحاولته المثابرة في تأطير الدلالة وصوغ التصورات التعريفية المستوعِبة المصطلحين، والمؤسِّسة هويتهما في حقل المعرفة الاصطلاحية واللسانية، ووقوفًا مليًّا عند مدارات التصور الأدبي ومدى اشتغاله على المصطلحين وبهما إفرادًا لهما ومزجًا بينهما، وصولًا إلى مدار الإلكترون وحقل الرقمنة في الأبعاد الشبكية والعنكبوتية والتشعبية في النصوص والخطابات المبنية على توظيف التفاعل وارتهان الوجود الماهوي للنص بفحوى الإنتاجية التي يساهم في تكوينها وبزوغها إلى العلن فاعلية المتلقي ودوره في القراءة القائمة على فلسفة الإنتاج بنزوعها صوب الكتابة ووقوعها في متعة غوايتها.

لعل المسافة الكائنة - فصلًا ووصلًا - بين بدء سيرورة هذا المنعقد ونهايته، من الصعوبة بالقسط الذي ييسِّر وسمها بالمعاناة من فرط تعقّدها وتعاظلها، وكأن البحث عنها وفيها ابتغاء ابتناء البينة

الساطعة والقاطعة والعثور على هديها ضربٌ من المغامرة المحفوفة بالمراوغة، جراء الوصول إلى مقترح حقيقة نسبية تتدثر بالمقاربة الدالة أو المؤشِّرة، فضلًا عن توخي تمثل القول الفصل متدثرًا بلباس الحق أو مستغشيًا عين اليقين.

يكاد هذا الشأن الذي وطَّأنا به في الإيماءة السالفة، يتجلى أمرًا بديهيًا لفرط ثوائه في قلب المعترك الاصطلاحي في ظهوراته اللسانية والأدبية والإلكترونية، إضافةً إلى تضاريسه المنوعة في الأبعاد الدلالية المعجمية، حتى لكأن ثواءه في شأنه هذا، من الوضوح والجلاء والسفور، ثواء الشمس في كبد السماء في يوم قائظ، تكاد تلامس فيه القلوب حناجرها.

لما كان الشأن في هذين المصطلحين، أي النص والخطاب، على شاكلة الماهية السالفة، أو هو - في حدوده الدنيا - قريب منها في أمر تكوينه الماهوي، وفي بُعد استظهار هويته المائزة له من أغياره، فإن مسعى هذه الدراسة وجلّ غايتها لا يبتغي صوغ القول الفصل أو تأطير التصور النهائي لمنعقدٍ بمثل هذا القدر من الانفتاح والتعدد إلى درجة اختلاط الأقاويل والتباس الرؤى، بل تباعدها وتباينها. ولعله من الحكمة النقدية أو العلمية عدم رصد غاية كهذه في شأن كهذا، وإنما الأجدر بالرصد والاتباع هو إنجاز مقاربة تبتغي خصوصية المدخل النقدي، وتمايز الزاوية التي يلِج الدرس منها إلى حقل اصطلاحي تتعدد حناياه وتتراكب في تراكم تعاقبي أو خطي لا يخلو من دلالة التعدد التزامني أو الأفقي. من ثَمَّ، لا تأمل هذه المقاربة في إنجاز محض الوصف لماهية المصطلحين أو تجلية عناصر الفرادة والتمايز في خصوصية الهوية الاصطلاحية، وإنما -

فوق ذلك وأهم منه - دراسة المعنى في أصل فلسفة المصطلح، والنمو به صوب خطيّته التصاعدية أو التعاقبية تراثًا ومعاصرةً، معجمًا ولسانًا وأدبًا وإلكترونًا، ينبثق من رحم التقانية الحاسوبية لينفتح على متاهات الفوقية أو التشعبية في مدارات الشبكية والعنكبوتية القائمة على نسج الترابطات النصية عبر الوسائط الحاسوبية، وإنجاز التفاعل القرائي المشارك في البُعد البنيوي للنص، ومن ثم في إنجاز بُعده الجمالي من خلال التلقي المفعم قصدًا بعزم الإنتاج في ممارسة الكتابة المُفَعِّلَةِ النص والمنفعلة به والمتفاعلة معه، والمساهمة في رسم مساراته، حذفًا وإضافةً، بناءً وجمالًا، تلقيًا وإنتاجًا. وهذه الصيرورة التحولية من المهد اللغوي أو المعجمي وصولًا بالنص والخطاب إلى الفضاء الترابطي التفاعلي عبر وسائط الميديا هو ما تكثفه العلاقة الكائنة دلاليًا بين طرفي الإشارة والميديا.

تتأطر المقاربة، بعد هذه الفاتحة المكثفة، في وعينا في ثلاثة فصول وخاتمة: تجسّد متن المقاربة في تفصيلاتها البحثية كلها، فيما تتضمن الخاتمة عصارة رؤية المقاربة من خلال تكثيفها أهم النتائج التي تمخّضت عنها بعد رحلتها البحثية المطولة. ورغبةً مخلصةً من المقاربة في تيسير هضم تصور الهيكل البنائي لها على القارئ؛ فإنها تؤشر إلى هذه المفاصل في عناوينها التي سوف تعقبها التفصيلات البحثية كاملة، من ثم نعرض لها في هذا الحيز.

الفصل الأول

في فلسفة المصطلح
(البُعد التأسيسي)

تلزم ماهية «النص والخطاب»، من حيث كونهما إشارتين لغويتين ومصطلحين دالين بضرورة التريث إزاء فقه المصطلح، بغية إدراك بعض من كنهه المؤسس هوية الإشارتين والمصطلحين معًا، من حيث وجودهما الماهوي في سِمْتِه التكويني أو الإشاري، ووجودهما المائز لهويتهما، لكونهما سكًّا شفريًا ينبثق من المدلول في طيه الإشاري المعجمي، ليتجاوزه إلى التصور فيستقر في ثباته وحدِّه وتواطئه وشيوعه في الحقل الاصطلاحي العام أو في حقله المعرفي الخاص. ولعله من نافل القول الإقرار بفيض الطروحات في هذا الشأن، وإنه مع ذلك جدير باستنفاد بحوث مستقلة بذاتها في تقرّي تفصيلاته ومساراته كلها. ومع الوعي التام بذلك كله، تحتم فلسفة المقاربة هنا الاقتراب من فلسفة المصطلح ذاته، لتقعد بها دلاليًا وتأطيريًا لمشروعها في صوغ مدلولها الإشاري وتصوّرها الاصطلاحي للكلمتين. من ثَمَّ يفرض فقه الاصطلاح طرح الأسئلة الآتية:

- هوية المصطلح: ما هي؟

- ماذا عن واقع المصطلح بين التسمية والتصور؟

- ما الذي نحدده في المصطلح حال بناء وعينا به؟ أهو المدلول أم التصور؟

- العلاقة بين الإشارة والمصطلح... هل هي محض اصطلاح على اصطلاح؟

ترسم هذه الأسئلة أُطُرَ المسار التأسيسي في فلسفة المصطلح في هذه المقاربة، وهذا ما نحاول الإجابة عنه في ما هو آتٍ على النحو الآتي:

أولًا: هوية المصطلح

تتحدد الإجابة عن السؤال الأول في رسم مسار ينطلق من الأصل المُنشِّئ إلى حيث إدراك الجدوى ووعي المحددات والأسس التي يرتكز عليها المصطلح. ومفاد هذا المسار المعرفي في شأن المصطلح انبثاقه لغويًا من المادة المعجمية «صلح» في تجليها الفعلي «أصلح» ليتكوّن لدينا مصدر ميمي هو «مصطلح». وفي القاموس المحيط ما نصه: «الصلاح: ضد الفساد، كالصلوح صلح، كمنَع وكرُم، وهو صِلْحٌ بالكسر وصالحٌ وصليحٌ. وأصلحه: ضد أفسده، وأصلح إليه: أحسن. والصُّلحُ بالضم: السِّلمُ ...»[1].

يقف تأمُّل المادة اللغوية، كما في كثير من مظانها المعجمية وليس في القاموس وحده، على معاني التقويم، أي رد الشيء إلى طبيعته التي يستقيم عليها كما كان شأنه قبل إفساده، وهذا معنى يتضمن في تلابيبه دلالة الحسن والإحسان معًا، ثم يرتقي إلى السلام في المخاصمة أو السلم في الحرب، وهو معنى قائم على رد الحقوق والاتفاق بين المتنازعين. ويقود الاتفاق إلى المواضعة على شيء يرضى به الكل، ويستقر في الذاكرة الجمعية لقوم أو

(1) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ضبط وتوثيق يوسف الشيخ محمد البقاعي؛ إشراف مكتبة البحوث والدراسات (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995)، مادة ص ل ح.

لشعب أو لأمة. ولعل هذا هو الخيط الواصل بين دلالة الإشارة في حيّزها المعجمي ودلالتها التصورية الناجمة عنها حين سُكّت مصطلحًا له شيفرته الثابتة والمحددة والمُتَواطَأ عليها والشائعة بين الناس أو في حقلها المعرفي التخصصي، والمستقرة في الذاكرة الجمعية لذويه.

يحملنا السالف، سرًا وعلانيةً، على التماس مع «التعريف الاصطلاحي»، أي ضرورة إنجاز تعريف مائز للمصطلح الذي هو كبد المقاربة ولب لبابها. ولعل من الثبات والوضوح في منظور المعجم اللغوي أن المعاني سابقة على التعريفات، وأن دور هذه الأخيرة مقصور على استظهارها وتحديدها وإكسابها هويتها المائزة لها من أغيارها. من ثم تتحدد ماهية التعريف وهويته في اعتباره «بمثابة النظام الأصغر الذي يتألف من قول تذكر فيه خصائص التصور والعلاقات التي تنشئها فيما بينها، ويتم اصطفاء هذه الخصائص في القول اللغوي الذي يتم عبره تلخيصها، تبعًا لوجهة النظر المعتمدة بنوع خاص وللوصف المنشود ولدرجة الدقة المتوخاة ولأسلوب الصياغة المعتمدة وللثقافة موضوع البحث»[2].

انبثاقًا من التصور السالف المحدد للتعريف أو المؤطّر لحافاته، يرتكز وعينا التقليدي بفحوى التصور المصطلحي على دلالة «الثبات»، أي النظر إلى المصطلحات بوصفها وحدات غاية في «الثبات»، ترسم مناطق فضاءات تصورية تكون حدودها معينة

---

(2) للتفصيل والتعميق في هذا الشأن، انظر: لويك دبيكر، «الرمز بين المدلول والتصور،» في: هنري بيجوان وفيليب توارون (إشراف)، المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا خاطر (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 148.

بمنتهى الدقة[3]. ولعل هذا الوعي هو ما فهمه أوبتز (Opitz) وحدده على النحو الآتي: «أيًا يكن منشأ المصطلحات أو الطريقة التي تم بموجبها تشكيلها، فهي تنشد ميزة مشتركة: إنها سلسلة من المعاني المحددة بدقة. هذا هو تحديدًا ما تعنيه كلمة «مصطلح» (Terme)، فعلى شاكلة الكلمة اللاتينية (Terminus)=حد، يسم المصطلح نهاية مسيرة وسلسلة من التحولات التي يصبح من الآن فصاعدًا بمنأى عنها؛ ربما بشكل مناف للطبيعة»[4].

مع إيماننا النسبي بما ذهب إليه أوبتز من فحوى الثبات الذي يصل به إلى صلابة الصخور الشاهقة، فإننا نرضى من القول، ومن الوعي، بضرورة التريث إزاء تصور كالسالف، وإنه من الضروري ترك الكوى مشرعةً والأبواب مواربة في رسم معالمنا الرئيسة والجوهرية عن دينامية التصور المصطلحي ومدى قدرته على الحركية والنمو والتمدد، أو قابليته للتصلب والتكلس والسكون في حيز دلالي تصوري لا يتعداه امتثالًا لمقولة «الثبات» وفحوى «التحديد» في القطع والفصل بين المتشابكات أو المتداخلات. وكأن المصطلح «ملصق» معلق على «تصور» وليس كائنًا حيًا يستجيب لردات الفعل، ولمعطيات الشروط الثقافية والتاريخية ومجريات الواقع وإمكانات تدافعه وتطوره إلى آفاق ليست محدودة أو منظورة. وهذا شأنٌ سيتجلى تفصيله في ما هو آتٍ من المعالم التمددية والتطورية للتصورات النصية والخطابية في جغرافية هذه المقاربة.

---

(3) إنغرد ماير وكريستين ماكينتوس، «"تمدد" المعنى المصطلحي: لمحة عن ظاهرة زوال الصفة المصطلحية،» في: المصدر نفسه، ص 289.

(4) المصدر نفسه، ص 289-290.

في أي حال، يفضي الفائت لزامًا إلى الوقوف على الصياغات التعريفية للتصور المصطلحي، وهو أمر كثر فيه الكلام وتعدد فيه القول إلى درجة الإعادة والتكرار والنسخ والمسخ عند اللسانيين والمعجميين والنقاد والاصطلاحيين، ما يجعل اجتراره على عواهنه إضاعة وقت وتبديد طاقة وسفح مداد في غير حلِّه. وحسبُنا من جدل هذه ماهيتُه، ضرورة الوعي بأن حد التعريف في عرف المناطقة قائم على الفصل المنطقي بين «هويتين تتوزع إليهما العناصر الداخلة في تركيبة الحد: هما هوية الأجزاء التي تتضافر على تعريف الظاهرة تعريفًا عضويًا، إذ تحسر معطيات البنية الذاتية. ثم هوية العناصر التي يتألف منها تعريف الظاهرة وظيفيًا، بحيث تقدر منزلة الأجزاء المساهمة في تركيب الكل من حيث تحويل البنية الذاتية إلى وظيفة إنجازية»[5].

اتكاءً على ماهية التعريف السالفة، مع وعينا بوقوع الاختلاف بل الاضطراب في شأن الجمع والمنع فيه، فلعل من الحكمة موافقة علي القاسمي في ما ذهب إليه، إذ حدَّ التعريف بأنه «الوصف اللفظي لتصور ما يسمح للتفريق بينه وبين تصورات أخرى داخل منظومة التصورات. وثمة صلة وثيقة بين التعريف ووضع المصطلح في بيئته أو منظومته، فتعريف المصطلح صنو لتحديد هويته بالنسبة للمصطلحات الأخرى»[6].

---

(5) أحمد الهواري (وآخرون)، شكري عياد: جسور ومقاربات ثقافية (القاهرة: عين للدراسات والبحوث، 1995)، ص 94-95.

(6) علي القاسمي، المصطلحية، الموسوعة الصغيرة؛ 169 (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1985)، ص 215.

من هنا، يمكن النزوع إلى اصطفاء بعض تعريفات المصطلح على النحو الآتي:

- تقول ماريا تيريزا: «المصطلحات هي كما يؤكدون، وحدات مؤلفة من شكلٍ «أي تسمية» ومحتوى «أي تصور ذهني»، وهي تتطابق مع الكلمات تطابقًا ظاهريًا فقط»[7].

- يُعرفه لويك ديبيكر: «المصطلح رمز لغوي «دال + مدلول» يرجع إلى تصور قابل للتحديد خارج إطار اللغة»[8].

- يفاضل محمود فهمي حجازي بين عدد من التعريفات الأوروبية لمصطلح المصطلح، ثم يطرح ما تراءى له أنه أفضلها، وهو ما نصه: «الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحُدّد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائمًا في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري»[9].

- يقول عز الدين إسماعيل: «المصطلح هو إذن الحد أو الخط المعين للحدود، فهو يمثل حقلًا يمكن العمل في نطاق حدوده، ضمانًا لعدم التشتت والضياع»[10].

---

(7) ماريا تيريزا كابريه، «حول تمثل التصورات تمثلًا ذهنيًا: أسس لمسعى إلى النمذجة،» في:بيجوان وتوارون، المعنى في علم المصطلحات، ص 47.

(8) ديبيكر، ص 147.

(9) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، «أزمة المصطلح في النقد القصصي،» مجلة فصول (القاهرة)، السنة 7، العددان 3/ 4 (1987)، ص 98-99.

(10) انظر في هذا الخصوص: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم =

- يطرح عزت جاد تصوّره لمصطلح المصطلح بقليل من التحرير وكثير من الالتزام - بحسب قوله - على أنه: «إشارة لغوية دالّة، مفردة أو جملة، متوارثة أو مستحدثة، تعطل عمل العلاقة فيها بين الصوت الدال والصورة العينية، وتواطأت الذاكرة العظمى فيها على أحد تصورات العلاقة بين الصوت الدال والصورة الذهنية، يفترض ألا تختلف دلالته مهما اختلف الحقل الدلالي الواقع فيه، والقليل من التحرر في ما ينبغي أن يكون عليه الحد الجامع المانع لهذا المفهوم، وافتراض الثبات مسألة موضوعية تخضع لسلطة أصحاب كل حقل معرفي على حقلهم»[11].

تأمل المقاربة ألا يكون في ما سلف تعدده من تصورات لمصطلح المصطلح، إسرافٌ جاوز حد المقبول في منطق بناء المقاربة ذاتها، إذ هذا جزء من الغاية وليس تمامها أو كمالها، لكنه كان ملزمًا لنا أو لزامًا علينا أن نقرأه على هذا النحو لنتيقن فحوى الاضطراب وكنه التباين في الأقاويل التصورية المؤطِّرة لمصطلح المصطلح، ما يُفسح لنا مدار النسبية في أي طرح نلقي به أو يلقي به غيرنا في أمر هذه ماهيتُه، وتلك هويتُه، كما هو مفسحٌ لنا القول بحتمية ركنين رئيسين في تصور المصطلح يكاد يقع عليهما مدار القول وتمام الإجماع والاتفاق: التحديد الدلالي وشيوع المصطلح. على أن هذين الركنين أو الشرطين لا يعملان بعيدًا عن التواطؤ الذي يقع الاتفاق عليه بين أفراد الحقل أو التخصص، أو مجموع الناس

= المصطلح (القاهرة: مكتبة غريب، 1993)، ص 11.

(11) عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002)، ص 32.

في أمة ما، أو حتى الشأن الإنساني برمّته في ما يقع من تواصل بين المعارف والعلوم والأمم والشعوب. ولعله ثبات أيضًا أن المصطلح، من حيث كونه حدًا دلاليًا يفصل بين المتجاورات أو المتشابهات أو المتداخلات أو بالأحرى بين المدلولات والتصورات، يظل - على الرغم من ثباته الدلالي وصلابة تحديده - أفقًا تصوريًا مفتوحًا وليس مغلقًا، مرنًا وليس متكلّسًا، حيًا يستجيب للأحوال والشرائط المعرفية والتاريخية والثقافية وليس ميتًا عدميًا أو متجمدًا. إنه كينونة وليس كيانًا، أي إنه قابل للاستجابة وردات الفعل المجتمعية، ربما ينمو ويتمدد ويطرد أو يتراجع ويضمحل أو ينحسر متأثرًا بما يطرأ عليه سلبًا أو إيجابًا.

ثانيًا: المصطلح بين التسمية والتصور

يؤدي الإدراك البنيوي للمصطلح إلى ارتسامه بنائيًا من ثنائية تتشكل من: تسمية + تصور. والتسمية وفق ذلك هي الملصق اللغوي الذي يُصمّم لاحتواء التصور وتأطيره وحمله والنهوض به في كينونة حافظة أو حامية محملة بطاقة ادخار أو احتشاد حي ونابض يقبل التأثير والتأثر، وفق شرائط التاريخ والثقافة ونمو معطيات التحضر المجتمعي من مفصل إلى مفصل آخر أكثر تطورًا ومعاصرةً. في هذا الأفق، تتحتم الإشارة إلى هذا التساؤل: ما المقصود من الحديث عن المصطلح حين نذكره؟ أهو التسمية أم التصور؟

تدفع هذه الأسئلة إلى إدراك فحوى الاعتراض الذي أنجزه ومارسه لويك ديبيكر على مسألة «التسمية»، إذ يؤكد أنها مضللة: «إن كلمة تسمية برأينا مضللة فهي تحملنا أولًا على الاعتقاد أن علم

المصطلحات يقتصر على الأسماء، وهذا أبعد ما يكون عن الواقع والأفعال كثيرة فيه، والصفات، حتى الظروف موجودة. من جهة ثانية، تميل كلمة تسمية إلى إحالة الجزء اللغوي إلى فئة نحوية «هي الاسم» حاجبةً بذلك إلى حد ما طبيعته الأعم كرمز»[12].

يُفادُ من السالف زعزعة الاستقرار الدلالي لـ «التسمية» ورفض صلاحياتها البنائية في الإشارة إلى التصور الذهني الناجم عنها في علم المصطلحات. وبه نعي عمق تعلّق لويك ديبيكر بدلالة «الرمز» لا «التسمية». من هنا، يتأطر تعريف المصطلح عنده على هذا النحو: «إن المصطلح، ونعني به بشكل عام الرمز اللغوي ذا المعنى المتخصص، هو عنصر ذو فعل ورد فعل... وعليه يُعدُّ المصطلح من وجهة نظرنا رمزًا كاملًا وهو رمزٌ حيٌّ»[13]. ولعله من الفطنة إزاء كلام ديبيكر التوقف فيه عند مفادين: **الأول**، يتعلق بمدلول الرمز الذي رَكَنَ إلى ربط المصطلح به في حدِّه وتعريفَه على نحو ما سلف. فمن المهم في هذا الحيز التأكيد أن مدلول الرمز المراد ليس الرمز الأدبي ولا الرمز الفني ولا الرمز الصوفي ولا حتى الرمز العلاماتي كما عند بيرس وإن اشتبك معه من حيث اتكائه على فاعلية العلاقة من خلال المفردة أو «اللفظ الدال» الذي يسلك فيه الرمز طريق وضع اصطلاح ما (كالميزان بوصفه رمزًا للعدالة)[14].

بذلك يتحدد الرمز على أنه «علاقة تحيل إلى الشيء الذي تشير

(12) على سبيل التفصيل انظر: ديبيكر، ص 145. بتصرف بالحذف.
(13) المصدر نفسه، ص 145-146، بتصرف بالحذف.
(14) جاد، ص 123.

إليه بفضل قانون غالبًا ما يعتمد على التداعي بين أفكار عامة»[15]. لذا، يحق لنا بناء وعينا بالرمز المقصود عند ديبيكر على مفهوم مؤداه قصدية الرمز اللغوي تحديدًا، أي الكينونة اللغوية المُجسِّدة لوحدة كلامية تنهض بنائيًا على ثنائية الدال والمدلول في علاقتهما بالتصور المؤطر به. من هنا كانت حيثية تعريف ديبيكر للمصطلح على نحو: «المصطلح رمز لغوي (دال + مدلول) ويرجع إلى تصور قابل للتمديد خارج إطار اللغة»[16].

الثاني، يتعلق بهوية الوجود الماهوي للمصطلح من حيث علة التساؤل عن ماهية كونه كيانًا أم كينونة، أي عن صميم جوهره المائز من حيث ديمومة السكون أو قابلية الحركة والنمو والاطراد أو التغيُّر والتغاير. إذ يعمد علم المصطلح، ومن ورائه بالضرورة علماء المصطلح في حيزه أو فضائه، عمدًا إلى تثبيت «التصور» من خلال توهم وحدة التعريف ووحدة «المعنى». وهو وعي تقليدي بُني على أن عملية سك المصطلح هي محض تعليق لمصطلح اسمي ينتمي إلى اللغة على تصور ذهني ينتسب إلى الفكر في كيان ثابت مهما اختلفت سياقاته أو حقوله المعرفية والعلمية، أو تغايرت حاضناته الثقافية والمجتمعية والأممية والحضارية... إلخ.

الحق أن وعينا بالشأن المصطلحي من حيث هو كينونة لا كيان، أو من حيث هو وجود حي دينامي ينمو ويتغاير بفعل الزمان

---

(15) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الدراسات الإنسانية والفنون الجميلة والتشكيلية: إنجليزي - فرنسي - عربي (بيروت: دار الكتاب اللبناني؛ القاهرة: دار الكتاب المصري، 1991)، ص 183.

(16) انظر: ديبيكر، ص 147.

والمكان، وبتأثير التزمن والتزامن، يغاير ذلك ويختلف معه، وهذا ما نوافق فيه:

- لويك ديبيكر الذي ذهب إلى أن المصطلح «رمز حي»، معللًا ذلك بقوله: «يفتح تحليل المصطلح باعتباره رمزًا حيًا، مثلما نقترحه، إمكانية أن نأخذ في الاعتبار في علم المصطلحات ظواهر تكون على جانب كبير من الأهمية كالترادف ومستويات اللغة وإعادة الصياغات والتبدلات الجغرافية الصغرى والكبرى و«فو كلمات» اللغات الخاصة المحببة»[17].

- جوان ساجيه الذي أكد أن «المصطلحات تشكل مجموعات ديناميكية وأنها تكون على ارتباط بكلمات الخطاب»[18].

- عز الدين إسماعيل الذي أطَّرَ المصطلح في كونه حدًا فاصلًا أو خطًا معيّنًا للحدود. غير أنه لمّح إلى البُعد الدينامي الحركي أو التغايري للمصطلح في علاقته بأفضية الزمان والمكان والثقافة والمجتمع، ليؤكد أن شأن المصطلحات «شأن كل الحدود الوضعية، حتى تلك التي فُحصت فحصًا دقيقًا تؤول إلى طبيعة اجتماعية أو حتمية كما نفترض أو نتوهم»[19].

هذه رؤى وتصورات بالغة الأهمية في تعاضدها وتساندها لتدعم ما نتغيّاه من علاقتنا بمصطلحي النص والخطاب، ومدى

(17) المصدر نفسه، ص 146.

(18) انظر: جوان ساجيه، «من أجل مقاربة وظيفية لعلم المصطلحات،» في: بيجوان وتوارون، المعنى في علم المصطلحات، ص 79.

(19) عز الدين إسماعيل، «جدلية المصطلح الأدبي،» علامات، السنة 2، العدد 8 (حزيران/ يونيو 1993)، ص 112-113.

وعينا المرن ليس بمحض الاضطراب والبلبلة في شأنيهما فحسب، وإنما بقدر «الحياة» أو «الحيوية» الدينامية الكائنة فيهما، من حيث كونهما كينونتين مصطلحيتين تخضعان للتأثر وردات الفعل المعرفية والثقافية والمجتمعية، الأمر الذي يؤهل المقاربة لمرونة السبر والطرح لهويتهما في بُعدها التعاقبي في الحقول اللسانية والأدبية والإلكترونية كما سيتجلى آيُ تفصيله في حينه من تضاريس المقاربة.

ثالثًا: المصطلح بين المدلول والتصور

تنطلق المقاربة في حيزها هذا من سؤال مركزي يطرحه لويك دييبكر: «حين نحدد مصطلحًا، فهل نقوم بتحديد مدلوله أم تصوره؟»[20].

يفاد من التساؤل الفائت بداهةً وجود تمييز بين المدلول والتصور. غير أنه من الإنصاف والدقة العلمية معًا الإشارة إلى أن البداهة الباذخة في تجليها عبر السؤال السالف ليست على إطلاقها في وعي اللسانيين والاصطلاحيين؛ أي في اللسانيات وعلم المصطلح؛ إذ بات جليًا من غير لبس أن ثمة التباسًا باذخًا أيضًا يقع في الوعي اللساني في الخلط بين المدلول والتصور، حتى إنهما ليردان شيئًا واحدًا، أو يدل أحدهما على الآخر في إيقاع تعاقبي أو تبادلي من دون تمييز أو تفريق، أو أن الشأن تعاكسي بين اللسانيات وعلم المصطلحات، كما يؤكد دييبكر نفسه: «الفرق الوحيد الذي تم

(20) دييبكر، ص 181.

رصده هو أن علماء المصطلحات النظريين يستخدمون المصطلح (Concept) تصورًا لقول (Signifié) «مدلول»، في حين يلجأ اللسانيون إلى استعمال مصطلح «مدلول» لقول «تصور»[21].

في أي حال، لا بد من التنبه إلى أن مثل هذا المنعقد، بما يحتشد فيه من طاقة جدل وسجال، ربما يكثر فيه القول إلى درجة استنفاد حيّز ومدادٍ يقينًا لا تحتمله مثل هذه المقاربة في ما تتغيّاه من رؤى ومآرب، غير أنها تعزم على الخلوص فيه إلى مطارحة الرؤية اللسانية الضافرة بين المدلول والتصور في وعي دي سوسير تحديدًا، خصوصًا في دروسه العامة في الألسنية. ومفاد القول أن دي سوسير يُعرِّفُ المدلول بهذه الدرجة من الحسم: «إن المدلول هو التصور الذي تعنيه اللغة»[22]. إن وعينا بـ «المدلول» أو بـ «التصور المدلول»، كما ورد عند سوسير في أكثر من مكان يعكس خلاصة التصور السوسيري البنيوي للغة القائم على ثنائية الدال والمدلول التي يضفرها الرمز اللغوي. فوق هذا، يتكوّن كل رمز لغوي من تصور وصورة صوتية، وهذا ما يقترح سوسير أن يحدده على النحو الآتي: «نقترح أن نستبدل بالتصور والصورة الصوتية على التوالي المدلولَ والدال»[23]. من هنا يتحدد حديث سوسير عن التصور على أنه «يتألف من أفعال الإدراك التي نسميها تصورات»[24]. ويتجلى هذا الوعي السوسيري مازجًا بين المدلول والتصور والفكر أو الفكرة في سياق دلالي تبادلي من دون فروق. وعلى حد قول

---

(21) المصدر نفسه، ص 138.

(22) المصدر نفسه، ص 143.

(23) المصدر نفسه، ص 142.

(24) المصدر نفسه، ص 140.

ديبيكر معقبًا على رؤية سوسير: فإن «التصور لم يعد له وجود خارج المدلول»[25].

إن كان السابق هو موقف سوسير ومن بعده موقف «اللسانيين» بصفة عامة، فإننا نميل إلى عدم الخلط أو المزج التبادلي من حيث الدلالة بين المدلول والتصور، بل نوافق ديبيكر في ما ذهب إليه من الفصل الدلالي بينهما: «لا يحد التصور بالمدلول. فالواحد منهما متميز عن الآخر ولو مال إلى الاندماج في اللغة»[26]. غير أنه لا يقف عند هذا الحد في شأن الفصل بينهما، إنما يهتم بالتصور الذي يمثل العنصر الرئيس في عملية التفكير، من حيث قدرتنا نحن على تمثل الأشياء وإدراكها. من هنا، يتألف التصور من خصائص تمثل الوحدة المنطقية الأساس، ويُحلل وفق محورين:

- الاستبطان، أي الفهم، وهو مصطلح تقليدي لكنه ملتبس، ما يمثل مجمل الخصائص التي يتألف منها الشيء.

- التعميم، الذي يمثل مجمل الأشياء التي ينطبق عليها هذا التصور[27].

نخلص مما سلف إلى قول مؤداه حصر المدلول في الدلالة المعجمية، أي ما تمنحنا إياه تعاريف المعاجم والقواميس في شأن رمز لغوي ما. وما يجدر تثبيتُه في شأن هذا الحيز المدلولي هو إبهام المدلول وغناه وتعدده ونسبيته وعلاقته الحاكمة لدلالته

(25) المصدر نفسه، ص 41.
(26) المصدر نفسه، ص 144.
(27) المصدر نفسه، ص 148.

على السياق القائم فيه والباني له. ولعله هو مقصود إيف جنتيوم من «المفهوم»، إذ عرّفه: «هو عبارة عن محتوى قابل للوصف بواسطة تعريف معجمي»[28]، مفرقًا بينه وبين «التصور» الذي هو «محتوى يتم تحديده بالكامل بواسطة تعريف لازم»[29].

المدلول إذًا شأنٌ معجمي ناجم عن المعجم وعالق به في شأن صوغ تعريفات مدلولات الرموز اللغوية التي تتغير من سياق إلى سياق. يعضد ذلك رؤية ديبيكر في شأن ربط المدلول بالمعجم و«التصور» بعلم المصطلحات: «يتوجب علينا بالتالي القول بوجود اختلاف بين تعريف المدلول الذي غالبًا ما يكون ذلك الذي نستقيه من المعاجم، وتعريف التصور الذي يسلم به علم المصطلحات»[30].

على أن قولنا بربط المدلول بالمعجم من حافة وما يمنحنا إياه من تعريفات في شأن الرمز اللغوي وربطه بدلالة التعدد والغنى والإبهام من حافة أخرى، يقود حتمًا إلى علاقة «السمة» بالمدلول باعتباره كيانًا رمزيًا لغويًا ينفك إلى سمات تمثل وحدات معنوية تختلف وتتباين وفق علاقات سياقاتها. ولنأخذ مثالًا على ذلك: فتفكيك مدلول قطار يفضي إلى الوعي بسمات عدة مثل أنه بناء معدني، معد لنقل الركاب أو البضائع، يسير على قضيبين حديديين، وله محطات يتوقف فيها، ويسيّره محرك يعمل بالديزل، ويلحق به عدد من العربات المجهزة لأغراض السفر أو النقل... إلخ.

---

(28) انظر: إيف جينتيوم، «من المعنى إلى التعريف في المشهد الرياضي،» في: بيجوان وتوارون، المعنى في علم المصطلحات، ص 323.

(29) المصدر نفسه، ص 323.

(30) ديبيكر، ص 181.

يؤشر تفكيك المدلول «قطار» إلى السمات السالفة إلى نوعين من السمات:

- ذاتية أو تعينية: وهي السمة التي تشير إلى «الميزات الخاصة لكل مورفيم (Morpheme) بغض النظر عن العلاقات التي قد ينشئها مع سائر المورفيمات في الجملة»[31]، أو هي التي «تحدد معنى الرمز بشكلٍ ثابتٍ»[32].

- تضمينية أو مكتسبة: وهي السمة التي يتم إنشاؤها في المقابل في طور الخطاب، بواسطة التدليلات المنطقية السياقية، ومن خلال عملية أخذ المقاييس الاجتماعية في الاعتبار»[33]. أو هي السمة التي تحدد «معنى الرمز على نحو غير ثابت نسبيًا وافتراضيًا وحتى فرديًّا»[34]. إنها سمات بالقوة وليست بالفعل، أي إنها طاقات دلالية احتمالية تتذرّ في فعل «الإمكان» الذي يظل وروده بالفعل مشروطًا بقدرة السياق على إيجاده ومنحه وجوده الماهوي أو هويته المائزة. إنها سمة ليست بنائية أو تكوينية أو نووية، أي ليست داخلة في النواة الرئيسة المكونة لدلالة الرمز التي تدور معه حيثما دار، فتتوارى ولا تختفي، لأنها داخلة في جوهر الماهية والهوية معًا، وقادرة على التناسل عبر ظلالها في كل سمةٍ مكتسبة أو تضمينية. وبناءً عليه، فإن سماتٍ مثل بناء معدني له عجلات حديدية، يسير على قضيبين

---

(31) انظر: «الثبت التعريفي» في: بيجوان وتوارون، المعنى في علم المصطلحات، ص 382.

(32) ديبيكر، ص 150.

(33) «الثبت التعريفي» ص 382.

(34) ديبيكر، ص 150.

حديديّين، تُعدّ سمات ذاتية أو تعينية في مدلول القطار، في حين أن سمات مثل نقل الركاب، أو التوقف في محطات، قد تكون سمات مكتسبة أو تضمينية، إذ ربما تعلق بغيره كما تعلق به.

يكتسب وعينا بالسالف كله حيثيته المنطقية وتسويغه العلمي في المقاربة من التأسيس المدلولي والتصوري للنص والخطاب، بوصفهما رمزين لغويين لهما مدلولان معجميان وتصوران اصطلاحيان في كل من المعجم والمصطلح، وهي المسافة التي تتحرك فيها المقاربة للإبانة عن كنههما مدلوليًا وتصوريًا، كما سنرى.

رابعًا: الإشارة والمصطلح (اصطلاحٌ على اصطلاح)

يقتضي لزوم التأصيل للبُعد التأسيسي في فلسفة المصطلح باعتباره ركيزة صلبة تُعدّ لعلاقة المقاربة المدلولية والتصورية بالنص والخطاب، ممارسة الاتّئاد في ترسيم التصور وبناء الوعي الفاصل والواصل في آن بين «النص والخطاب» من حيث كونهما إشارتين لغويتين، وبينهما من حيث كونهما مصطلحين لهما تصوران لازمان عن حقلهما المعرفي، يجري تأطيرهما عادةً في تعريفات يحلو لبعض وسمها بالجمع والمنع، مع تأكيد دلالة الثبات. ولعله عافٍ لنا من وطأة جدل، ربما لا ينتهي عند حافة غاية بعينها يحسن السكوت عنها، موافقتنا عزت جاد في أطروحته عن «نظرية المصطلح النقدي» التي أسس مشروعها على فرضية «اضطراب المصطلح في المنبع»، مؤكدًا ذلك بقوله: «إنه اضطراب المنبع، شأن مصطلحات الحقل الدلالي ككل، ذلك الذي أدى إلى اضطراب مفاهيم العلاقة والإشارة والمؤشر والأيقونة والرمز والشيفرة، وربما يصدق ذلك الاضطراب على كثير

من المصطلحات التي أتت تصوراتها ضمن المنحى الفكري المجرد الذي تلتقي عليه الذاكرة العالمية في تواصلها العلمي والمعرفي»[35].

اتكاءً على مقولة «الاضطراب» الحاكمة للحقل التصوري للمصطلح ورغبةً مخلصةً في تحاشيها، فإن حسبنا من ذلك المعترك ومنعقداته وحناياه كلها التأني عند مدلولي كلمتي «الإشارة والرمز»، وعند تصوريهما لنقف على ما نتغيّاه نحن في وعينا بعلاقة الإشارة بالمصطلح في كل من النص والخطاب.

يتأطر الاضطراب الدلالي بين «الإشارة والرمز» في دلالة كل منهما على الآخر عند بعض الدارسين، كما أنهما بالضرورة مفترقان دلاليًا وتصوريًا في وعي آخرين. ولعل ملامسة الأصل تكشف عن دلالة اللفظ المعقودة على قصدية الصوت المنطوق، ودلالة الكلمة أو الإشارة المعقودة على قصدية الصوت والمعنى، أي الدال والمدلول معًا. فالمقصود بالإشارة اللغوية هنا هو ما تغيّاه سوسير من تصوره البنيوي لثنائية الصوت والصورة الذهنية، أو الدال والمدلول. غير أن التصور الاصطلاحي للإشارة على نحو ما سلف هو عينُه ما يُعبّر به عن مصطلح «الرمز»، وإن شئنا الدقة قلنا «الرمز اللغوي». ولعل هذا ما استخدمه سوسير على نحو ما بيّناه في معرض ما سلف في هذه المقاربة، مثل قوله: «يضم الرمز اللغوي تصورًا وصورةً صوتية، نقترح أن نستبدل بالتصور والصورة الصوتية على التوالي المدلولَ والدال»[36]. وقوله: «نقترح أن نبقي على كلمة

---

(35) جاد، ص 137.

(36) في تفصيل موقف سوسير انظر: بيجوان وتوارون، المعنى في علم المصطلحات، ص 142.

رمز للإشارة إلى الكل، وأن نستبدل بكل من تصوّر وصورة صوتية على التوالي مدلولًا ودالًا»[37].

يبدو أن سوسير لجأ إلى استخدام كلمة «رمز» بهذا المدلول مضطرًا، يؤشر إلى ذلك ويدعمه موقف لويك ديبيكر: «يفتح سوسير المجال لإمكانية اعتبار الرمز وحدة بنيوية، ولو أعرب عن بعض الندم لاضطراره إلى الإبقاء على كلمة «رمز» للدلالة على «مجمل الرمز»[38]. إن هذا الاضطراب والاضطرار أو ذاك الندم إنما يكشف المأزق المدلولي والتصوري لكل من الإشارة والرمز. وهذا ما تسعى المقاربة إلى طرحه في الحيز الآتي:

1 – الإشارة اللغوية

يؤسس مدلول الإشارة بصفة عامة على دلالة «الإيماءة» باليد أو الرأس أو العين أو بطرف العين. ومنه قول يزيد بن معاوية:[39]

---

(37) المصدر نفسه، ص 140.

(38) المصدر نفسه، ص 140.

(39) تضطرب الأقاويل في نسبة هذه القصيدة التي منها هذان البيتان، إذ تنسب مرة إلى يزيد بن معاوية، وهو يزيد بن معاوية غير التابعي، أي إنه ليس ابن أبي سفيان بن حرب، ومرة إلى ولده خالد بن يزيد، ومرة إلى عمر بن أبي ربيعة. كما وقع الاضطراب في مطلعها وبنيتها وعدد أبياتها، فتطول عند بعضهم وتقصر عند آخرين، ويقع فيها التقديم والتأخير. ومن مطلعها:

أصابك عشق أم رميت بأسهم	فما هذا إلا سجية مغرم
ألا فاسقني كاسات راح وغنِّ	لي بذكرى سليمى والرباب وزمزم

ومطلع آخر:

أغار عليها من أبيها وأمها	ومن خطوة المسواك إن دار في الفم
أغار على أعطافها من ثيابها	إذا لبستها فوق جسم منعم

ومطلع آخر:

=

أشارتْ بطرفِ العينِ خيفةَ أهلِها إشـارةَ محـزون ولـم تتكلـمِ
فأيقنتُ أن الطرفَ قد قالَ مرحبًا وأهلًا وسهلًا بالحبيب المتيمِ

ويُفاد من المدلول السالف ضرورة تحقق عناصر ثلاثة في الإشارة: المشير والمُشار إليه وأداة الإشارة. لكن مع تجاوز المدلول المعجمي للإشارة إلى حيث اضطراب الأقاويل في شأن التصور العالق عنها، نجد أن الإشارة ربما تتداخل مع «المؤشر» (Index)، لكن هذا التداخل ربما يركن في الوعي إلى التحديد والصفاء، إذا نحن بئرنا فحوى الافتراق الكائن بين «الإشارة والمؤشر». وهو افتراق مرتكز على المدلول التناقضي بين الاعتباطية والسببية. ففي حين أن العلاقة الرابطة بين الإشارة اللغوية (Deixis) والمشار إليه في اللغة هي علاقة اعتباطية عرفية غير معللة أو مسببة، فإن المؤشر هو «إقامة علاقة سببية بين واقعة لغوية أو حدث لغوي وبين شيء تدل عليه هذه الواقعة»[40]. ومثال ذلك اعتبار ارتفاع درجة حرارة المريض مؤشرًا على وجود مرض، واعتبار الدخان مؤشرًا على وجود نار، واعتبار تقطيب الجبين مؤشرًا على الغضب، وانفراج الأسارير مؤشرًا على السرور والفرح... إلخ.

تتغاير هذه العلاقة المبنية على مقولة السبب والنتيجة في

= أراك طـروبًا والهًـا كالمتيم تطوف بأكناف السحاب المخيم
أصابك سهم أم بليت بنظرة فمـا هــذه إلا ســجية مغــرم

وينظر في ما سلف توثيقًا المواقع الآتية متوافقة مع ترتيب النصوص:
<https://aminajournal.over-blog.com>; <http://ejabat.google.com>, <http://www.ibtesama.com>.

(40) رولان بارت، أساطير، ترجمة سيد عبد الخالق، آفاق الترجمة؛ 5 (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 1995)، ص 78.

المنطق، والخاضعة لفحوى التعاقب الزمني في الثنائية السالفة، مع علاقة الإشارة من حيث كونها إشارة لغوية اعتباطية خضعت لمنطق التواطؤ العرفي مجتمعيًا، إلى حين تحقق شيوعها لغةً ومجتمعًا، وتتغاير مع دلالة الإشارة من حيث كونها «إيماءة» أو «علامة» تخضع لمنطق الإرادة والقصد والتحديد، كما هو الشأن في إشارات المرور، إذ هي إشارات تمثل علامات صناعية وُضعت وفق إرادة وقصد وتحديد لمدلولات بعينها، ما يجعل منها إرادة وسببية مقصودتين، وهذا ما يخرجها عن فحوى فلسفة العلاماتية، لأن «ذلك في الأصل وإن كان توجُّهًا لعلاماتية، إلا أنه مفتعل افتعالًا اصطلاحيًا، يعمد فيه إلى سببية مقصودة لذاتها، وتنطوي على أصل فكري يغاير الأساس الفلسفي للنظرية العلاماتية من حيث كونها تفسيرًا لواقع متسق على أساس طبيعي، تختلف القوانين التي تحكمه عن واقع آخر أصبحت فيه علاقة السببية علاقة مفتعلة تعسفية أو مقصودة بتوافق عرفي اجتماعي»[41].

من المهم هنا التأكيد أن قصدنا من المدلول الإشاري هنا هو حصر «الإشارة» في «الرمز اللغوي» من حيث هي كلمة أو وحدة لغوية أو «دليل» - على حد قول جوليا كرستيفا - له دال صوتي وصورة ذهنية، تقوم العلاقة بينهما على الاعتباطية والتواطؤ والشيوع في لغة قوم أو أمة ما، من دون قصد أو إرادة، ما يجعلها تنحسر إلى حدود المعجم بتعدده وغناه وربط الدلالة فيه بمغزى السياق. غير أن وعينا بمراد التواطؤ في الإشارة على حد وعي الغزالي باللفظ، الذي هو عنده «صوت دال بتواطؤ» - كما هو معروف - ويربط وعينا

(41) جاد، ص 118.

بفحوى الشيوع «الإشارة اللغوية» بالمصطلح من حيث كونه تصورًا سُكَّ شفريًا، والتواطؤ عليه وشيوعه في حقله الدلالي والمعرفي، وبه تصبح الإشارة اللغوية مواضعةً، ويصبح الاصطلاح مواضعة عليها، فكأنه اصطلاح على اصطلاح، كما سيتبين في ما بعد.

2- الرمز

لا شك في أن واقع الاضطراب التصوري بشأن الرمز (Symbol) قائم ومتفاقم، خصوصًا في ما تطرحه تقسيمات سوسير وبيرس. ويتجلى هذا الاضطراب في مقدار التداخل الدلالي أو التصوري بين الرمز وشبه الرمز (Semi-symbolic) والأيقونة (Icon) والعلامة (Sign). غير أن اضطراب التصور يبلغ مداه حين نرصد البون بين التصور العالق بالرمز اللغوي والتصور العالق بالرمز الفني أو الأدبي أو الصوفي أو الشعري... إلخ.

يمكن تأطير هذا الخلاف بردّه إلى مدار التباين والتعارض بين الفضاءات البلاغية والفضاءات الإشارية العلاماتية، على ما بينهما من اشتباك وتداخل. ولعل من الحكمة في هذا المنعقد طي كثير جدل فيه واجتيازه إلى حيث رصد التصور البيرسي للرمز الذي يحصره في كونه «علامة تحيل إلى الشيء الذي تشير إليه بفضل قانون غالبًا ما يعتمد على التداعي بين أفكار عامة»[42]. ويلاحظ في التصور العلاماتي عند بيرس للرمز أنه يتكئ على فاعلية العلامة، أي ما تُنجزه المفردة من علاقة تربط بين الرمز والمرموز إليه، مثل العلاقة

---

(42) بدوي، معجم مصطلحات الدراسات الإنسانية والفنون الجميلة والتشكيلية، ص 183.

بين علامة الميزان والدلالة على العدالة القائمة على تساوي الكفتين في سياق متكافئ في عناصره كافة. وبهذا، يكاد التصور البيرسي العلاماتي للرمز يؤكد الاعتباطية ليضع الرمز موضع المصطلح الذي يُبنى فيه التصور قصديًا، متجاوزًا المدلول الإشاري إلى حيث سك تصور لازم يُشاع في الحقل المعرفي الناجم فيه. لكن مبدأ «المشابهة» أو «المقايسة» أو «التداعي» وفق مستقر الذاكرة الجمعية والأفكار العامة كما أسلفه بيرس وغيره في الوعي العلاماتي، ليس ناجعًا على الإطلاق، خصوصًا في الدرس النقدي والبلاغي في فضاء الشعر والأدب. فكلمة «مطر» في شعر السياب مثلًا، الواردة في عنوان أكثر من قصيدة: «أنشودة المطر، مدينة بلا مطر...» تتموضع رمزًا للثورة بفعلها الانفجاري والتطهيري والبعثي في آنٍ من دون وقوع أي وشائج مقايسة أو مشابهة أو تداعٍ. وفي **معجم مصطلحات السيميوطيقا**، يقوم «الرمز بإقامة علاقة بين كلمة أو فكرة بشيء فعلي، منظر أو فعل يوحد بينهما... نوع من الصلة الدلالية. وعلى هذا، ففي ثقافة معينة، فإن الزهرة ترمز إلى الحب والعصفور إلى الحرية والغابة إلى الجنون والماء إلى الحياة»[43]. في حين يعرف شبه الرمز على أنه «العلاقة بين التعبير والمحتوى أو بين الدال والمدلول. فإذا طأطأ الإنسان برأسه، فهذا قد يعني نعم، وإذا هزَّه فهذا يعني لا. ويختلف مفهوم شبه الرمزي عن الرمزي في أن العلاقة بين الدال والمدلول ترتبط بمجموعات وليس بوحدات. فالإيماءة بنعم أو لا، مثلًا، تستخدم المحور الرأسي للتأكيد، وتستخدم المحور

---

(43) برونوين مارتن وفليزيتاس رينجهام، **معجم مصطلحات السيميوطيقا**، ترجمة عابد خزندار؛ مراجعة محمد بريري (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008)، ص 182، بتصرف بالحذف.

الأفقي للنفي»[44]. وهذا طرح يربط بين شبه الرمز والإشارة، كما أسلفنا. كما يحدد المعجم، اتكاءً على سيميوطيقا بيرس، الأيقونة على أنها «سيماء تشبه الشيء الذي تدل عليه، فالصورة على سبيل المثال أيقونة لأنها تشبه الذات التي تمثلها، ومخطط المنزل أيقونة للمنزل»[45]. فكأن فاعلية الأيقونة فاعلية تحويلية تحيل على الشيء الذي تدل عليه.

ربما يكون مسوغًا الآن لملمة نثرات التصورات السالفة وعلاقتها بالرمز وما جاوره من مصطلحات متداخلة ومتغايرة، أملًا في الوقوف على مراد المقاربة من مدلول «الرمز» في حيزها، وفي علاقته بـ «الإشارة» التي سبق فض اشتباكها سلفًا. وغاية القول في هذا الشأن هو حصر مدلول الرمز في المقاربة في «الرمز اللغوي»، وهذا عينُه ما فعلناه إزاء «الإشارة» التي انحسرت مدلولاتها وتصوراتها إلى حيث تَمَكّن مدلول «الإشارة اللغوية»، «فكأن المقاربة بذلك تشاء تحديد نقطة البدء الدلالي في علاقتها بكل من النص والخطاب، أي من حافة النظر إليهما مدلوليًا من حيثية الإشارة/ الرمز اللغويين، مفضلين مصطلح «الإشارة» على مصطلح «الرمز» وهي الحيثية عينُها التي أهّلت «الإشارة» لتمظهرها في عنوان المقاربة على ما هو بيّن في حيزه. وحملنا على مقاربة «الرمز» على هيئته السالفة تبادله المدلولي والتصوري مع «الإشارة» في نطاق «العلاقة اللغوية»، وذلك بدءًا من أرسطو قديمًا الذي استخدم مصطلح «الرمز»، قاصدًا به «الرمز اللغوي»،

---

(44) المصدر نفسه، ص 173، بتصرف بالحذف.

(45) المصدر نفسه، ص 105.

إذ «الكلمات رموز لمعاني الأشياء الحسية أولًا، ثم التجريدية المتعلقة بمرتبة أعلى من مرتبة الحس»[46] مرورًا بسوسير الذي بنى أطروحته المركزية على الثنائية البنيوية المضفورة من الدال والمدلول. وبه تصبح كل وحدة لغوية كيانًا مزدوجًا من الصوت والصورة الذهنية، لكنه كيان متحد لا تنفصم عراه، وهو ما شاء التعبير عنه، قسرًا أو يسرًا، بالرمز اللغوي، مؤكدًا أن الرمز اللغوي لا يوجد الشيء والاسم بل التصور والصورة الصوتية»، وبناء عليه يُعد الرمز اللغوي من وجهة نظره «وحدة نفسية ذات وجهين»، تتشكل من اتحاد التصور بالصورة الصوتية»[47].

إن المفاد التصوري للرمز اللغوي، كونه اصطلاحًا، جرى التواطؤ عليه مجتمعيًا، وتحقق له الشيوع من دون تعليل أو تسبيب كاصطلاحنا نحن العرب على أن الدال المكون من أصوات (ق، ل، م) رمز لغوي يشير إلى شيء سمّيناه «قلمًا» من دون وجود مشابهة أو مقايسة أو أفكار عامة أو تحويل أيقوني، إنها اعتباطية اللغة وتواطؤها العرفي في المجتمع المستقر عليها. لكن الرمز اللغوي باعتباره مصطلحًا فقد مع دي سوسير - كما يؤكد عزت جاد - «مصداقيته لتحل محله الإشارة اللغوية بمفهومها المصطلحي، على اعتبار وضعية اللغة وكونها في الأصل علامات صناعية أو اصطلاحية»[48].

---

(46) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة؛ 164 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص 185.

(47)انظر في هذا الخصوص: ديبيكر، ص 139، بتصرف بالحذف.

(48) جاد، ص 127.

يؤدي ما دوّناه سابقًا في حيزه المتعاقب وفي شؤونه المختلفة إلى أهمية الوعي بالنص والخطاب على أنهما إشارتان لغويتان تمثلان في حدودهما المدلولية مواضعة اصطلاحية لغوية جماعية ظلت - ولا تزال - ردحًا من الزمن تعمل وفق غنى المعجم وتعدد السياقات وربط الدلالة بها، ثم إنهما تجاوزا مواضعة اللغة إلى حيث مواضعة الاصطلاح، استجابةً للدرسين اللغوي والأدبي الحديثين، فتمَّ سكهما شيفريًا مصطلحين لهما تصوراهما المتمددان والمتباينان في الدرس اللساني الحديث، وفي الدرس الأدبي والنقدي، وفي فضاء الإلكترون والرقمنة. وبه، نقر مع المسدي بأن «المصطلح العلمي في سياق النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة، إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح، فهو إذًا نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصلي الأول، وهو بصورة أخرى علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه كمًا وأضيق دقةً»[49]، الشأن الذي يفتح الأفق لقراءة المدلول المعجمي للنص والخطاب بوصفهما إشارتين لغويتين تعملان في المعجم والقواميس وفق المواضعة الاجتماعية للغة بتاريخيتها، وبوصفهما مصطلحين متمددين نموًا في مدارات اللسانيات والأدب والإلكترون، وهو ما نعمد إليه توًا.

---

(49) عبد السلام المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ط 2 (تونس: الدار التونسية للنشر، 1989)، ص 98.

الفصل الثاني

النص والخطاب
(قراءة المدلول المعجمي)

أولًا: النص

ورد في معجم لسان العرب، في مادة «نصص»: «النص رفعُك الشيءَ. نصَّ الحديثَ ينصُّه نصًّا: رفعَه. وكل ما أظهر فقد نصّ. وقال عمرو بن دينار: ما رأيتُ رجلًا أنصَّ للحديث من الزهري؛ أي أرفع له وأسند. يُقال: نص الحديث إلى فلان أي رفعه. وكذلك نصصتُه إليه. ونصتِ الظبيةُ جيدَها: رفعتْه. ووضع على المنصة أي على غاية الفضيحة والشهرة والظهور. والمنصةُ ما تظهر عليه العروس لتُرى، ونصَّ المتاع نصًا: جعل بعضه على بعضٍ... قال الأزهري: فنص الحقاق إنما الإدراك. وقال المبرد: نص الحقاق منتهى بلوغ العقل، أي إذا بلغت من سنها المبلغ الذي يصلح لها أن تحاقق وتخاصم عن نفسها، وهو الحقاق، فعصبتها أولى بها من أمها»[1].

ثم ورد في معجم القاموس المحيط: «النصُّ الإسناد إلى الرئيس الأكبر، والتوقيف، والتعيين على شيءٍ ما. وسير نص ونصيص: جد رفيع. و«إذا بلغ النساء نَصَّ الحقاق أو الحقائق فالعصبة أولى»، أي: بلغن الغاية التي عقلن فيها أو قدرن فيها على الحقاق وهو الخصام»[2]. وورد في أساس البلاغة: «الماشطةُ تنصُّ

---

(1) أبو الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، ط 2 (بيروت: دار صادر، 1992)، مادة نصص.

(2) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ضبط وتوثيق يوسف الشيخ محمد البقاعي؛ إشراف مكتبة البحوث والدراسات (بيروت: دار =

العروس، أي تقعدُها على المنصة، وهي تنصُّ عليها أي ترفعها، وانتصَّ السنام: أي ارتفع وانتصب، ونصصت الرجل إذا أحفيته في المسألة ورفعته إلى حد ما عنده من العلم حتى استخرجته، وبلغ الشيء نصه: أي منتهاه»[3].

إن قراءة كلمة «نص» من حيث كونها محض إشارة لغوية تنمو وتطرد في بطون المعاجم وحقل القواميس وتفضي إلى استنباط المدلولات الآتية:

1 - الارتفاع والظهور

مفاد هذا المدلول أن الأصل الماهوي في معنى النص هو التعيين والإشهار والبروز وتجاوز حد العادي من عموم المعيار وجماع الأقيسة في بُعدها الأفقي المتعارف عليه، فكأن في لب المدلول قصدًا مقصودًا بنيّة إصرار وتعمُّد إلى الإبانة الكاشفة من غير لبسٍ، والمشرئبة إلى ملامسة السقف الأعلى لعتبة الشهرة أو «الفضيحة» على حد قول ابن منظور في اللسان: «وضع على المنصة أي على غاية الفضيحة والشهرة والظهور»، أي إن القصد المدلولي هو مطلق الإبانة والكشف والإعلان والإشهار والإذاعة في الناس أو في الواقع أو في المجتمع. والنصُّ من هذه الحافة هو رغبةٌ لغويةٌ في التعيين والتحديد في قوة ومتانة ربما لا تخلو من بُعد سلطوي يُسْتَشَفّ من دلالة «الرئيس الأكبر»، أو الموثوقية واليقين في دلالة

= الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995)، مادة نصص.

(3) جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، ط 3 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985)، ج 1، مادة نصص.

«السند» كما في إشارة المعجم إلى الزهري، فكأن مراد النص هو الإحكام والإتقان. ولعل منه مراد ثعلب من قول الشاعر:

ونص الحديث إلى أهله فإن الوثيقة في نصه

معلقًا عليه بقوله: «وكل تبيين وإظهار فهو نصٌّ»[4].

الإشارة إلى «الوثيقة» مفادها الإحكام والثقة والتثبيت والتوقيف، كما أشار صاحب القاموس. كما أن مدلول «الارتفاع والظهور» يتماس مع فحوى الجمالية ممثلة في ارتفاع «جيد الظبية» وقعود العروس على المنصة» وهي في تمام جمالها وكمال زينتها، وبه يُفاد من تفضية المكان هنا وهو «المنصة» إظهار زخرفة العروس وسحر تزينها ليُذاع على الناس كافةً، ويتمكن الجميع من معاينته لانكشافه وتجليه للعلو والارتفاع، كما في إشارة الزمخشري إلى «الماشطة تنص العروس».

2- المزج والإحكام

يُفاد منه مدلول التركيب والمزج في قوة وجمال وإحكام، كما في إشارة ابن منظور «نصَّ المتاع: جعل بعضَه على بعض».

3- البلوغ

فحوى هذا المدلول الإشاري للنص هو حصول الكمال من الشيء، وتحقق كمال المنتهى منه كما في شأن حقاق النساء، أي بلوغهن تمام الإدراك والعقل لمعرفة الحقائق وممارسة الخصام

---

(4) أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون (القاهرة: دار المعارف، [د. ت.])، ج 1، ص 10.

والجدل. وهو مدلول عقلي في لبه وأهدابه، إذ يتعلق في شأن القول والعلم والمعرفة كما أشار إلى ذلك الزمخشري في شأن «نصصت الرجل، رفعته إلى حد ما عنده من العلم». غير أنه من الأهمية إدراك مراد البلوغ في العقل ومن قبله الجسم، أي في الجانبين البيولوجي والعقلي معًا، لنقف منه على منتهى النضج وكمال الاستواء بدنًا خصيبًا وعقلًا رشيدًا، الشأن الذي يؤهل لكنه «النصنصة»، أي القدرة بالإمكان والفعل على ممارسة «الانتصاص» بالجلوس على المنصة جسدًا مكتملًا في زخرفته وزينته وخصوبته، أو التجلي العقلي في الحقاق، أو بلوغ المنتهى من العلم والمعرفة، أو في إيجاد النص بوصفه إمكانًا لغويًا يحتاج إلى قدرة كاملة وبلوغ أتم في الجسم والعقل على سواء. ولعل إبراهيم صدقة شاء أن يؤشر إلى شيء من هذا بقوله: «أما البلوغ فيشير إلى الناحية البيولوجية الداخلية والخارجية، لأن هذا البلوغ هو الذي يسمح للنفس من أن تحاقق وتخاصم عن نفسها. وفي هذا كله إشارة إلى العامل الزمني وكذا العامل العملي، أي الوظيفي أو الممارساتي»[5].

إزاء السالف من التقري يمكن التوقف عند المفادين الآتيين:
الأول، إن مدلولات الارتفاع والظهور والمزج والإحكام والبلوغ مدلولات معجمية، أي إنها في أصلها الماهوي مدلولات قائمة على علاقات اعتباطية بين الدوال والمدلولات. وهي مع هويتها الاعتباطية هذه مفيدة لنا في التوطئة للتصور الاصطلاحي للنص عمومًا وللأدبي خصوصًا، إذ هو في عمومه تجلٍ لغويٌّ يمظهر إمكاناته الاستثنائية

---

(5) إبراهيم صدقة، النص الأدبي في التراث النقدي والبلاغي حتى نهاية القرن الخامس الهجري (إربد (الأردن): عالم الكتب الحديث، 2011)، ص 104.

بارتفاعه عن عموم القول وعادي الكلام، وهو محمّل بطاقة جمالية ثرية وخصيبة لا تخلو من دلالات إيروسية تربطها بفحوى البلوغ والإبلاغ معًا مؤطرًا بُعدي البيولوجيا والعقل في آنٍ، وهو مكونٌ لغويٌّ منسوجٌ ومضفورٌ بعناية فائقة وإحكام ماتز. وبه يمثل المدلول المعجمي من هذه الحافة الحاضنة الطبيعية والفضاء المولّد للتصور المصطلحي الناجم عنه وفق شرائط التاريخ والمعرفة والثقافة، من دون انبتات في الصلة أو قطيعة في الرحم اللغوي بأي حالٍ. والثاني، يكشف وعينا بفحوى التعدُّد والتنوع والتباين في شأن المدلولات النصية في المعجم من غير ريب، عن قصدنا من العلاقة الاعتباطية بين الدال والمدلولات، كما هو كاشف بالقدر نفسه عن دلالات الإبهام والغنى والكثرة، وهي دلالات ذات شأن في وصل وعينا بمفهوم تغير المدلول لإشارة النص المعجمي، وفق تموضعها في السياقات الخاصة والمتعددة والمتباينة، لنقف من ذلك كله على أن مدلول الإشارة «نص» معجميًا مدلولٌ حركي أو دينامي يتغاير من آنٍ إلى آنٍ، ومن سياقٍ إلى سياقٍ، ويتمدد ويتشعب إلى حيث فسحة الإمكان في الإبداع اللغوي والتركيب الصوغي. إن مدلول «النص» معجميًا يؤشر إلى أنه كينونة - على حد قول عبد الواسع الحميري - وبه فله «اختلاف وتفرد كينونته الناصية الناصة، واختلاف وتفرد ما تنصصه كينونته الناصة من أشياء وأوضاع، وهذا يقتضي أن ماهية النص قد تتحقق في شكل الوجود الذي يكون عليه الشيء «المنصوص» الشاخص أو البارز للعيان بشكل عام، وبغض النظر عن المادة التي يتألف منها، أو يُصاغ خلالها وجوده، وقد يأخذ شكل الوجود اللساني أو التلفظي مسموعًا أو مقروءًا»[6].

---

(6) عبد الواسع الحميري، في آفاق الكلام وتكلم النص (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010)، ص 207.

ثانيًا: الخطاب

ورد في لسان العرب في مادة خطب، قوله: «الخطبُ: الشأنُ أو الأمرُ، صَغُرَ أو عَظُمَ، وقيل: هو سببُ الأمرِ، يُقال: ما خطبُك؟ أي ما أمرُك؟ وتقول: هذا خطبٌ جليلٌ، وخطبٌ يسيرٌ. والخطبُ: الأمرُ الذي تقعُ فيه المخاطبةُ والشأنُ والحالُ، ومنه قولُهم: جلَّ الخطبُ؛ أي عَظُمَ الأمرُ والشأنُ. وفي حديث عمر، وقد أفطروا في يوم غيم من رمضان، فقال: الخطبُ يسيرٌ. وفي التنزيل العزيز: «قال: فما خطبُكم أيها المرسلون» وجمعه: خطوب» وقوله: «وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابًا وهما يتخاطبان، والخُطبةُ هي اسمٌ للكلام الذي يتكلمُ به الخطيبُ، وهي مثلُ الرسالةِ التي لها أول ولها آخر، والمخاطبةُ مفاعلةٌ من الخطاب»[7].

ورد في القاموس المحيط أيضًا: «الخطبُ: الشأنُ، والأمرُ صَغُرَ أو عَظُمَ، ج: خطوب. وخطب المرأة خطبًا وخطبة وخِطِّيبى، بكسرهما واختطبها، وهي خِطْبُهُ وخُطبتُه... واختطبوه: دعوه إلى تزويج صاحبتهم. وخَطب الخاطبُ على المنبر خَطابةً بالفتح، وخُطبةً بالضم، وذلك الكلام: خطبة أيضًا، أو هي الكلامُ المسجوعُ ونحوه... وفصلُ الخطابِ: الحكمُ بالبينةِ، أو اليمينُ، أو الفقهُ في القضاءِ، أو النطقُ بأما بعد»[8].

إن تأمُّل الإشارة اللغوية «خطاب»، من حيث كونها وحدة معجمية تتمدد وتتعدد معانيها في المرجعية المعجمية، يفضي إلى تبين المدلولات الآتية:

---

(7) ابن منظور، مادة خطب.

(8) الفيروزآبادي، مادة خطب.

1- الحالية

مدلولٌ يتعلق بمدار الشأن أو الأمر المتعلق بالمخاطب، كاشفًا عن ظلال الحدث الذي ألمّ به، صغُر ذلك أو كبر. ومنه قول عمر السالف «الخطب يسير»، وقوله تعالى: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾[9]، مفاده الاستفهام عن حال شأنهم وكنه بغيتهم، حيث ورد في تفسير السعدي في شأن هذه الآية: «أي ما شأنكم وما تريدون؟ لأنه استشعر أنهم رسل، أرسلهم الله لبعض الشؤون المهمة»[10]. ويكاد المدلول هنا يتسم بظلال سلبية عادةً؛ إذ يقصر تداوله في المصائب والعوادي وما شابهها، كما يتسم بظلال انفعالية تستمد وجودها وحيويتها من توترات المقام الذي ترد فيه الأسئلة عن الخطوب أو الأحوال المستغربة. ولعل منه قول موسى (عليه السلام) لابنتي شعيب حينما رأى شأنهما في السقاية مع القوم: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[11].

2- الكلامية

مراد المدلول الخطابي هو الكلام المنجز بين طرفين في مقام تداولي، أي وجود مرسل ورسالة ومرسل إليه وشيفرة وقناة اتصال، أي إن عناصر الاتصال حاضرة وفاعلة في إنجاز الخطاب الإبلاغي

---

(9) القرآن الكريم، «سورة الذاريات،» الآية 31.

(10) عبدالرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تقديم محمد بن صالح العثيمين، وعبد الله بن عبد العزيز بن عقيل؛ تحقيق ومقابلة عبد الرحمن بن معلا اللويحق (القاهرة: دار ابن الهيثم، 2010)، ص 771.

(11) القرآن الكريم، «سورة القصص،» الآية 23.

أو الدعوي أو العلمي أو السياسي، ولعل منه قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾[12]، وقول المتنبي في مدح كافور الإخشيدي:[13]

وفي النفسِ حاجاتٌ وفيك فطانةٌ   سكوتي بيانٌ عندها وخطابُ

3- الأيروسية

هذا مدلول إمتاعي اجتماعي، يتعلق بعلاقة الذكر بالأنثى وفق سنن المؤسسة الاجتماعية والنواميس الشرعية أو العرفية لكل قوم من الأقوام على اختلاف مذاهبهم وعاداتهم. وبه يتمظهر الخطاب/الخطبة إجراء موطئًا لفعل نكاح يبتغي الأيروسية من خلال الجمع بين الرجل والمرأة في علاقة تزاوجية معلومة أو غير تزاوجية. ولعل ظلال ذلك الأخير لا تبعد عن موقف يوسف والنسوة: ﴿مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ﴾[14].

4- الأدبية

قصد المدلول هنا إبراز الوظيفة الجمالية وتبيان كثافتها في المرسلة الخطابية، إذ إن إشارة المعجم إلى «الكلام المسجوع ونحوه» كشف عن درجة الكثافة الجمالية القائمة في الخطاب،

---

(12) المصدر نفسه، «سورة النبأ،» الآية 37.

(13) أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي، ديوان أبي الطيب المتنبي، شرحه وكتب هوامشه مصطفى سبيتي (بيروت: دار الكتب العلمية، [د. ت.])، ج 2، ص 244.

(14) القرآن الكريم، «سورة يوسف،» الآية 51، جزء من الآية الكريمة، والآية هي قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ قُلْنَ حَاشَا لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

حيث تخرجه عن عادي الكلام ومألوف القول إلى حيث خصوصية الأدب بنائيًا وجماليًا.

5- الحاجّية

هو مدلول حكمي أو فقهي يتعلق بقوة الحجة وسطوع البرهان لإبانة الحق الدامغ، أو تحقيق العدل الفصل. ولعل منه قوله تعالى في شأن داود وحكمه في الخصومة بين الأخوين: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾[15]. وبيَّن السعدي في تفسيره أن الحكمة هي «النبوة والعلم العظيم (وفصل الخطاب)، أي الخصومات بين الناس»[16]، فربط بذلك بين النبوة والعلم والفصل في الخصومات بناءً على ما عنده من حجة وبيِّنة لا تتوافر لغيره. ولعل ما يؤكد مدلول الحجة والبيِّنة بفحوى المحاجّة قوله تعالى على لسان الشاكي من الأخويين: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾[17]. قال السعدي في شأن «عزَّني في الخطاب» أي: «غلبني في القول، فلم يزل بي حتى أدركها أو كاد»[18].

يُفاد من تقري المدلولات السالفة أنها تمثل حاضنة معجمية، أو مواضعة عامة لما سينبثق منها في تصور اصطلاحي لازم لتعريفاته المتعددة في الحقول المختلفة، كما سيأتي بيانه في حيز المقاربة. ولعل هذا ما يدفعنا إلى دراسة التصور المصطلحي للنص والخطاب في الحيز الآتي.

---

(15) المصدر نفسه، «سورة ص،» الآية 20.

(16) السعدي، ص 675.

(17) القرآن الكريم، «سورة ص،» الآية 23.

(18) السعدي، ص 676.

الفصل الثالث

النص والخطاب
(قراءة التصور المصطلحي)

أولًا: النص (قراءة التصور المصطلحي)

عزم المقاربة في حيزها هذا، في علاقتها بمصطلح «النص»، هو إقامة التصور الناجم عن الفكر المقصود قصدًا، حيث ينأى به عن كل اعتباطية أو عرفية. وهو تصورٌ يتأطر عادةً في تعريفات يشاء أصحابها صوغها في إحكام يتسم بالجمع والمنع، تماهيًا مع مقولة المنطق المعروف في شأن التعريف بصفة عامة. لكن يُعدّ التواضع إزاء كنهها التصوري المؤطِّر فكرًا ومحتوى لمصطلح الـ «نص» نصفةً أو انتصافًا لواقع إشكالية النص، إذًا يكشف أي استقراء عَجِل أو وئيد عن تعاضل الإشكالية الاصطلاحية وتعاظلها. ويبدو أن مقولة «الاضطراب» التي أشرنا إليها في الحيز السالف من المقاربة ليست كافية في هذا الحيز النصي، حيث إن التصورات البانية والمؤطِّرةَ لمحتوى المصطلح النصي، أو بعبارة أخرى التصورات «المفسرة» لماهية مصطلح «النص» وهويته تتفاقم في توترات اضطرابها، لتتجلى إشكالية «تباين» و«تناقض» و«اختلاط» في الدلالة بين النص وغيره، خصوصًا بين «النص» و«الخطاب»، و«النص» و«القصيدة»، كما سيتجلى لاحقًا في جغرافية المقاربة. ولعله من أمانة العلم ويقين الحق رد كثير من تمظهرات هاتيك الإشكالية النصية من حافة تصوّرها المصطلحي إلى تعدد المُعُن، واختلاف مشارب الدارسين فكرًا وفلسفةً، وإلى جدة «النص» عينه من حيث كونه مصطلحًا، إذ ظل يرفل في تجاويف المعاجم وبطون القواميس مئات السنين، محتفظًا بكيانه وكينونته الإشاريتين

اللغويتين إلى حين بعثه حيًا في دنيا المصطلح، ليكتسب هويته ويبني تصوّره اللازم عنه والملزم له في الحقول المعرفية المختلفة. أفضت هذه التعليلات وتلك الحيثيات، متضافرةً، إلى لزوم الاضطراب ومقبولية التباين والخلط. وبه نقبل إشارة إبراهيم صدقة إلى جوهر الإشكالية بقوله: «أصبح مصطلح النص من المصطلحات النقدية الحديثة التي تمثل إشكالية كبيرة في مؤلفات النقاد والباحثين، وفي طروحاتهم المختلفة. تمثلت هذه الإشكالية في البحث عن حدوده وأصنافه، وفي نوعية وحداته، وفي طريقة تشكلها»[1].

يُرَدُّ هذا المشكل الاضطرابي عند صدقة إلى علّة الجدة وحداثة الوفادة المصطلحية النصية عند محمد جاسم جبارة الذي أشار إلى «الاضطراب» و«التوعك» في شأن تصور مصطلح «النص» عند عبد الملك مرتاض ومحمد الأخضر ونهلة الأحمد التي تؤكد أن «المتلقي العربي يقف أمام مصطلح النص في حالة اضطراب لعدم قدرته على الربط بين المفهوم المعجمي العربي وما تبثه الحقول المعرفية الغربية من مفاهيم جديدة»[2]. ويتجلّى شأن الوفادة

---

(1) إبراهيم صدقة، النص الأدبي في التراث النقدي والبلاغي حتى نهاية القرن الخامس الهجري (إربد (الأردن): عالم الكتب الحديث، 2011)، ص1.

(2) انظر في تفصيل هذا الشأن: محمد جاسم جبارة، مسائل الشعرية في النقد العربي: دراسة في نقد النقد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 220. وفي هذا الصدد، يعرض جبارة جهد بعض النقاد والباحثين العرب في تأصيل دلالة مصطلح النص في التراث العربي، وكيف أعوزهم ذلك مُرجِعًا الأزمة إلى حيثية كون المصطلح وافدًا إلينا من الثقافة الغربية. ومن قبيل ذلك إشارته إلى ما فعله عبد الملك مرتاض منقبًا عن دلالة النص في التراث العربي، «فيعجزه البحث ولم يفض به إلى شيء إلا ما ذكره الجاحظ في مقدمة كتابه «الحيوان» من أمر الكتابة بمفهوم التسجيل والتقييد، والتدوين والتجليد، وهي لا تؤدي المفهوم الحديث للنص»، ص 220.

والحداثة أكثر سفورًا وأدق تفصيلًا في وعي محمد الأخضر الذي يخلص إلى استنتاج حاسم نصه: «إن مفهوم النص هو مفهوم حديث في الفكر العربي المعاصر، وهو ليس وليد هذا الفكر، وإنما هو كغيره من مفاهيم كثيرة في شتى العلوم الحديثة، وافد علينا من الحضارة الغربية. وهذا ما يجعل البحث عن أصول هذا المصطلح في التراث الفكري العربي، وربط ذلك بما يدل عليه في وقتنا الحاضر، ضربًا من التحمُّل الذي لا ترجى منه فائدة»[3].

غير أن كنه المشكل هنا ليس قضية الربط بين المعجم والاصطلاح، أي بين المدلول والتصور، حيث مرَّت بنا قراءةٌ للمدلول المعجمي للنص، وكيف خلصنا فيها إلى أنه في أصل ماهيته يمثل حاضنة لغوية مدلولية، ونوعًا من المواضعة الأم أو المواضعة الجماعية لإصطلاح الإشارات اللغوية التي تزرع فيها أو تنجم عنها تصورات المصطلح بتعريفات حقوله المعرفية والتخصصية المتكئة في جوهر هويتها على مرادات القصد والتواطؤ والشيوع، فكأن المصطلح هو اصطلاح نوعي خاص على اصطلاح جمعي عام، أو هو ممارسة مواضعة مخصوصة على مواضعة جمعية مفتوحة على المطلق اللغوي والمجتمعي. من هنا، نفهم كيف أن المشكل المصطلحي النصي في وعي نعمان بوقرة تكثف في قضية «التصور»، أي في شأن أزمة تعريف «النص»، من حيث كونه مصطلحًا دالًا، ليخلص إلى القول بصعوبة تعريف النص أو استعصائه: «وقد استعصى مصطلح النص على التعريف قديمًا وحديثًا، إذ كثيرًا ما تكاثفت الأسئلة في ماهيته وأقسامه

---

(3) المصدر نفسه، ص 220.

وأغراضه وتمايزه عن أشكال تواصلية أخرى، ومن بين الأسئلة الملحة: أي نص نعني؟ أهو الديني أم الفلسفي أم العلمي أم الأدبي أم اللساني؟ أهو النص المكتوب أم المنطوق؟ أهو التراثي أم الحداثي؟ أهو الشعري أم النثري؟»[4].

يبدو كلام بوقرة - مع وجاهته في كشف المشكل - لا يخلو من نظر، ولا يعدم إمكان إقامة كثير جدل حول تصوّره ومرماه، إذ القول بوقوع «الاستعصاء» التعريفي للنص - هكذا على إطلاقه وعواهنه - أمر مردود ومرفوض منطقيًا وواقعيًا. فالمسلّم به - أو ما يجب أن نسلّم به - هو أن ثمة تعريفات للنص تكثر إلى حد الاحتشاد والتضارب، بل التباين والتضاد، ولعله قصد من فحوى «الاستعصاء» استحالة الجمع والمنع وفق مقولة المنطق الحاكمة بنية التعريف، واستحالة الأحادية والثبوت والاستقرار لتصور واحد قائم من دون منازعة تصورات أخرى له، بل نحن لا نمارس الإسراف في شيء إذا أومأنا إلى أن تفسيرات الرؤى المعجمية للنص هي تعريفات له، وإن كانت تعريفات مدلولية وليست تصورات لازمة وثابتة. وليت ذلك كله يحملنا - بنسبة أو أخرى - على تضييق سُبل الأسئلة التي ربما لا تتوقف عن التشظي في أنحاء وأمداء شتيتة، لنُكَثِّرَ أفقنا التساؤلي عن ماهية النص وهويته، لنركن إلى ما ذهب إليه عبد الواسع الحميري في تحديده نقطة الاستفهام والمنطلق على نحو كهذا: «حتى نتمكن من الإجابة عن مثل هذه التساؤلات، ينبغي الانطلاق من سؤال آخر يتعلق بحقيقة النص، وما يكونه في ذاته، أو في أصل ماهيته: ما النص

(4) نعمان بوقرة، الخطاب الأدبي ورهانات التأويل: قراءات نصية تداولية حجاجية (إربد (الأردن): عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2012)، ص 16.

في الحقيقة؟ أو في أصل ماهيته؟ ما الذي به يكون النص ذاته أو هو هو؟»[5].

على واقع المشكل النصي بماهيته التصورية المضطربة في أحسن أحوالها والمتعددة والمتباينة في أحوالٍ أُخر، يؤسس نزوع المقاربة حثيثًا إلى تأطير مسارات التصور المصطلحي لـ «النص». وهي مسارات يمكن تشعيبها إلى غير قليل من الرؤى والسبُل التي تكافئ تعدُّد الحقول المعرفية وتُعادل تراكم التخصصات المختلفة، كما يمكن تجميعها وضمها في مسارات ثلاثة تتجلى متمايزةً وفق انتسابها إلى حقولها المعرفية والتخصصية، كما تبدو متداخلة من حافات يسهل رصدها في الربط بين العام والخاص، مثل الربط بين المدلول والتصور، اللغة والكلام، المؤسسة والنوع، النص الإلكتروني والرقمنة والتفاعل. إن وعي المقاربة بالمسارات التصورية لمصطلح النص يتأطر في مسارات ثلاثة رئيسة: التصور اللساني والتصور الأدبي والتصور الإلكتروني أو الرقمي للنص. وهو ما نأمل تقريه تصوريًا على النحو الآتي:

1- التصور اللساني للنص

ليس ما ترومه المقاربة هنا محض إنجاز واقع التصور اللساني لـ «النص» من حيث كونه مصطلحًا فحسب، وإنما يحاذي ذلك وينبثق منه كشف مقدار التأزم في إشكالية المصطلح النصي، من حيث كونه تصورًا لسانيًا لإشارة لغوية ابتعثت من ركام المعاجم

(5) عبد الواسع الحميري، في آفاق الكلام وتكلم النص (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010)، ص 207.

وغبار القواميس، لتبدو مشدودةً إلى ماضيها التراثي الساكن، ومفصولةً عنه يسرًا أو قسرًا، ليتم إطلاق العنان اللساني لبناء التصور وبسطه في صوغ اصطلاحي يتكئ على مُعُن عدة، ومصادر ورؤى تتنوع وتتباين، الشأن الذي يُلزم الإقرار بواقع الاضطراب والخلط والتعقيد، حتى ليصعب مع واقع هذه ماهيتُه الإمساك بتصور تعريفي واحد له سمة الجمع والمنع، وفق شروط المنطق الراسخة، أو له حجة دامغة يحسن السكوت عليها في شأن تصوري رجراج وسيّال، ينحو صوب الحركية والتغاير الدائمين. ولما كان شأن تقرّينا الواقع اللساني في تصوراته مصطلح النص قد أفضى إلى المفاد السالف، فاتكاءً عليه وتواضعًا إزاءه، تعزم المقاربة في هذا الصدد على انتهاج مسار تدرجي في معالجة الشأن اللساني لمصطلح النص ليتحدد في تصورين رئيسين: تصور المعاجم الاصطلاحية وتصور الدارسين اللسانيين. وهو ما نطرح أولهما وثانيهما على النحو الآتي:

أ- تصور المعاجم الاصطلاحية للنص

يكشف استقراء غير قليل من المعاجم الاصطلاحية التي عالجت التصور اللساني لمصطلح النص عن كثرة تصورية، تتعاضد حينًا وتتعارض أو تتباين حينًا آخر. غير أن أهم ما يلفت فيها هو ما طرحه قاموس اللسانيات لاروس لتصور النص، على أنه المجموعة الواحدة من الملفوظات (Énoncés)، أي الجمل المنفذة، حين تكون خاضعة للتحليل، تُسمَّى «نصًّا». فالنص عينة من السلوك اللساني، وهذه العينة يمكن أن تكون مكتوبة أو منطوقة»[6].

---

(6) انظر: محمد مصابيح، «مفهوم النص والخطاب،» على الموقع: <www.nashiri.net>، ص 2 (تاريخ الدخول 5/ 12/ 2013).

يُلاحظ على تصور المعجم أنه يتكلم على «مجموعة ملفوظات» نُفّذت بالفعل، وربما تكون «مكتوبة» أو «منطوقة». غير أن هذا التصور يزداد إيضاحًا ودقةً بما أورده معجم مصطلحات السيميوطيقا عن النص بقوله: «النص (Text): تستخدم كلمة نص في اللسانيات للإشارة إلى أي مقطع مكتوب أو منطوق يُكَوِّنُ - نتيجة للتماسك والترابط - كلًا متحدًا»[7].

يُشير التصور السيميوطيقي للنص على هيئته السالفة إلى دلالة كمية ممثلة في «مقطع»، كما إلى «الكل المتحد» من خلال معياري التماسك والترابط. ولعل هذا ما أضافه التصور السيميوطيقي إلى ما أنجزه معجم اللسانيات. والحق أن «التماسك» و«الترابط» (Coherence, Cohesion) مصطلحان تتعدد مسمياتهما: التماسك والترابط، الحبك والسبك، التلاحم والترابط.

أوضح المعجم أيضًا في شأن الترابط/ السبك أن تصوّره مبني على «الطريقة التي يتم بواسطتها التواصل بين الجمل والملفوظات لتشكل في تضامها معًا نصًا من النصوص»[8]. في حين يرتكز تصوره للتماسك/ الحبك على العلاقات الكائنة في باطن النص التي تقوم على الصلات البانية للنص والخطاب الذي يرمي إليه. إنه تماسك «يشير إلى المدى الذي يعتبر فيه الخطاب مضفورًا بعضه مع بعض بدلًا من أن يكون مجموعة من الجمل والملفوظات التي لا تربطها أية علاقة»[9].

(7) برونوين مارتن وفليزيتاس رينجهام، معجم مصطلحات السيميوطيقا، ترجمة عابد خزندار؛ مراجعة محمد بريري (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008)، ص 188.

(8) المصدر نفسه، ص 56.

(9) المصدر نفسه، ص 55.

يدفع ما سبق إلى الوعي بتدرج التصور المعجمي والأزمة التصورية للنص في البيئة المعجمية المصطلحية، من ذلك ما طرحه معجم تحليل الخطاب في شأن إشكالية المصطلح النصي، مؤكدًا «مشكلات التعريف» المتمثلة في إشكالية «المكتوب» و«المنطوق» و«نص ومكتوب» و«خطاب شفوي». إنه الوعي المعجمي الشفيف بفحوى الأزمة على هذا النحو: كلمة «نص» لا تُحيل، على الرغم من تعريف جار يجعل منه «كل خطاب مقيد بالكتابة»، بالدرجة الأولى على المكتوب. والمقابلة بين نص ومكتوب وخطاب شفوي هي حصرٌ للفرق في الحامل أو الوسيط، وحجبٌ لكون النص في أغلب الوقت متعدد السمات[10]. من ثَمَّ، يطرح الوعي المعجمي بالنص تصورين لمصطلح النص:

- التصور النحوي: تصور يبنى على أن النص هو «مقطوعة مشكّلة تشكيلًا سويًا من جمل مترابطة تتدرج نحو نهاية»[11]. هذا التصور، المتكئ على خصيصة «التتابع الخطي»، تَعَرَّضَ من المعجم عينه لانتقاد حاد ورد في هذا التعقيب المعجمي: «وقد انتقدت هذه التأكيدات المختلفة انتقادًا واسعًا، لأنه ليس من الثابت أننا نستطيع الانطلاق هكذا من الوحدة الجملية، وأقل من ذلك ثباتًا... لقد فشل أنحاء النصوص وفشلت كذلك إرادة بناء النمطيات... وتبيّن أن النص وحدة مفرطة التعقيد»[12].

---

(10) معجم تحليل الخطاب، إشراف باتريك شارودو ودومينيك منغنو، ترجمه عن الفرنسية عبد القادر المهيري وحمادي صمود؛ مراجعة صلاح الدين الشريف (تونس: المركز الوطني للترجمة؛ دار سيناترا، 2008)، ص 553.

(11) المصدر نفسه، ص 554.

(12) المصدر نفسه، ص 554، بتصرف بالحذف.

- التصور المقامي: يبنى التصور المقامي لمصطلح النص على المزج بين التداولية والدلالية والتركيبية. والحق يتشكل الأفق التصوري للنص على شاكلته هذه في كنف المعجم الاصطلاحي من حافة اللسانيات، معرفيًا، من رؤى بعض اللسانيين الذين عالجوا هذا الشأن، كما سنرى ذلك في آي تفصيله في حينه من مفاصل المقاربة. لكنه يبدو متكئًا بكثافة أشد على البُعد التداولي للنص، من ثَمَّ ربطه بـ «المقام» ليتجاوز النص حدود التتابع الخطي في شكله التدويني والتركيبي، إلى حيث تعلقه بجوهر الدلالة الناجمة عن النسج الخاص في خصوصية المقام التداولي للمعنى. ويرى **معجم تحليل الخطاب** أنه «يكون التفكير في النص أصوب، لا باعتباره وحدة نحوية بالتأكيد ولكن بالأحرى باعتباره وحدة من نوعٍ مختلف: إنه وحدة دلالية، ووحدته هي وحدة المعنى في المقام والنسيج الذي يعبر عن الحقيقة التي يخبر عنها»[13].

يعضد المعجم هذا التصور بما أورده من تعريف م. أ. هاليداي ورقية حسن، بقوله: «نفهم أن يعرّف كل من أ. هاليداي و ر. حسن النص باعتباره وحدة استعمال اللغة في مقام تفاعل وباعتباره وحدة دلالية»[14]. ينسجم مع هذا التصور المقامي ويؤكده في أبعاده التداولية والدلالية والتركيبية، ما ذهب إليه هـ. ب. إينريش أنه من الأفضل أن «نعرف النص على أنه متتالية دالّة تعتبر منسجمة من العلاقات بين انقطاعين موسومين في عملية تواصل. ولهذه المتتالية، المرتبة ترتيبًا خطيًا، خاصية تكوين مجموعة تقوم فيها بين عناصر

(13) المصدر نفسه، ص 554.

(14) المصدر نفسه، ص 554.

من مستويات تعقيد مختلفة علاقات تبعية متبادلة. وليست الجملة إلا درجة «صرفية تركيبية» من درجات التنظيم تقع بين العلاقات والجمل الفرعية من جهة والجمل المتسلسلة والفِقر والمقاطع وأجزاء من تخطيط النص من جهةٍ أخرى»[15].

ب- تصور الدارسين اللسانيين للنص

يؤدي السالف، في يقينٍ ساطع، إلى ارتياد تصور الدارسين اللسانيين لمصطلح النص. ولعله يطوي كثيرَ قولٍ ويدخر عظيمَ مدادٍ هنا قولُنا بكثرة التصورات وتفاوتها في الشأن اللساني الاصطلاحي للنص. وبه، يمكننا الخلوص، في هذا المنعقد، إلى إمكان تأطير تصوراتهم التعريفية لإشكالية النص في الآتي:

- التصور النحوي (التركيبي): يُفاد من هذا التصور تلقائيًا أن النص مكونٌ لغويٌّ متعدد الأجزاء، أي إنه جملة فما فوقها من البُنى والتراكيب الصرفية والنحوية. وهذا هو فحوى النحوية فيه أو مغزى التركيبية. وهو مغزى يؤشر بقوة إلى دلالة الربط المتعلقة بظاهر وحدات اللغة فيه. وبه يُطرحُ تصورُ النص على أنه «سلسلة من الجمل كلٌّ منها يفيد السامع فائدة يحسن السكوت عليها، وهو مجرد حاصل جمع للجمل الداخلة في تشكيل»[16]. ومرَّ بنا في ما سبق التصور المعجمي الاصطلاحي النحوي للنص الذي يجعله مقطوعة من جمل مترابطة تتدرج نحو نهايةٍ، لنستبين من غير ريب

---

(15) المصدر نفسه، ص 554.

(16) سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي: النص والسياق (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1989)، ص 32.

مقدار التركيز على الربط النحوي والوجود الكتابي أو اللفظي للنص في بُعده الخطي المتنامي من البدء إلى النهاية. من هنا، نعي تعريف النص على أنه «ترابطٌ مستمر للاستبدالات السنتجميمية التي تظهر الترابط النحوي في النص»[17].

- التصور الدلالي: يعمد هذا التصور إلى تجاوز مدلول النحوية (التركيبية) في وعينا بالنص، أي إنه ليس وحدة نحوية وإنما وحدة دلالية، ووحدته هي «وحدة المعنى في المقام والنسيج الذي يعبر عن الحقيقة التي يخبر عنها»، كما مرَّ بنا في التصور المعجمي الاصطلاحي، وهو فحوى إشارة م .أ . هاليدي ورقية حسن إليه «باعتباره وحدة دلالية»، كما سبق، وقول هـ. ب. إينريش إنه «متتالية دالة من العلاقات بين انقطاعين موسومين في عملية تواصل»، كما سبق. ولعل محمد العبد شاء أن يؤكد البُعد الدلالي في التصور المصطلحي للنص حين عرَّفَه أنه «بنية دلالية تنتجها ذات فردية أو جماعية ضمن بنية نصية منتجة وفي إطار بنيات ثقافية واجتماعية محدودة»[18].

إن إشارة محمد العبد المتكررة إلى مفردة «بنية دلالية/ نصية/ ثقافية» تجعل التصور المصطلحي للنص مبنيًا وفق مدلول الدوائر المتداخلة في بنيتها التركيبية التي يفضي بعضها إلى بعض في سبك وحبك نصّيين. وهو تصور دقيق إلى حد كبير، نظرًا إلى خبرة صاحبه

(17) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993)، ص 106.

(18) محمد العبد، اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة: بحث في النظرية اللغوية (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1990)، ص 88.

الكبيرة في الدراسات اللسانية. لكن البناء التصوري عنده، في لبه وأهدابه معًا، يكاد يوحي بأنه بناء تصوري دلالي في جوهره، حيث الدلالة هي قطب التصور المصطلحي للنص (بنية دلالية)، وكأنه يقول: النص وحدة دلالية. لكن حرصه على الإيماءة إلى بُعدي التركيب والتداول حمله على ربط البنية الدلالية بالبنية النصية وبالبنى الثقافية والاجتماعية التي هي في الأساس بنية تداولية، وهذا ما يدفعنا إلى التصور الثالث.

- التصور التداولي: إذا جاز لمثل هذه المقاربة إصدار أحكام قيمة إزاء التصورات اللسانية للنص، أمكن قولُنا إن التصور التداولي هو الأكثر ذيوعًا وتأثيرًا في ما بينها. وهو تصور قائم على بلاغة كثيفة جوهرها أن النص حدثٌ اتصاليٌّ، أيًا كان طولُه أو قصرُه، كلمة، أو إشارة، أو جملة، أو فقرة، أو كتابًا. وبه يتحدد النص على أنه «يتجسد في مادة منطوقة أو مكتوبة، كبيرة مثل: رواية مسرحية، مجلد، أو مادة صغيرة في شكل جملة أو شبه جملة مثل 'اليوم خمر وغدًا أمر، للبيع'، أو في مادة أصغر كالكلمة المفردة مثل 'مغلق، حريق'، إذ لا اعتبار للحجم أو الكم، وإنما الاعتبار أن المادة قيلت أو كُتبت على نية الاتصال»[19]، وهو الشأن الذي حسمه دي بوغراند في لغة قاطعة بقوله: «إن الخاصية الأولى للنصوص من باب أولى هي كونها ترد في الاتصال»[20]. وبه فإنه يُعرِّفُ النص على أنه «تشكيلة لغوية

---

(19) انظر: جميل عبد المجيد، «علم النص: أسسه المعرفية وتجلياته النقدية،» عالم الفكر (الكويت)، السنة 32، العدد 2 (تشرن الأول/ أكتوبر - أيلول/ ديسمبر 2003)، ص 141.

(20) روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان (القاهرة: عالم الكتب، 1998)، ص 64.

ذات معنى تستهدف الاتصال تصدر عن مشارك واحد في حدود زمنية معينة»[21]. إن وظيفة النص الاتصالية ركنٌ ركينٌ في التصور التداولي أو المقامي للنص. من ثَمَّ، نتفهم وقوع الإلحاح عليها من اللسانيين في طرح تصوراتهم المصطلحية للنص على أنه مدونة كلامية أو حدث اتصالي ذو بُعد إنجازي. إنه «شكلٌ من أشكال الإنجاز اللغوي يُقيمُه نظامه الخاص»[22]. وبه يتحدد للنص غاية من خلال «هدف اتصالي ذي وظيفة اتصالية إنجازية»[23].

إن وعينا ثلاثية القول والإنجاز والتأثير في نظرية أفعال/ أعمال اللغة، وما يتعلق بذلك من بُعد تداولي، هو ما يدعم علاقة الربط القوية والمهمة بين «الإنجاز» والقيمة اللفظية للنص في المقام التداولي. ولعل هذا ما أكده هـ. ب. إينريش في إشارته إلى «الأسس اللغوية الميسرة لإقامة معنى تشكيلي وتحديد مقصد حجاجي (فعل لغة أكبر). وينتج الحكم النهائي بالانسجام عن مفصلة النص مع مقام التفاعل الاجتماعي التداولي، أي مع بُعده الخطابي الشامل»[24]. ولعل هذا البُعد التداولي للغة/ للنص هو ما جعل روجر فاولر في النقد اللساني ينظر إلى النصوص على أنها وسائط في مقام اتصالي: «أن تتعامل مع اللغة كنص يستوجب دراسة وحدات تواصل برمتها،

---

(21) انظر تفصيل رؤية بوغراند في هذا الشأن: جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، سلسلة دراسات أدبية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998)، ص 69.

(22) منذر عياشي، الأسلوبية وتحليل الخطاب (حلب (سورية): مركز الإنماء الحضاري ، 2002)، ص 121.

(23) بحيري، علم لغة النص، ص 106.

(24) معجم تحليل الخطاب، ص 554.

ينظر إليها على أنها بُنى متماسكة تركيبيًا ودلاليًا، ويمكن لهذه أن تكون محكية أو مكتوبة، وبالإجمال فإن النصوص يمكن اعتبارها وسيطًا[25]. من هذه الحافة، كَثُرَ الحديثُ عن مسألة «المعايير النصية»، أي تلك التي تجعل من الحدث الاتصالي وجودًا ماهويًا له هوية نصية. ووردت هذه المعايير في مظان متعددة يختلف فيها القول ويتباين[26]. وحسبُنا منها الخلوص إلى أنها سبعة معايير يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

- ما يتعلق بالنص عينه:

• **السبك (الترابط)** (Cohesion): معيار مخصوص بالروابط المتعلقة بظاهر النص، ويمكن أن نسميه معيارًا تركيبيًا.

• **الحبك (التماسك)** (Coherence): عيار مختص بالروابط المتعلقة بالعلاقات المفهومية والدلالية في باطن النص، ويمكن أن نسميه معيارًا دلاليًا أو مفهوميًا.

- ما يتعلق بمنتج النص:

• **القصدية** (Intentionality): معيار مختص بغاية النص، أي الهدف من وجوده وإنشائه على نية الاتصال الخاص في المقام المخصوص.

---

(25) روجر فاولر، النقد اللساني، ترجمة عفاف البطاينة؛ مراجعة هيثم غالب الناهي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012)، ص 109.

(26) في شأن هذه المعايير السبعة، انظر: بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 36 وما بعدها.

- ما يتعلق بمتلقي النص:

• المقبولية (Acceptability) :معيار يتعلق بموقف المتلقي من النص.

- ما يتعلق بالسياق النصي:

• الإعلامية (Informativity): معيار التوقع المعرفي أو المعلوماتي لدى متلقي النص، وما يمكن أن يخبره به.

• المقامية (Situationality): ما يمكن أن نسميه معيار التناسب أو المناسبة نظرًا إلى مقدار التوافق بين النص والسياق الوارد فيه.

• التناص (Intertextuality): ما يمكن أن نسميه معيار التعالق، أي تعالق النصوص سرًا وعلانيةً بعضها ببعض، أو هو حضور نصوص أخرى أو أصدائها في بنية النص أو في بناء معناه لتساهم في تشكيل خطابه.

يُلزم تأمُّل كل ما سلف في شأن التصور اللساني لمصطلح النص المقاربة ببناء مفادات ثلاثة:

الأول، يؤشر إلى وعي بعض اللسانيين بضرورة توافر البنى التركيبية والدلالية والتداولية في بناء التصور المصطلحي لـ«النص»، ولعل تقرينا للخبرة اللسانية التصورية في شأن البعد التداولي أفضى إلى شيء من هذا، وإن استتر حينًا عند بعضهم وجهر سافرًا حينًا آخر عند آخرين. لكن اللافت المائز في بعض تلك التصورات هو إغفال أن النص ليس بالضرورة أن يكون كلامًا لغويًا له سمة الخطية في أفقيتها وتعاقبها، إذ ربما يكون النص - من حيث كونه حدثًا

اتصاليًا - إشارة مرورية أو كلمة واحدة تؤشر إلى خطاب اتصالي مخصوص بمقام إنتاجه وتلقيه تداوليًا. ولعل هذا الوعي المتكئ كثيرًا على معايير التركيب النحوي وروابطه المعجمية والنحوية والتكرارية، وغيره من حتمية حضور المعايير كلها المُشار إليها سلفًا، هو ما دفع بعضهم إلى غواية الإسراف في بناء التصور المصطلحي للنص، ليبدو أنه طال إلى درجة تنأى به عن سمة التصورات التعريفية المصطلحية التي عادةً تتصف بهوية الاختزال والضغط والتكثيف. وربما يطول تصور بعضهم ويغفل - مع هذا - واحدًا من مرتكزات التصور النصي، كما في هذا التصور لسعيد بحيري - مع الاعتراف الصادق بجهده المخلص في ميدان الدراسات النصية - الذي ركز على البُعدين الدلالي والتركيبي، في حين كاد يتوارى البُعد التداولي في النص، ولعله الأهم قاطبةً، إذ يُعرِّفُ النص بأنه «بنية مركبة متماسكة ذات وحدة كلية شاملة يستلزم وصفها تعقب تلك العلاقات الممتدة أفقيًا، والبحث عن وسائل الربط النحوي، وتتابع القضايا والمعلومات والتماسك الدلالي ووسائله وإمكانات الربط الداخلي وتحديد المدى الذي يحتاج إليه النص من العناصر غير اللغوية التي حققت له الوحدة والانسجام والاستقرار»[27]. إذ على الرغم من ظلال التكرار الحاضرة بقوة في بنية هذا التصور التأطيرية، فإنه يرصد في دقة بالغة تفصيلات التركيب ربطًا وتماسكًا، وجوهر الدلالة المتعلقة بحمولات النص ومدى ترابطها داخليًا من خلال المفهومات والبنى المنطقية. لكنه لم يعمد إلى تبئير البُعد التداولي أو

---

(27) سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1999)، ص 78.

المقامي في تصوره المصطلحي للنص. وليس موقفنا هذا تقليلًا من قيمة التصور لدى صاحبه، فهو واحدٌ من أدق التصورات المرصودة في شأن المصطلح النصي من حافة اللسانيات، لكنه استدراك ربما يؤشر إلى إغفال ركن من أركان بناء التصور النصي القائم على التركيب والدلالة والتداول في آنٍ، بحسب وعينا به.

الثاني، جوهره توخي الدقة والنصفة في شأن صوغ التصورات اللسانية العربية لمصطلح «النص» تحديدًا، مع تأكيدنا الاحترام والتقدير الكاملين للجهد المخلص والجاد والعميق المبذول في هذا الميدان، وهي تصورات تكاد تكون في بعضٍ منها - وبعيدًا عن غواية الريادة والسبق - امتياحًا من التصورات اللسانية الغربية أوروبيًا أو أميركيًا. لكن النصفة التي أشرنا إليها سلفًا تحتم القول بوجود جهد كثير مخلص وأمين عند بعض غير قليل من اللسانيين العرب، لعل بعضها تجلى في ما أشرنا إليه سلفًا. وهو جهد، إن لم يكن له قصد السبق وفتنة الارتياد والريادة، له هوية الأصالة التي تحمل بصمتها وتدل يقينًا على روحها الخلاقة في معترك اللسانية النصية.

الثالث، نختم به موقفنا من التصورات اللسانية للنص من حافة المصطلح، إذ يلزمنا - يقينًا - الإجابة عن التساؤل الرئيس: ما النص لسانيًا؟ وبه، وإزاءه يمكن للمقاربة - محض مقاربة نسبية - أن تُعرِّفَ النص لسانيًا على أنه حدثٌ اتصاليٌّ مترابطٌ تركيبيًا ومتماسكٌ دلاليًا، تبنى دلالتُه وتتشكلُ وفقَ هوية المقام التداوليِّ زمنيًا ومكانيًا وحضاريًا وثقافيًا واجتماعيًا، حيث يتجلى كلًا متحدًا يتسمُ بالشموليةِ والانسجامِ.

2- التصور الأدبي للنص

لعل ما من شأنه تيسير الولوج إلى التصور الأدبي للنص قولنا بثنائية العام والخاص، أو الكمي والنوعي. وآي تفصيل ذلك الإشارة إلى أن النص الأدبي هو ممارسة نوعية خاصة داخل المؤسسة اللغوية الجامعة التي تمثل جنس الكتابة بصفة عامة. وإذا وافقنا التصور البنيوي لهذه الثنائية، فتتموضع الكتابة بهويتها السيميائية/ العلاماتية مؤسسة «اجتماعية تندرج تحت مظلتها مختلف أنواع الكتابة لكل منها أعرافها وشيفراتها. ومن هذا المنظور اندرج النص الأدبي تحت هذه المظلة الاجتماعية»[28]. فالكتابة - وفقًا لذلك - مؤسسة افتراضية تمثل اللغة/ النظام العام في عرف دي سوسير، أو الكفاءة في وعي تشومسكي. في حين أن النص يمثل الممارسة الكلامية المنجزة بالفعل. يدعم ذلك ويقويه وعينا بالمدلول المعجمي لكلمة «نص»، إذ إن واحدًا من المدلولات المرعية في أصل كلمة «نص» يشير إلى أنه «عبارة عن كلام ينصص، بمعنى يظهر ويبرز اختلاف وتفرد شيء ما، قد تكون ذاته الناصة، شكل وجوده الخاص، كأن ينصص على سبيل المثال وظيفته، أو وضعيته الخاصة في إطار نصوص الكلام عامة، فهذا يعني - وبخاصةً نص الكلام الأدبي - عبارة عن كلام متكلم ذاته/ كلامه الخاص في الأصل سعيًا إلى تجاوز ذاته، أو لنقل: إنه كلام يتكلم حضور كلامه في أفق الاختلاف والتفرد»[29]. وهذا

---

(28) على سبيل التفصيل انظر: ميجان الرويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي: إضاءة لأكثر من سبعين تيارًا ومصطلحًا نقديًا معاصرًا، ط 5 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007)، ص 260.

(29) الحميري، ص 208، بتصرف بالحذف.

التكلم الناجم عن كلام النص يفيدنا في بناء وعي مبدئي فاصل بين عادي النصوص وخاصها، لنعلم منذ البدء أن التصور الاصطلاحي، المنوط بالمقاربة استظهاره أو بناؤه في حيزها هذا، هو تصورٌ واقعٌ في تضاريس الانفعال لا الإخبار، الإثارة لا الإشارة من جغرافية اللغة عمومًا والنصوص خصوصًا، وتصورٌ يتشكل إجرائيًا على التمثيل البلاغي للنص الأدبي، في حين أنه يتشكل مبدئيًا على مقولة الشعرية من حيث كونها «المعرفة المستقصية للمبادئ العامة للشعر، بالمفهوم الواسع لكلمة شعر الذي يجعلها مرادفة للأدب»[30] على حد تصور صلاح فضل للشعرية - أو هي رصد القواعد الفاعلة في إنتاج النص الأدبي وتحديد السمات المشكلة لهويته - على حد تصورنا - وذلك من خلال دمج محور الكفاءة في محور الأداء النوعي في النص، الشأن الذي يكشف عن حقيقة أن النص الأدبي من حيث كونه وجودًا إشاريًا شيفريًا يعمد إلى التمثيل الأيقوني والتكثيف والعدول أو الانزياح الذي يتجلى في سقف العتبة العُليا من الكثافة في النص الشعري خصوصًا، إذ «إن اللغة الشعرية ليست غريبة عن الاستعمال الجيد فحسب، بل هي ضده لأن جوهرها يتمثل في انتهاك قواعد اللغة»[31]، وتحطيم المعيرة الاعتيادية والمواضعة المستقرة في العرف العام اجتماعيًا وتاريخيًا. إن النص الأدبي بناءٌ مقصودٌ في ذاته ولذاته، قصدية تمكن له فعل إنجاز إزاحي عن العادي والمعياري والمألوف والمقيس من متداول الكلام وأبنية اللغة ومواطأة العرف واستقرار المعنى اجتماعيًا، إلى حيث تعبيد

---

(30) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص (بيروت: دار الكتاب اللبناني؛ القاهرة: دار الكتاب المصري، 2004)، ص 80.

(31) المصدر نفسه، ص 83.

مساراته وسبله، وصناعة ماهيته وصوغ هويته المائزة له من أغياره، حيث تفارق إشاراته اللغوية التي تمثل مادته الخام مدلولاتها المعجمية الإخبارية والحيادية والساكنة بفعل الاستقرار العرفي، إلى حيث حيوية الإثارة وفتنة الغواية وخطف اللمح واللمع وإدهاش الجدة والبكارة والمفاجأة لتُدرج في مناخ كينونته النصية الدالة في ذاتها على فرادة ذاتها، من حيث هي كينونة مائزة لوجود حي حيوي فاعل متفاعل، ممتد متشعب، متناص متصادٍ مع غيره من النصوص والتجارب والخبرات الأدبية والإنسانية المحايثة له والسابقة عليه.

من حافةٍ أخرى، فإن واحدًا من تجليات المشكل التصوري لمصطلح «النص» هو تجليه حديثًا في وعي المبدعين والنقاد والباحثين هوسًا، يؤشر إلى افتتانهم بـ «صرعة أو موضة» جديدة تكاد تصيب بعضهم بالعشى. وبه صار التصور النصي الأدبي ينطوي على البيت من القصيدة، وعلى القصيدة كلها، بل على الشعر برمته، كما ينطوي نثريًا على المقالة الأدبية والأقصوصة والقصة والرواية والمسرحية، إذ انفتح التصور على مطلق الأدب شعرًا ونثرًا معًا. ولم يكن الشأن في الممارسة النقدية العربية أقل فتنةً وغوايةً، فأي استقراء لساحة النقد يفضي إلى مثل هذه العناوين: **دينامية النص** لمحمد مفتاح، **أدبية النص** لصلاح رزق، **في معرفة النص** ليمنى العيد، **ترويض النص** لحاتم الصكر، **نسيج النص** للأزهر الزناد، **لذة النص** لعمر أوكان، **في ماهية النص الشعري** لمحمد عبد العظيم... إلخ، وغيره كثير مما تُتخمُ به بيئة النقد الغربي خصوصًا الفكر البارتي - نسبةً إلى رولان بارت - كما في كتابه **لذة النص** وما بعده من رؤى التلقي والتفكيك والتأويل.

إزاء ما سلف، تشاء المقاربة طرح تصورها للتصور الأدبي للنص وفق تصورين يتعاقبان تراثًا ومعاصرةً، وهو ما نكثف القول في أولهما وثانيهما على النحو الآتي:

- التصور التراثي للنص الأدبي

لعل من الفطنة في شيءٍ تذكير المقاربة بما سلف فيها من إيماء إلى أن إشارة «نص» اللغوية مكثتْ كثيرًا من الزمن في بطون المعاجم والقواميس، لا تغادر مدلولاتها المعجمية التي يحددها السياق، أي إن «النص» قديمًا وأدبيًا لم يكن مصطلحًا له تصور لازم عنه مكتسب لسمات التواطؤ والشيوع والاستقرار. والسؤال المنطقي هنا: ما دام النص تراثيًا ومحض إشارةٍ لغويةٍ في معجمٍ، أي ما دام مدلولًا لا تصورًا، فما معنى البحث عن تصور تراثي لهُ؟ إن وعينا بفلسفة المصطلح التي فسّرنا بها بعض قول في الصدر من هذه المقاربة يكشف عن ثنائية المصطلح المتمثلة في التسمية والمحتوى الذي ينجم عنه التصور. ولئن كان شق التسمية معطلًا بفعل هيمنة المدلول المعجمي على «النص» تراثيًا فإن المحتوى الأدبي؛ أي الوجود الماهوي للنص الأدبي، كان قائمًا في ما عُرف بـ«الشعر والنثر والكتابة والخطابة والرسائل... إلخ». وكشفُ التصورِ الواقعيِّ للوجود الماهوي الأدبي تراثيًا، الذي انتسب إلى مصطلح «نص أدبي» حديثًا، هو مأرب هذه المقاربة وغايتها في هذا الحيز، إذ إن مثل هذا التأطير لهذا المحتوى الوجودي للأدب تراثيًا يحقق خصيصة الوصل بين ما كان وما هو كائنٌ، كما هو كاشفٌ عن البُعد التاريخي التغيري والتطوري لدلالات الإشارات اللغوية حين تغادر مدلول المعجم بفعل عوامل المثاقفة والمعاصرة، إلى حيث

بناء تصورها الاصطلاحي المؤطر للمحتوى الدالة عليه الإشارات اللغوية كما في إشارة/ مصطلح «نص».

تأسيسًا على ما سوغناه في ما سبق، يتجلى المحتوى الأدبي تراثيًا وجودًا ماهويًا قائمًا على دلالات الحذق والبناء والعمل والصناعة والنسج والتصوير، وربما يكون مصطلح «صناعة» هو أكثر هذه الكلمات دلالة على التصور الأدبي. وهو مصطلح كاشف عن القدرة الخاصة في الاختيار والتأليف والصوغ والتنقيح، وتخطيط «النص» أو الوجود الأدبي، فكأنه يشكل هوية مائزة للتصور الأدبي ودالة عليه. ولعل عبارة أرسطو في الشعر تدل على هذا، إذ يقول: «إنَّا متكلمون الآن في صناعة الشعر وأنواعها»[32]. وبه، نكشف أن تصور أرسطو عن «الشعر/ النص الشعري الأدبي» هو صناعة، وهو تصور يؤسس كثافة ورود المصطلح في كتابه مرات عدة، كما يؤسس من حافةٍ أخرى تمدده في وعي غيره من النقاد الأوروبيين، في تنامٍ خطي يضفر في طياته مايكل جون وتشارلتن وإليوت... وغيرهم، على ما بينهم من تفاوت في كثافة الاستعمال، وفي دقة التصور الذي يتبلور جوهره في أن المنتوج النصي الأدبي هو أثرُ صناعة مقصودة قصدًا خاصًا، وأن مُنتِجه هو صانع حاذق تتوقف جودة منتوجه النصي على جودة مهارته في الحذق والصوغ. ولم يكن التصور العربي لمدلول «الصناعة» بعيدًا عن تصور أرسطو ومن تبعه في النسق الأوروبي التعاقبي له. فمنذ عبارة عمر بن الخطاب التي أوردها الجاحظ في البيان والتبيين، يتبين

(32) أرسطو طاليس، كتاب أرسطو طاليس في الشعر، نقله متى بن يونس القنائي من السرياني إلى العربي؛ حققه مع ترجمة حديثة ودراسة لتأثيره في البلاغة العربية شكري محمد عياد (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967)، ص 29.

لنا ربط «الصناعة» بالنص الأدبي. يقول عمر: «خير صناعات العرب أبيات يقدمها الرجل بين يدي حاجته»[33]. فعبارة عمر تؤشر إلى الوعي بـ «الصنعة» الذي حكم فلسفة بناء النص الشعري تحديدًا في الجاهلية، في ما عُرف بـ «الحوليات» أو «المحككات» أو «عبيد الشعر»، اتباعًا لرأسهم في هذا المذهب زهير بن أبي سلمى. وليس خفيًا أن عبارة الجاحظ الذي أورد عبارة عمر السابقة - القائلة: «إنما الشعر صناعة» تعليقًا على موقف أبي عمرو الشيباني من المعنى، أثمرت بقوة في مخيلة النقاد العرب وفي توجيه مسار النقد الأدبي نحو الصوغ بصفة خاصة. ولعل إشارة ابن سلام الجمحي في **الطبقات** تدعم ذلك، إذ يقول: «للشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم، كسائر أصناف العلم والصناعات»[34]. كما نجد ذلك في عناوين بعض الكتب النقدية منها: **العمدة في صناعة الشعر ونقده** لابن رشيق، و**كتاب الصناعتين - الكتابة والشعر** لأبي هلال العسكري الذي ورد فيه قوله: «إذا أردت أن تصنع كلامًا فأخطر معانيه ببالك وتنوق له كرائم اللفظ، واجعلها على ذكر منك، ليقرب عليك تناولها...». وقوله: «ينبغي لصانع الكلام ألا يتقدم الكلام تقدمًا، ولا يتبع ذناباه تتبعًا، ولا يحمله على لسانه حملًا...». وقوله: «والمنزلة الثالثة - أن تتحول من هذه الصناعة إلى أشهى الصناعات إليك، وأخفها عليك...»[35]. ولم يكن قدامة بن جعفر بعيدًا

(33) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1948)، ج 2، ص 100.

(34) محمد بن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر (القاهرة: دار المعارف، 1952)، ص 7.

(35) أبو هلال عبد الله بن سهل العسكري، كتاب الصناعتين - الكتابة والشعر، تحقيق وضبط مفيد قميحة، ط 2 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1989)، ص 151 و153.

عن هذا التصور في مشروعه النقدي المُؤطِّر لمنطق «النقد العربي» كما طرحه في كتابه نقد الشعر. طغى مصطلح «صناعة» على فحوى التصور الأدبي حتى أضحى مؤسسًا هوية عناوين الكتب كما مرَّ بنا عند أبي هلال في كتاب الصناعتين، وعند ابن رشيق في العمدة في صناعة الشعر ونقده وفي الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور لابن الأثير، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا لأبي علي القلقشندي... وغيرهم، الشأن الذي يؤكد تبلور صلب التصور التراثي للنص الأدبي في شأنه مدعمًا بمترادفات أُخر مثل «العمل» و«النسج» و«التصوير» و«النظم» و«البناء» و«الإنشاء». وكل هاتيك الإشارات الاصطلاحية تبنى على تصور قائم على إرادة القصد والعمد اللذين ينجزان فعل إزاحة عن عادي الكلام في الأبنية والمعاني، وعن مألوف التركيب في التخييل والصوغ ليغادر التصور الأدبي عمومًا، والشعري منه خصوصًا، شكلانيةَ البناء المؤطرة في أقيسة الوزن والتفاعيل، وفي وحدة الروي والقافية، إلى حيث مدارات الصناعة والنسج والتصوير، ثم إلى كبد التصور التخييلي والمحاكاتي على يد النقاد الفلاسفة من أمثال الفارابي وابن سينا وابن رشد... وغيرهم، إذ المعتبر عندهم في تصور الشعر إنما هو التخييل والمحاكاة.

ب- التصور المعاصر للنص الأدبي

معلومٌ أن التصور الأدبي التقليدي للنص قائمٌ على فحوى المحدودية، أي إن للنص بداية معروفة ونهاية معلومة، وخاضع لمفهوم الملكية، أي إن له صاحبًا يملكه ويدرك صلب حقيقته، إذ إن المعنى في قلب الشاعر كما تواتر قديمًا. غير أن هذا التصور تخلخل إلى حدٍّ البذخ المفضي إلى التلاشي تقريبًا، حيث يتأطر

التصور الأدبي المعاصر للنص في معلمين غربيين من دون منازع: التصور البنيوي، والتصور ما بعد البنيوي المتمثل في نظريات القراءة والتلقي، والبُعد التفكيكي وفلسفة ما بعد الحداثة بصفةٍ عامة، وما بعد ما بعد الحداثة في ما يُعبر عنه نقديًا بالنظرية الأدائية، وما أثمرته من ظلال تصورية انعكست بقوة على تصور الماهية والهوية النصيتين.

في هذا السياق، نحاول مقاربة التصور الأدبي في المعلمين المُشار إليهما سلفًا من حافة فلسفة المصطلح في بُعده التصوري، كما يأتي:

- التصور البنيوي للنص الأدبي: يتركز التصور البنيوي عمومًا، والبارتي - نسبة إلى بارت - منه خصوصًا حول الوجود المجسد لنظام اللغة، أي التجلي الماهوي الماثل واقعًا للكفاءة اللغوية. من ثَمَّ، تكثف وعيهم بضرورة الكشف عن الأطر والقواعد المنظمة للبنية اللسانية للأدب عمومًا ، تصورًا منهم أن اللغة تتجاوز وظيفة حمل المعنى إلى حيث قدرتها على إنتاجه، فهي ليست محض وعاء جامد ومحايد، وإنما هي مصدر حي وحركي وتفاعلي. وأسس هذا مقولة «موت المؤلف» وفتح الأفق لعلاقة القارئ بالنص، وهي علاقة حاسمة في الكشف عن صعوبة التصور النصي. ووفق رؤية بارت، لا يوجد تعريف للنص لأن النص ليس تصورًا، فاليد بدلًا من أن تكتب تعريف النص ترسم ممارسة الكتابة والخطاب في شأن النص، لا يستطيع ذاته أن يكون إلا نصًا عملًا للنص. «إن نظرية النص لا يمكنها إلا أن تتوافق مع ممارسة الكتابة»[36].

---

(36) عمر أوكان، مدخل لدراسة النص والسلطة (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1991)، ص 46 بتصرف بالحذف.

هذا التصور يجعل النص وجودًا معلقًا، أو وجودًا بالقوة، أو وجودًا مشربًا بطعم الغياب، حيث لا يستظهره إلى العلن، ولا يُنْزِلُه من افتراض القوة إلى واقع الفعل إلا حضور القارئ إزاءه. وبه، فإن التصور الناجم عن هذه الماهية النصية يتلبس بها، أي إن التصور ينأى عن عملية التأطير في سك شيفري أو تركيب لازم وثابت وجامع ومانع وشائع ومتواطأ عليه، إلى حيث غواية ممارسة الكتابة والافتتان بها. من هنا، نفهم أن الوجود النصي الأدبي دائمًا وجود ناقص، أو هو غير مكتمل، وغير نهائي على حد قول كافكا: «ليس عندي ما هو جاهز ونهائي»[37]. ومنه تتجلّى هوية التصور في أنها هوية مفتوحة، غير منغلقة ولا هي مكتملة، ولا هي جاهزة، وما هي بنهائية. من هذه الحافة، نعي فحوى المقارنة التي عقدها بارت بين الأثر والنص الأدبيين من خلال المنهجية والأجناس والدليل والتعدد والسلالة والقراءة واللذة. بناءً عليه، فإن الأثر «قطعة من مادة يشغل فضاءً فيزيائيًا في المكتبة، أما النص فهو حقل منهجي. الأول تتناوله اليد، أما الثاني فتتناوله اللغة»[38]. ومن حيث الأجناسية، فإن النص هو «الخلخلة»، أي خلخلة الآراء الشائعة والمستعملة، خلخلة الذات الفاعلة في صلابتها وتشتيتها على جغرافيا الصفحة، خلخلة اللغة عن طريق فض بكارة المعيار. إن النص يهرب دائمًا من التصنيف[39]. ومن حافة الدليل، فإن النص «مجاله الدال، وإن الدال يحيل على فكرة اللعب ليجعل النص غير خاضع إطلاقًا لمنطق تفهمي، وإنما لمنطق كنايات، لا يشير إلى دلالات بل يبني

(37) المصدر نفسه، ص 49.

(38) المصدر نفسه، ص 47

(39) المصدر نفسه، ص 47-48، بتصرف بالحذف.

التباسات»[40]. لهذا ينزع النص إلى التعدُّد أو الاختلاف الذي يقتضي تفجيره وإثارة دلالاته في مناحٍ شتيتة تتلبس النسبي وتبتعد عن اليقين، مفعمةً بإمكان الاستفزاز والاقتراح، مفسحة الأفق لقدرة القارئ على صوغ خطابه إزاء النص بحسب إمكاناته في الفهم والتدبير والتشكيل والبناء، حيث إن النص سلاليًا «يثور على الأب وذلك لأنه لا يوحي بصورة الكائن العضوي، وإنما بصورة الشبكة والتناص»[41]؛ الشأن الذي يجعل من القارئ كاتبًا، ومن القراءة متعةً وتلذذًا استجابةً للافتتان بها والافتنان فيها في غواية مغامرة اللعب والاشتغال التأويلي المهووس بارتياد المعاني المغمورة وإظهار الدلالات الخفية، وإزاحة طبقات النص وسبر مساراته وإعادة تشكيله وبنائه من جديد. إن علاقة النص - وفق تصور جوليا كرستيفا - «باللغة التي يتموضع فيها هي علاقة إعادة توزيع (هدم/ بناء)، إنه يسير المنال عن طريق مقولات منطقية أكثر من مقولات لسانية خالصة»[42]. من ثَمَّ، النص «تبادل النصوص، تناص في فضاء نص تلتقي مجموعة من الملفوظات المأخوذة من نصوص أخرى ويبطل أحدها مفعول الآخر»[43]. وفي تصور بارت، النص الأدبي «نسيج من الاقتباسات التي تتحدد من منابع ثقافية متعددة»[44]. مؤكدًا البُعد التدويني للنص، حيث إن «النص مرتبط من حيث تكوينه بالكتابة،

(40) المصدر نفسه، ص 48.

(41) المصدر نفسه، ص 50.

(42) المصدر نفسه، ص 53.

(43) المصدر نفسه، ص 53.

(44) رولان بارت ، درس السيميولوجيا، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي؛ تقديم عبد الفتاح كيليطو، ط 2 (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1986)، ص 85.

إذ هو المكتوب». ولعل ذلك ناتج من أشكال الحروف نفسها، وإن ظلت خطية، إنما توحي بزرد النسيج أكثر مما توحي بالكلام (كلمة «نص» تعني من حيث أصلها «النسيج»)[45].

تؤشر مفهومات مثل «النسيج» و«التناص» و«الاقتباسات» و«الزرد» و«الكتابة» إلى الهوية المائزة بتعاليها النصي، بحسب تصور جيرار جينيت الذي ميّز بين المصاحب النصي (ما يحيط ماديًا بالنص) وما وراء النص والمصاحب النصي الخارجي (التعليقات على نص في نص وبه) والتناص (الشاهد، الإشارة الخفية إلى نص آخر) واللحوق النصي (في معنى العودة إلى نص بالمعارضة أو المحاكاة الساخرة) وأخيرًا جامع النص (أجناس الخطاب وأنماط النصية مثل الحكاية والوصف والتعليق ومختلف أشكال إخراج الكلام)[46].

يؤسس على السالف من الطرح البنيوي شكلانيًا وتكوينيًا تصور يتكئ على زمرة مبادئ وسمات حاكمة لماهيته ومائزة لهويته، تتمثل في كونه وجودًا منفصلًا عن موجده، لا ينفعه النسب ولا ترتفع به قرابته إلى أب معين. فالنص بلا أب، وفي كونه متعددًا بثقافاته ومكوناته، وهو قوة إنتاجية تجاوز العمل إلى أعمال عدة، وقوته متحركة صوب اختراق الأطر الأجناسية والنواميس النوعية الكائنة والمستقرة في مؤسسة الجنس أو النوع بوصفها وجودًا سلطويًا مؤطِّرًا وحاكمًا، وهو وجود ملتبس وإرجائي، كما هو ناقص ومنفتح ليس مكتملًا ولا جاهزًا، لا يملك الحقيقة وإنما يتبدد إزاءها، وذو

---

(45) رولان بارت، «نظرية النص،» ترجمة منجي الشملي، عبد الله صوله ومحمد القاضي، حوليات الجامعة التونسية، العدد 27 (1988)، ص 70.

(46) معجم تحليل الخطاب، ص 553.

علاقة خاصة بقارئه تقوم على التشارك الإيجابي والمتعة والإنتاج، وهو وجود شبقي يتسم باللذة الأيروسية. ولعل هذه المبادئ وتلك السمات هي ما أهّلت لما بعد البنيوية من فلسفات التفكيك والقراءة والتلقي وما بعد الحداثة، وهو ما تعمد المقاربة إلى تقرّيه توًا.

- التصور ما بعد البنيوي للنص الأدبي: يتمظهر مفهوم «الكتابة» ومن ثَمَّ «النص المكتوب» ركنًا ركينًا في تصور ما بعد البنيوية للنص الأدبي، وهو تصور يعمد إلى طرح «الكتابة» على أنها واحد من أهم تجليات الفلسفة التفكيكية بصفةٍ خاصة، تلك التي تعمد عمدًا إلى تمكين وضعية القارئ في إنتاج المعنى النصي. على أن هذا التمكين يُرَدُّ، في واحد من أصوله الفلسفية، إلى ما أقامه جاك دريدا من تمييز بين «اللغة من حيث كونها أصواتًا مسموعة ومنطوقة، ومن حيث كونها علامات أو نقوشًا مرئية ومكتوبة، ولأن اللغة المنطوقة تنزع إلى إمكانية اللوغوس بأسبقية المشافهة وحفظها للتراث فإن الكتابة تأتي لتحطم ذلك الأثر الطاغي، لتتبدى الكتابة أصلًا بعدما كانت تابعًا. ثم هي تسعى لتحطيم مركزية البنية أملًا في البحث عن القيم الخلاقة في تقنية هذه الكتابة باعتبارها الأصل الممكن للغة»[47].

يُعَدُّ ما سلف، على نحو من الأنحاء، تفكيكًا وهدمًا للتصور البنيوي للغة منذ أقامه دي سوسير في بدايات القرن العشرين وما تبعه من دراسات بنيوية كثيرة. ولعل دريدا في كتابه الغراماتولوجيا (De La Grammatologie) الذي تُرجم إلى العربية على أنه «في علم الكتابة»، عمد إلى هدم فكرة «الأصل» أو «المركز» من خلال

---

(47) عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002)، ص 491-492.

تفكيك مفهوم «الهوية الذاتية» وعلاقتها بقوانين الفكر الأرسطي ليخلص إلى قول حاسم فيها: «كل (أصل) بسيط ظاهريًا فيه جانب من (لا أصل)»[48]. من ثَمَّ يقول دريدا بفكرة «الاختلاف» ليصبح هو الأنموذج الأصلي، وتصبح الكتابة اختلافًا، لأنها غير نقية على الدوام ناقضة بذلك فكرة «الهوية» ومتحدية فكرة الأصل البسيط. غير أن أهم ما يهم المقاربة هنا هو تصور دريدا القائم على أن «الكتابة بمعناها الصارم، افتراضية (Virtual)، وليست ظاهراتية، إنها ليست ما يتم إنتاجه، بل ما يجعل الإنتاج ممكنًا»[49]. هذا الأفق الإنتاجي المنفتح في فلسفة التفكيك هو ما تتجلى ظلاله وارفةً في تصورات القراءة والتلقي والتأويل عند هانز روبرت ياوس وإيزر وإمبرتو إيكو وغيرهم. بناءً عليه يتحدد تصور إيكو للنص الأدبي على أنه «نسيج من الفضاءات البيضاء والفجوات التي يجب ملؤها، وأن الذي أنتجه (أرسله) كان ينتظر دائمًا أن يمتلئ... النص آلية (Mecanisme) بطيئة (أو اقتصادية) تعيش على فائض قيمة المعنى الذي يدخله فيه المتلقي... فالنص يريد أن يساعده أحد على الاشتغال»[50].

يحملنا السالف حملًا على محاولة تقريب وتأطير للمبادئ الحاكمة للنص في ما بعد البنيوية لتتجلى لنا أنها جملة مبادئ يمكن رصدها وتأطيرها في ما هو آتٍ من حيز للمقاربة.

---

(48) جون ليشته، خمسون مفكرًا أساسيًا معاصرًا: من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، ترجمة فاتن البستاني؛ مراجعة محمد بدوي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 224-225.

(49) المصدر نفسه، ص 225.

(50) إمبرتو إيكو، التأويل والتأويل المفرط، ترجمة ناصر الحلواني (حلب (سورية): مركز الإنماء الحضاري، 2009)، ص 2002، بتصرف بالحذف.

مبادئ النص الأدبي

يتجلى للمقاربة أن أهم هذه المبادئ الحاكمة للنص الأدبي في ما بعد البنيوية هو الآتي:

- الانعتاق: النص في وعي ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة كينونة ذات ماهية، وذات هوية منعتقة ومتحررة من مالكها وكاتبها وصاحبها. هذا البُعد الاستقلالي لكينونة النص، بابتعاده عن سلطة مؤلفه وتمتعه بقدرة الانفتاح، يمنحه مفهوم الإمكان في إطلاق القدرة على صوغ المعنى، إذ المعنى لم يعد في قلب الشاعر/المؤلف وإنما أصبح إمكانًا اقتراحيًا أو بؤرة تحفيزية كامنة في النص، تنتظر من يبعثها من بطونها ويستجليها للعلن في سياق اقتراحي نسبي أيضًا. فاللغة التي هي مادة النص أكبر من مستخدمها، والنص الذي هو مرقوم صاحبه ومنتوجه إمكان أوسع من ضيق قصديته على الرغم من مشيئته تحديدها في مرادات معينة، إذ ربما يكون ذلك مقبولًا حال فعل الكتابة النصية، غير أنه لا يمكن القبول به بعد انتهاء فعل الكتابة وانعتاق النص من سلطة ملكيته فيصير كينونة متكلمة بكلام ملتبس ومتعدد يفتح على ما لا ينتهي من الفهم والإدراك والتأويل.

- الإنتاجية: إن مفهوم الإنتاجية هنا سمة رئيسة في هوية النص لحظة إيجاده من لدن المؤلف، حيث يعمد عمدًا إلى التباسه ومماطلته وإرجائه ابتغاء إشراك المتلقي في فعل تفعيله ومعايشته وتشكيله. والإنتاجية سمة في فعل التأويل أيضًا، حيث يقصد المؤول قصدًا إلى الدخول في كون النص بنيّة فهمه وإعادة تشكيله واقتراح معناه وتدبير خطابه الكلي في غير يقين أو تكلس أحادي للمعنى.

فالنص في علاقته الكائنة بينه وبين متلقيه نظام دال من حيث كونه واقعًا - لا محالة - في اشتباك جدلي مع الآخر/المؤول في سياق بنى ثقافية ومعرفية واجتماعية معقدة، ومن حيث كونه خارجًا على مرادات التمثيل والتوصيل في اللغة. وإذا وافقنا جوليا كرستيفا فإن فحوى الإنتاجية تتحدد في الآتي[51]:

- النص مسرح إنتاج يلتقي فيه صاحبه ومتلقيه.
- أبدية العمل فالنص لا يتوقف عن الإنتاج.
- هدم لغة التواصل وبناء لغة جديدة تروم ذاتها.
- يعيد النص توزيع اللغة عندما يخضع لاشتغال القارئ بالتلاعب بالدال واللعب به.

ما دام هذا الإمكان اللعبي قائمًا في مخيلة المتلقي، وكائنًا في قدرته على تفجير النص الذي يملك طاقة الإيحاء، فيما المتلقي مالك طاقة الاستلهام وقدرة الاستفهام عن حيزه وتضاريسه كلها بصرف النظر عن تناميها الخطي أو التعاقبي - ما دام إمكان التشذير والتشعيب والتفكيك مكينًا في إجراء المتلقي اللعبي، فإن تجاوز قصدية المؤلف لمرادات مدلولاته وبنيات تركيبه أمر حيوي وواقع لا محالة. وصاحب النص ذاته في هذا المقام ربما يُفاجأ أن نصّه يحمل من المدلول والمعنى والخطاب ما لم يخطر له على بالٍ، وأن اللغة التي وظفها في بناء نصه ظنًا أنه سيدها ومستعبدها كانت أعظم

---

(51) انظر في هذا الشأن ما عرضه عمرو أوكان لرؤية جوليا كرستيفا عن النص التي حددها في: الممارسة الدالة الإنتاجية، التدليل، النص الظاهر والنص المولد، التناص، في: أوكان، ص 54 وما بعدها.

منه وأقدر على الإشعاع والإيحاء، وتحمل ما لا ينتهي من الرؤى والخطابات المشروط حضورها الوجودي والماهوي بإمكانات المتلقي في الإصغاء إلى النص واستلهام إيحاءاته واستشراف قدرته النادة على السكون إلى حيث مغازلة المنفتح على اللامحدود من المعاني والتأويلات. وبه، فإن النص يتأطر حضوره الماهوي وجودًا إمكانيًا بالقوة من لدن المنتج، ووجودًا ذا هوية بالفعل من لدن القارئ. وهذا هو مدار الإنتاجية ولب مرادها.

- التناص: ربما يعود تجذير المصطلح إلى الرؤية الباختينية في الحوار والتضاد. غير أن جوليا كرستيفا - كما هو معلوم ومستقر - أكثر من منح هذا المصطلح تصوره الدلالي. فالنص وفق طروحاتها «تلاقٍ بين نصوص حيث تقرأ على الأقل نصًا آخر»[52].

إن فكرة هجرة النصوص أو تداخلها أو امتصاصها أو استلهامها سرًا وعلانيةً، فكرة ذات حضور طاغٍ وأكيد في ماهية بناء النص. وبه، تغدو مكونات النص تراصًا لفسيفساء تجهر أو تتخفى في النص من نصوص أخرى، تمتلك طاقة التحوير والتحويل والكينونة في لب التفصيلات النصية. ولعله من المهم هنا التأشير إلى أن عملية التناص الحاكمة في بناء النص تكشف في تقري جوهرها عن أن كينونة النص تبنى وفق جدلية مطّردة بين الأنا والآخر، ذات المؤلف وذات القارئ، بل هي أكبر من النسق الثنائي، إذ يمكن الوعي والقول إن عملية التناص في فحوى كينونتها ومثولها في بناء النص تحتم الآتي:

• المؤلف في فعله الإبداعي متناص مع الوجود في بُعده

(52) المصدر نفسه، ص 60.

الأنطولوجي بحكم حضوره الماهوي وإدراكه العقلي للتجربة الوجودية والحياتية والمجتمعية. من ثَمَّ، يتيسر القول إن كل نص هو في جوهره كينونة إبداعية مؤولة بكينونة وجودية بفعل قراءته لها وحضوره أمامها. ومهما تغيا ذاته وتلاشى في قصد مرسلته لنفسها مبتعدة عن الأيديولوجيا، فإنه متدثر بموقفٍ، بانٍ له وكائن وقائم فيه، يحمله وينهض به ويوحي بالغواية فيه.

• إن المؤلف قبل ولوجه غمار الإبداع النصي الأدبي متناص مع العملية الأدبية ذاتها في قوانين أدبيتها وكليات شعريتها الحاكمة للفعل الإبداعي. وهذه المرجعية المؤطرة للشعرية ناجمة عن النصوص الأدبية التي انبثقت من العدم إلى الحضور الوجودي. من ثَمَّ، فإن النصوص - شاء المؤلف أم لم يشأ - تتسرب خفيةً أو سفورًا إلى المخيلة الكامنة وراء إنتاج النص. وبه، فإن كل نصٍّ واقع في التناص بحكم قراءته للعملية الإبداعية واستيعاب مرجعياتها وشعرياتها المائزة لهويته. وهذا يحقق قسطًا كبيرًا من طاقة الانفتاح النصي وقدرته على التصادي أو التقاطع، أو التقابل مع غيره من النصوص.

• كل نصٍ بما هو متناص مع العملية الأدبية في كفاءتها العامة - بالضرورة - متناص مع النصوص ذاتها، ومع ما قرأه منها وتجاوب معه ائتلافًا واختلافًا. ومن ثَمَّ، فالنصوص المقروءة من لدن المؤلف قادرة على النفاذ إلى نصه لحظة الفعل الإبداعي قصدًا منه أو بغير قصدٍ. إذ تكلمت النصوص السابقة لديه وإليه، وسمع كلامها إصغاءً أو إعراضًا. إن التكلم كائن وكامن منطوٍ على إمكان الحضور والسفور. وهذا يفتح التناص النصي على الكائن من النصوص في ما

قبل، وعلى إمكان ما سيكون في ما بعد، إذ كل نص قارئ مقروء في آنٍ، فإن لم تتحقق قراءته أو مقروئيته في الحاضر، إمكان تحققها في المستقبل حاضر بقوة نافذة.

• يؤكد الوعي بهوية النص الأدبي في النتاج الحداثي وما بعد الحداثي تمدد تصور التناص إلى أنظمة علامات غير لسانية. فالنص المبني على فكرة العمل الممتد والمتشعب يتقاطع مع الرسم والتصوير والبناء والسيناريو والسينما والأيقونة والإشارة والرمز، إنه كون معقد بانعقاده على مناظر ورؤى وأنظمة تتعدد وتتجاور وتتباعد وتتصادم. وهو في الوجود الهارب من التصنيف والمنزلق إلى التعمية والمراوغة والإرجاء، إنما يمارس فعل التلفيظ على كل ما هو ليس لسانيًا، لانطوائه عليه وضمه إلى نسقه الأدبي عبر التسكين والتفعيل والتفاعل. وهذا التكوين التناصي الثرُّ هو ما يفتح النص على لانهائيته من القراءة والتأويل.

- التكلُّم: من المهم التفطن إلى أن النص ليس محض كائن لغوي منغلق على ذاته، كما في مفهوم البنية شكليًا أو منفتح على الواقع كما في مفهوم البنية تكوينيًا. بعبارةٍ أخرى، ليس النص محض كائن لغوي أو كيان كلامي، وإنما هو كينونة بما تحويه دلالة الكينونة من طاقة الحياة والحيوية العالقة بالجسد والروح معًا، وهذا الوعي وإن منح النص حضوره الماهوي فإنه يدفعه إلى حتمية تجاوز شيئيته، أي لا تكون علاقتنا التفاعلية معه على أنه حضور مادي شيئي بلا حياة أو روح. والنص، وإن كان بنية منظمة لزمرة عناصر في نسق مثمر، فإنه - فوق ذلك وأهم منه - عملية بناء حيوية ومتفاعلة تمنحه فرادة الهوية وسمة الخصوصية عن

الأغيار والأشباه والنظائر من خلال طاقة الاختلاف والتمايز. وهذه الطاقة، وإن كمنت في البنى اللغوية أو العلاماتية وغيرها من بنى الأنظمة، فإنها تتجلى جوهريًا في فعل التكلم بوصفه لب العمل الإبداعي ولباب ماهيته. وعلى مذهب عبد الواسع الحميري، فما «به يكون النص نصًا بامتياز، هو - في اعتقادنا - لا شيء سوى تكلمه الكلام الخاص، أو لنقل: إنه لا شيء سوى انطوائه على طاقة التكلم المفتوح على المتعدد واللانهائي. لذلك، نحن ننظر إلى النص بوصفه كلامًا وعملية تكلم في آنٍ معًا، أو بوصفه كلامًا متكلمًا طاقة التكلم أو إرادته باستمراره»[53].

يردّنا هذا قسرًا إلى فكرة الإمكان التي يرتكز عليها النص، يحويها فتحويه، أي إنه قادر بما يملك من استعداد تكلمي حواري على أن يُصْدِي في أنحاء شتيتة، ويفتح على مدارات مشتبكة ولانهائية، وإن فحوى التناص فيه والتفاعل معه في أفق التعددي الانفتاحي هو الإصغاء الحواري معه لكل ما فيه من مكونات أو أصوات، أو «لصوت الكائنات النصية المتناصة معه وفيه متضمنًا كل الدوال المستخدمة فيه أو الداخلة في بنائه (مفردة ومركبة) وتبادل الكلام معها حول كل ما يمكن أن تكون قد تكلمت عنه، وبه، وفيه، وله، أو لأجله»[54].

إن الإمساك بفحوى التكلم هو لملمة لنثرات الخطاب وإدراك لهويته الدالة على النص وصاحبه، الشأن الذي يؤهل يقينًا إلى بناء المعنى، ومن ثَمَّ الخطاب من مجموع العلائق النصية الكائنة بين

(53) الحميري، ص 212.

(54) المصدر نفسه، ص 215.

النص المفرد والخطاب الكلي المؤطِّر للتجربة والحاكم لها. وهذا هو تصورنا للنص الأدبي كما طرحناه هنا.

3- التصور الإلكتروني للنص (فضاء الميديا)

يمثل هذا المنعقد من المقاربة، ومن تصورات النص، التطور الأكثر جدة ومعاصرة، كاشفًا - من غير ريب - عن هوية المفصل الحضاري الذي تجتازه الإنسانية في ارتيادها الخلاق والجسور لتخوم الثورة الاتصالية وكبد المعلوماتية، لنقر في هدوء مترع بيقين الحق، أننا - وتصور النص - إزاء فضاء الميديا وعصر الثقافة الإلكترونية حتى سقف العتبة العُليا لهذا الرأي.

من حافةٍ أخرى، تُحيِّثُ الهوية الثقافية الإلكترونية لهذا المفصل الحضاري وتبرر في آنٍ لتجلي تصورات النص في فضاء الميديا وكأنه موضة تغري بالغواية فيها والافتتان بها تعلقًا بالكشف والتأطير لماهية الكينونة الجديدة، كما هو افتتان بوهم الارتياد والريادة والسبق والبكارة، وكأنه وعي مسكون بحمى تسجيل «براءة اختراع» وحيازة نسب يخشى عليه من التبدد والتفرق بين آباء كثيرين ساهموا في صوغ هوية النص الجديد وتكوين ماهيته الإلكترونية، الشأن الذي يفسر لنا كثير لغط وعظيم جدل واختلاط أقاويل واضطراب تسميات لهذه الكينونة النصية الإلكترونية. ولما كان هم المقاربة مقصورًا على غاية بذاتها حددناها في قراءة نقدية مدلولية وتصورية للنص من الإشارة إلى الميديا، فإننا بها - أي الغاية - ننأى عن حومة هذا الجدل، إذ لا يُرجى منه عظيم فائدة، لنلدلف إلى صلب متغيانا وهو قراءة التصور الإلكتروني للنص، الذي يتمثل في محاور عدة نطرحها على النحو الآتي:

أ- التصور الإلكتروني للنص اللساني

إن حدّنا التصوري في هذا الحيز من تضاريس النص الإلكتروني، هو طرح التصور الإلكتروني للنص اللساني، أي اللغة في نسقها الإبلاغي، وليس الإثاري أو الأدبي. على أننا في هذا الشأن نبتغي التفريق بين مصطلحات وتصورات عدة:

- النص الإلكتروني: إنه النص المقدم من خلال جهاز الحاسوب، فهو نص عادي في ماهيته وهويته، لكنه مختلف في ماهية الوسيط الذي ينقله إلى متلقيه وهو «الحاسوب». ولعل هذا ما يمنحه سمة «الإلكترونية» فيه، فكأنه نص ورقي انتقل إلى وسيط إلكتروني من دون تغيير في الخواص البنائية أو الجمالية له.

- النص الرقمي: «النص الذي يتجلى من خلال جهاز الحاسوب، سواء اتصل بشبكة الإنترنت أو لم يتصل. وهو أيضًا النص المقدم رقميًا على شاشة الحاسوب ومعنى أن يقدم رقميًا أي إنه يقدم من خلال جهاز الحاسوب الذي يعتمد الصيغة الرقمية (0/ 1) في التعامل مع النصوص»[55]. وفي صدد الرقمنة، يؤسس سعيد يقطين في مسرده الاصطلاحي لدلالتها بقوله: «عملية نقل أي صنفٍ من الوثائق من النمط التناظري إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف... مشفرًا إلى أرقام»[56].

(55) فاطمة البريكي، الكتابة والتكنولوجيا (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2008)، ص 41.

(56) سعيد يقطين، من النص إلى النص المترابط: مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص 259.

يُفاد من تأمل التصورين الإلكتروني والرقمي المفادات الآتية: **الأول** إنه ليس ثمة فروق جوهرية بين مدلول «الإلكترونية» و«الرقمنة» في التصورين السالفين، بل هما في جوهر ماهيتهما شيء واحد؛ **الثاني** إن التصورين السالفين يجسدان علاقة النص بالوسيط، محض علاقة وسائطية لا تؤثر في منتج النص، ولا في النص، ولا في متلقيه في شيء؛ **الثالث** تتكثف الأطروحة الحاكمة للتصورين السالفين في إيجاد أداة اتصال وتواصل إلكترونية لا ورقية؛ فكأن جدة الاتصال تفضي إلى جدة الأشكال فحسب؛ **الرابع** إن شأن الإلكترونية أو الرقمنة شأن عام يتعلق بالنص اللساني، كما يتعلق بالنص الأدبي أو غيره من صنوف النصوص المختلفة، لأنه لا يضيف جديدًا إلى النص، ولا ينقص قديمًا منه، وإنه محض أداة حاملة للشيء/ النص يستوي في التعالق بها جميع النصوص. وبه، فإن هويته الإلكترونية التي ننسبه إليها هي هوية وسائطية فحسب، أما هوية النص في أصله التكويني بنائيًا وجماليًا فهي هوية مائزة له في مقابل أغياره من النصوص الأخرى، وهي الهوية الأصيلة والفارقة بمائز سماتها ولا تلغي الهوية الإلكترونية منها شيئًا.

- **النص المتشعب (Hypertext):** ترجع أصول التصور الإلكتروني لهذا النوع من النصوص إلى تيد نيلسون الذي استعمله أول مرة في عام 1965. والشأن الجوهري في أطروحة تصور هذا النوع هو مجاوزة مفهوم الأداة أو الوسائطية، إلى حيث فتح النص على أفضية عدة، تكاد تشكل أكوانًا وعوالم مستقلة بهوياتها ومكوناتها يجري الربط بينها وتنظيمها في عُقَدٍ أو وصلات تتشعب وتتفرع إلى مسارات كثيرة، ما يجعلها شبكية أو عنكبوتية تتسم بالتراكب والترابط والتعقيد، وبما يسمها بالطابع الفضائي أو العنكبوتي الذي

يتطلبه الحاسوب وتحققه الشبكة العنكبوتية. إن هذا النمط من النصوص «يمتح من هذا العالم المتعدد الفضاءات، والذي يتعدى النص باعتباره فضاء إلى الفضاء النصي وقد صار بدوره جزءًا من تركيبة فضاء أشمل هو الفضاء الافتراضي»(57). وتحدد التصور الأول لهذا المصطلح النصي في وعي من سكه في طوره البكر وهو تيد نيلسون على أنه «سلسلة من نصوص كثيرة متشابكة ومترابطة بعضها ببعضٍ، تَعْرِضُ للمستخدم مساراتٍ مختلفةً للقراءة»(58).

عرّفه قاموس مايكروسوفت إنكارتا بأنه «تسمية مجازية لطريقة في تقديم المعلومات، يوصل فيها النص والصور والأصوات والأفعال معًا، في شبكة من الترابطات مركبة وغير تعاقبية، مما يسمح لمستعمل النص أن يتصفح الموضوعات ذات العلاقة دون التقيد بالترتيب الذي بُنيت عليه هذه المعلومات»(59).

- السيبرنص (Cyber Text): يمثل هذا النوع من النصوص الإلكترونية التجلي الأحدث والأعلى سقفًا في علاقة النص بفضاء الميديا والإنترنت بصفة عامة. وبزغ هذا المصطلح وتصوُّره أول مرة على يد إسبن أرسيت (Espen j. Aarseth) - وفق رؤية سعيد يقطين - حيث يتخذ النص بدوره «دلالة خاصة تتصل بشكل بنائه وطبيعة تشكله، إلا أنه يعطينا بُعدًا أعقد من الدلالة التي يتضمنها النص

(57) سعيد يقطين، «النص المترابط، النص الإلكتروني في فضاء الإنترنت»، <www. jehat.com> (تاريخ الدخول 20/ 3/ 2014).

(58) انظر بهذا الشأن: إيمان يونس، «مفهوم مصطلح «هايبر تكست»»، <www diwanalarab com> (تاريخ الدخول 20/ 3/ 2014).

(59) المصدر نفسه.

المترابط (المتشعب). ولذلك يعتبر بعض الباحثين أنه جاء ليشكل تطويرًا للنص المترابط وتجاوزًا له في الوقت نفسه. إن مفهوم النص المترابط والسيبرنص يتأسسان في علاقتهما بالفضاء في صوره المختلفة»[60].

من اليسير القول إن تصور السيبرنص هو تصور قائم على بُعد الكثافة وعمقها في دلالة الربط والتشعيب، في سياق حركة تفاعلية تدفع النص ومتلقيه إلى وجهات مختلفة في البدء والختام، وفي الاستباق والارتداد، وفي التعليق والاستنتاج، وفي الحذف والإضافة، كما هي كثيفة في ربط النص ومتلقيه بالفضاء الشبكي أو العنكبوتي أو الافتراضي، ومسألة الوسائطية الحاسوبية فيه ليست ساكنة أو محايدة كما هي في النص الرقمي أو الإلكتروني كما طرحناه، وإنما هي وسائطية دينامية ثرية بإمكانات هائلة في التشارك والإنتاج معًا. ولعل هذا يدفعنا إلى رصد التصور الإلكتروني للنص الأدبي توًا.

ب- التصور الإلكتروني للنص الأدبي (النص المتشعب)

يمثل النص المتشعب (Hypertext)، من حيث كونه مصطلحًا مؤطِّرًا لتصور أدبي ذروة سنام التجديد والتحديث في صيرورة الحداثة الأدبية وما بعد الحداثة كما هو ذروة المزج والتركيب والتعقيد والانفتاح والتشارك بنائيًا وجماليًا، إنتاجًا وتلقيًا. وكما هو الشأن عادةً، فإن «النص المتشعب» معطى غربي، إلكترونيًا وأدبيًا، تنازعته الممارسات الأدبية والنقدية العربية في مناخ كاشف بعمق عن فعل

(60) يقطين، «النص المترابط، النص الإلكتروني في فضاء الإنترنت.»

«أوربة» في حدودها الضيقة، أو فعل «غربنة» في حدودها القصوى، هذا من حافةٍ، ومن حافةٍ أخرى فهو كاشفٌ عن حمى الريادة والارتياد العربيين، والولوج إلى فتنة التحديث واللحاق بآخر الموضات أو الصرعات أوروبيًا أو أميركيًا في شأن الإبداع والنقد معًا، الشأن الذي يفسر لنا تزاحم الترجمات وتعددها واضطرابها وتصارعها في علاقتها بالمصطلح (Hypertext) لنجد أنفسنا إزاء عشرة مترجمين، وسبع ترجمات للمصطلح نرصدها على النحو الآتي:

- المصطلح Hypertext.
- الترجمات العربية له:

• حسام الخطيب ← النص المتفرع (المفرع).
• نبيل علي (وعلي حرب) ← النص الفائق.
• سعيد يقطين ← النص المترابط.
• محمد أسليم ← النص المتشعب.
• فاطمة البريكي ← النص المتشعب.
• عز الدين المناصرة ← النص المتشعب.
• إيمان يونس ← النص المرتبط.
• سامر محمد سعيد ← النص الممنهل.
• ميجان الرويلي وسعد البازعي ← النص المتعالق.

يحتم ما سلف من تعدد في الترجمات تعددًا في التصورات أيضًا. والحق أنها تصورات كثيرة تبدو متقاربة ومتداخلة بحسب

أفهام ذويها وقدراتهم في الصوغ والإحكام. ومن هذه التصورات ما يأتي:

- تصور حسام الخطيب: النص المتفرع هو «طريقة في تقديم المعلومات، يترابط فيها النص والصور والأصوات والأفعال معًا في شبكة من الترابط مركبة وغير تعاقبية، ما يسمح لمستعمل النص أن يجول (Browse) في الموضوعات ذات العلاقة من دون التقيد بالترتيب الذي بُنيت عليه هذه الموضوعات. وتكون هذه الوصلات غالبًا من تأسيس مؤلفِ وثيقةِ النص المفرع، أو من تأسيس المستعمل حسبما يُمليه مقصد الوثيقة»[61].

- تصور سعيد يقطين: «النص المترابط (Hypertext) نص يتحقق من خلال الحاسوب، وأهم مميزاته أنه غير خطي لأنه يتكون من مجموعة من العُقدِ أو الشذرات التي يتصل بعضها ببعض بواسطة روابط مرئية. ويسمح هذا النص بالانتقال من معلومةٍ إلى أخرى عن طريق تنشيط الروابط التي بواسطتها نتجاوز البُعد الخطي للقراءة، لأننا نتحرك في النص على الشكل الذي نريد»[62].

- تصور محمد أسليم: النص المتشعب هو «نص غير خطي، أو مجموعة من العُقدِ المرتبطة في ما بينها عبر تداعيات وارتباطات مرئية تتيح السفر من معلومةٍ إلى أخرى، صار الجسد المفرد، بما وُزِّعَ فيه من أعضاء أجساد أخرى، ليست بشعرية بالضرورة

---

(61) حسام الخطيب، الأدب والتكنولوجيا وجسر النص المفرع، hypertext (دمشق؛ الدوحة: المكتب العربي لتنسيق الترجمة والنشر، 1996)، ص 79.

(62) يقطين، من النص إلى النص المترابط: مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، ص 264-265.

وينقل إليه من دم محفوظ في أبنائك تقع في نقاط متباينة من الكرة الأرضية... صار مجرد عقدة في نسيج، أو فكرة في نص أكبر هو الجسد التشعبي»[63].

الحق أن في إمكان المقاربة رصد كثير من التصورات المتعلقة بهذا الشأن، خصوصًا لفاطمة البريكي وعبير سلامة وعز الدين المناصرة ونبيل علي وغيرهم، وهذا ما عمدت عمدًا إلى الإعراض عنه لحيثيتين مهمتين: الأولى ليس من غايات المقاربة هنا إقامة بيبليوغرافيا تصورية للنص التشعبي، فلمثل هذه الغاية مظان ومقاربات أُخَر، وفي ما سبق غناء يغني ويكفي؛ الثانية إن جل التصورات الأخرى لا تكاد تضيف جديدًا جوهريًا إلى ما رصدناه عند السابقين، الشأن الذي يجعل من رصدها هنا تكرارًا ربما يبعث على الفتور والسأم. من هنا يمكن للمقاربة استخلاص المفادات الآتية:

الأول، يتعلق بالمرجعية التي احتضنت المصطلح واستُنبت فيها، وهي مرجعية إلكترونية من دون جدلٍ، ثمَّ وُظّف المصطلح في الممارسة الأدبية إبداعًا ونقدًا، فتمَّ له بناء حاضنة مرجعية أدبية منحته من مذاقها وفرادتها، فصار دالًا على ممارسة نوعية في دنيا الأدب. غير أن ما يهم أن نلفت إليه في هذا المفاد هو أن الهوية الإلكترونية تمثل حضورًا باذخًا في التصور الأدبي للنص الإلكتروني. ولعل هذا راجع إلى أن السمة الإلكترونية لا تتوقف عند بُعد الأداة الحاملة أو الوسيط المحايد، وإنما هي وسيط تشاركي في الإبداع والتلقي معًا؛ أي إن مفهوم الإنتاجية عالق بها بقوة.

---

(63) محمد أسليم، «مقدمات للعصر الرقمي: موقع اتحاد كتاب الإنترنت العرب،» <http://www. aslim.org> (تاريخ الدخول 26/ 2/ 2014).

الثاني، لعله - بحسب تصور المقاربة - راجعٌ إلى فتنة الريادة ذلك الاختلاف الكبير في التصورات الإلكترونية للنص الأدبي، وهي فتنة تُذَكِّرُ بحمى السجال بين بدر شاكر السياب ونازك الملائكة في نهاية النصف الأول من القرن العشرين في شأن ريادة الشعر الحر وأسبقية الكتابة فيه.

إن غواية السبق، وخلابة تعبيد السبل والافتتان بارتياد المسارات البكر... يكاد يتكثف في وعي بعض القوم إلى أن يصير هوسًا باذخًا بأحقية تسجيل «براءة الاختراع» حتى ليكاد يتحول إلى هوس يبتغي ذاته وينشغل حتى سقفه الأعلى بحضور أناه وتثبيت حفرياته التصورية في هذا الشأن. ونصت فاطمة البريكي في مناقشتها القضيةَ على أنها، وثلاثة غيرها: سعيد يقطين ومحمد أسليم وحسام الخطيب، هم الحقيقون بالريادة بقولها: «من الواضح أن هذه الأسماء هي من أهم الأسماء التي أسست لهذا النمط من الكتابة الأدبية التكنولوجية عربيًا، وكانت على اتصال مباشر بالمنجز الغربي فيه، سواء بالفرنسية أو بالإنجليزية، وعملت بجد طيلة السنوات الخمس الماضية تقريبًا على تأسيس قاعدة عربية متينة للإبداع التفاعلي»[64].

لا تسعى المقاربة إلى هضم حق البريكي وذويها، إذ هم يقينًا أولو فضل كبير وسبق سابق في هذا المضمار، فإنها تأمل في استلهام كثير من الإخلاص واستحضار كثير من التواضع، مع الإقرار بكل الفضل وبعظيم التقدير لكل صاحب جهد مخلص في هذه المسألة، من ثمَّ تروم محض التساؤل عن ماهية الريادة هنا: أهي ريادة الأصالة

(64) البريكي، ص 154.

والإبداع أم ريادة الترجمة والنقل من المعطيات التصورية الغربية؟ ريادة الصوت والجلبة أم ريادة الحفر والتدبير وتفتيق الذهن والرؤى اللامعة المدهشة التي تصطاد الخاطر وتؤسس الوجود الجديد؟ ومن هنا، نفهم إصرار سعيد يقطين – مع تأكيدنا احترام جهده المخلص – على تفنيد حجية المصطلحات المخالفة لما ترجمه هو، وهو «النص المترابط»، إذ يقول: «أما المصطلحات الأخرى التي توظف كمقابل لـ «Hypertext»، فهي التي تستدعي هنا نوعًا من التدقيق والإتقان. فمن المصطلحات المستعملة نجد «النص المتشعب» و«النص المفرع» و«النص الفائق»، وهي في رأيي مجتمعةً لا تدل دلالة ملائمة على خصوصية هذا النص الإلكتروني»[65]. ولعله عينه ما جعل إيمان يونس تعدل عن «المترابط» إلى «المرتبط» بتسويغ ربما لا يرقى إلى حجية دامغة في ما هو يبطن حيازة خصوصية تضمن وجودًا لصاحبتها.

لا ترمي المقاربة إلى الإمساك بالعصا من نصفها خشيةَ ازعاج أحدٍ ما، إذ هذا ليس من شيمها ولا هو من مراداتها وإنما غايتها الخالصة المخلصة هي وعي الحقيقة وإدراك كنه واقع القضية كما هو في حقيقته، ما دام الكلام هنا في رحاب العلم وفي معيّة قداسة حرمته، وبحثًا عن الحق الذي يعلو ولا يُعلى عليه (أو هكذا يجب) وعملًا بالموضوعية – حيث ذلك كله فإن المقاربة ترى أن هذه القضية غلب فيها الافتراض والتوقع على الواقع والمنجز الحقيقي بالفعل في المحصول الأدبي العربي، وكأن كثير الكلام وعظيم اللغط والسجال بغية السبق والريادة فاق بكثيرٍ قليلَ الإبداع ونزر

(65) يقطين، «النص المترابط، النص الإلكتروني في فضاء الإنترنت.»

الوجود النصي على أرض الواقع الروائي أو الشعري أو القصصي أو ما خلافه. ولعل هذا راجع إلى عدد من الأسباب الموضوعية في بعضها وغير الموضوعية في بعضٍ آخر، نرى أنه لا مجال للخوض فيها هنا، إذ ربما تستأهل القضية بحثًا مستقلًا بذاته.

الثالث، يتعلق بالعلاقة التصورية بين التصور ما بعد البنيوي للنص الأدبي، والتصور الإلكتروني للنص الأدبي من خلال النص المتشعب «Hypertext» وهي علاقة تتموقع اطرادية في حجم التكثيف والتطبيق. إنه من اليسر القول إن رؤى بارت وفوكو وجاك دريدا وغيرهم كثر، عن النصوص المفتوحة، وعن هجرة النصوص وتصاديها وتناصها، وحديث جينيت وجوليا كرستيفا عن النص الجامع، وعن الفسيفساء التي يتكون منها النص، وأن حديث باختين عن الحوارية، وحديث إيكو وإيزر وياوس عن ملء الفراغات وسد الفجوات والقراءة الإنتاجية، وعن تحليل النصوص وتفكيكها وإعادة بنائها وفق تصور المتلقي مضيفًا إليها وحاذفًا منها، مغيرًا في البدء ومختلفًا في الختام. كل هاتيك الشؤون النقدية والتصورات القرائية كانت التعبيد النظري والتأطيري لتصور النص الإلكتروني الأدبي التشعبي وتطبيقه إبداعًا وتلقيًا. وأشار إلى هذا جورج لاندو بقوله: «إن أصحاب النظرية الأدبية النقدية كانوا يستشرفون النص الإلكتروني المبني بتقنية الـ «هايبرتكست» حين وضعوا أسس نظرياتهم حول النص والتلقي فكأنهم توقعوا سلفًا ماهية هذا النص باعتباره نص المستقبل أو مستقبل النص»[66]. يعضد ذلك سيلفيو غاغي الذي

(66) على سبيل تقصي هذا الموقف انظر: يونس، «مفهوم مصطلح «هايبر تكست»».

يرى أن «مبدأ تعدد الأصوات الذي تكلم عنه باختين ينطبق على الـ «هايبرتكست» أيما انطباق»[67]. إنه تكوين بنائي وجمالي يكثف من طاقة الاحتشاد والتناص والتصادي والحوار من خلال الشواهد والحواشي والملحقات والإضافات، الشأن الذي يضمن إمكان ثراء النص وتشابكه وكأنه نص غابة أو نص العنكبوت.

الرابع يُلزم احتشاد التصورات السالفة في الأفق الأدبي العربي باستقراء الواقع الإبداعي الإلكتروني لتتبين لنا مثل هذه النماذج:

- في الشعر:

• تباريح رقمية لسيرة بعضها أزرق، لمشتاق عباس معن.

• عشق، لحمود الشايجي.

- في الرواية:

• ظلال الواحد، لمحمد سناجلة.

• إسبريسو، لعبد الله النعيمي.

• المخوزق، لأشرف إحسان فقيه.

أنجز بعض الدراسات النقدية على بعض هذه الأعمال فاطمة البريكي وفاطمة البحراني ومحمد أسليم وغيرهم، غير أن اللافت على مستوى الإبداع والنقد هو استخدام مصطلح «القصيدة التفاعلية» في الشعر و«الرواية التفاعلية» في السرد، فيما يتوارى جل

(67) المصدر نفسه.

المصطلحات ذات الكثرة والاحتشاد التي سردناها سلفًا. ولعله من المهم للغاية في هذا الشأن تأكيدنا أن سمة «التفاعلية» ذات الحضور الباذخ في البيئة الأدبية إبداعًا ونقدًا معًا، تؤشر بقوة إلى ماهية التصور المصطلحي وهويته في الحيز التطبيقي. ولئن كان ذلك كذلك، فإنه يُفاد منه حضور المتلقي الباذخ في ماهية النص التكوينية وفي ماهيته الإنتاجية أيضًا. إنه حضور تفاعل تشاركي مفتوح على مطلق الإمكان في التعامل مع النص من زواياه كلها وعبر مساراته ووجهاته كلها التي يتدخل المتلقي في إنشائها وتوسيمها، وفق إمكاناته في التلقي الخلاق. وبه، نعي أن سمات «الترابط» و«التشعيب» و«التفاعل» هي سمات جوهرية في خاصية التصور الإلكتروني للنص الأدبي؛ إذ إن الترابط يؤشر إلى ماهية التركيب النصي وكيفية تعالقه في عُقَدٍ منتظمة. لكنه يشي بالحياد والسكون وكأنه مخصوص بظاهر النص من حافة التكوين البنائي. أما التشعيب، فهو فوق كونه يحقق دلالة الربط المحايدة، يوحي بحركية دفع أمامية تدعم دينامية النص، فكأنه، في أصل ذاته، مخلوق بقصد وعمد ليكون كينونة حيوية مسكونة بطاقة انفتاح وانتشار في آفاقٍ وأفضية مختلفة، تبنى على التوالد والتكاثر والتفريع. غير أن هذا الإمكان التشعيبي المسكون به النص يظل وجوده الماهوي مرهونًا بسمة التفاعلية التي يملكها، وينجزها المتلقي في حضوره الحيوي والخلاق إزاء النص. فكأن التفاعلية هي القدرة على استنزال النص من علوية الإمكان الاحتمالي، ومن نسبية حضوره الوجودي بالقوة، إلى حيث يقين التحقق بالفعل وترسيم هوية هذا التحقق وفق مراد المتلقي المتفاعل مع النص. وبه، فإن حضور الترابط والتشعيب والتفاعل في النص الإلكتروني الأدبي هو حضور بنائي وجمالي في آنٍ، وهو ما يمثل جوهر التصور.

الخامس تؤدي دقة تصورنا للعلاقات الكائنة بين مبدع النص الإلكتروني الأدبي والوسيط (الحاسوب والفضاء الافتراضي) من حافةٍ، وبينه (أي النص) وبين الوسيط والمتلقي من حافةٍ ثانية، إلى حتمية الوعي بفكرة الفضاء المسرحي الذي يجري تشغيل النص فيه ترابطًا وتشعبًا، واشتغاله عليه تلقيًا وتفاعلًا. وفي هذا الصدد، يتحدد فضاء مسرح الاشتغال والتفاعل في الوسيط الإلكتروني الحاسوبي، وهو مسرح دينامي مبني على خصيصة التفعيل والتفاعل، والانفتاح على مطلق الحدود، وعلى مطلق الإمكان بحسب مرادات المتلقي والمبدع في تنشيطه وتوظيفه، وبحسب قدراته في التشعيب والتعنكب والإضافة والحذف والحواشي والتعليقات. إنه فضاء مسرحي للواقع والمتوقع، للكائن وما يمكن أن يكون، للحقيقة والافتراض في آنٍ. من ثَمَّ، يمكن القول عن فكرة المسرحة أو التمسرح في الفضاء الإلكتروني إنها فكرة فاتنة ومضلة في آنٍ. فهي فتنة من حيث إطلاق إمكاناتها المسرحية في الوصل الترابطي، وفي دينامية التشعيب والدفع الأمامي لمكونات النص ومساراته، أو في أي وجهة أخرى يشاؤها صاحبها، وفي قدرتها على الانفتاح على اللامحدود في الشبكة العنكبوتية والمسرح الافتراضي فيه، وهي بالقدر ذاته مضلة بما تحمله من سمات الخلط والتيه والهروب إلى حيث عدم القدرة على العودة، فالبناء النصي والواقع المسرحي لاشتغاله حاسوبيًا وشبكيًا لا يسير خطيًا في وجهةٍ واحدةٍ، ولا ييمم سبيلًا يمكن قصده في استقامته واستوائه، وإنما هو مسرح قائم على منعرجات وحنايا، وعُقَدٍ ومنعقدات واستباقات وارتدادات وانحرافات وروغان. إنه متخم بكل ذلك، ما يجعله متاهة أو غابة لا يُعلم كيف الخروج منها، لأن النص مفعم بالحضور الكلي والانتشار الكثيف.

من حافةٍ أخرى، يفضي تعميق استكناه العلاقات تلك إلى فكرة «المقام التداولي» للنص الإلكتروني الأدبي. فلئن كانت التداولية (Pregmatics) في صميم تصورها تقوم على فكرة دراسة اللغة، لا من حيث كونها نظامًا أو بنيةً وإنما من حيث كونها أداة ناجعة في الاتصال والتواصل في المواقف المختلفة بين البشر واقعًا وتخيلًا «افتراضًا»، فإن تصور حضور المتلقي التفاعلي إزاء النص الإلكتروني الأدبي هو، في الصميم منه، حضور مقام تداولي، لأن الوسيط هنا، أي التقاني الحاسوبي أو الشبكي الافتراضي، هو فضاء المقام الاتصالي والتواصلي مع النص المخصوص بماهيته الإلكترونية والأدبية، ومع منتجه، ومع مجموع قرّائه الحقيقيين والافتراضيين في آنٍ. لذلك، فإن فكرة المقام أو السياق ليس مقصودًا بها ما سبق وما لحق من الملفوظات اللسانية في النص، وإنما هو - وفق هاليداي ورقية حسن - «سياق المقام (context of situation) الذي يطوق نصًا ما، إنما يحيل إلى كل تلك العوامل الخارج لسانية (Extra Linguistic) التي يكون لها تأثير ما في النص ذاته»[68].

في مجال التداولية، تمثل هذه العناصر غير اللسانية «موضع اهتمام التداوليات إلى الحد الذي يُنظر فيه إلى موضعها على أنه هو دراسة المعنى في علاقته بمقام الخطاب»[69].

إزاء ذلك، المعنى في النص الإلكتروني الأدبي الذي يقترحه

---

(68) في تفصيل هذه الفكرة انظر: شكري الطوانسي، «المقام في البلاغة العربية: دراسة تداولية،» عالم الفكر، السنة 42، العدد 1 (تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 65.

(69) المصدر نفسه، ص 65.

النص ويدبره ويبنيه ويشكله وينتجه المتلقي، معنى قائم بصيغة مقامه الإلكتروني والأدبي الترابطي والتشعبي والتفاعلي والعنكبوتي والافتراضي. إن شعرية المعنى هنا محكومة بالكفاءة الإلكترونية وإمكانات الفضاء الشبكي، كما هي محكومة بمائز هويتها الأدائية في ممارسة التفاعل وإنتاج الخطاب في سياق مقامي إلكتروني أدبي على ما بيّناه.

السادس يفضي تقويم التصور العربي للنص الإلكتروني الأدبي وللنتاج الإبداعي المجسد لماهيته وهويته، إلى قولين اثنين: **الأول** إن كثرة الطروحات والتصورات والترجمات المتعلقة في شأن النص الإلكتروني الأدبي ربما تكشف عن فجوة كبيرة بين كثرة الأصوات النقدية المتبنية ريادة هذا المنعقد ومحصول الإبداع الحقيقي فيه وله. وهي فجوة توشك أن تكون هوّة، إذ يكاد الكلام النقدي يتجلى عظيم قعقعة، فيما الإبداع التفاعلي يكاد يكون قليل طحن. ولعل هذا - وفق موقفنا من الشأن برمته - راجعٌ في أصله إلى أننا لم نستنبت التصور من أصل تجربتنا الأدبية الإلكترونية العربية، وإنما نحن استرفدنا التصور إبداعًا ونقدًا من تربة وبيئة غريبتين عنا، فصار النبت النابت استنباتًا في غير أرضه، فخرج على ما هو عليه من التواضع، كمًا وكيفًا؛ والثاني إن النص الإلكتروني في عمومه، والأدبي منه في خصوصه، تجسيد لمفصل حضاري بالغ الأهمية في المسير الإنساني، حيث البون شاسع وسائطيًا بين النقط على الورق والكتابة في فضاءات الميديا. نجمت ثقافة حركية حاكمة عن حركة القفز الفكري والفلسفي والتقاني والأدبي إلى ما بعد الحداثة حيث عصر الرقمنة والإلكترون والمعلوماتية، ويمكن وسم هويتها بأنها الثقافة الإلكترونية أو «ثقافة الميديا». لكن التساؤل الرئيس هنا: أين

الإبداع التفاعلي العربي من هذا؟ فتقويم الواقع يوشك أن يؤكد حال النكوص وكثافة الارتكاس في هذا الشأن، إذ جلّ ما كُتِبَ في هذا الفضاء الإلكتروني طُبع مرة أخرى ورقيًا، كما فعل محمد سناجلة الذي كتب روايته **ظلال الواحد** إلكترونيًا في عام 2001، ثم عاد إلى طباعتها ورقيًا تحت عنوان **رواية الواقعية الرقمية** في عام 2003. ولئن كان لهذا، ولغيره، من دلالة، فهي - في رأينا المتواضع - عدم الجاهزية الحضارية العربية في جوهرها لهذا المسير الإنساني الحضاري، وتهيب الواقع العربي من كلفة الثورة الإلكترونية ومن مسؤوليتها الحضارية، الشأن الذي يكشف عن تلك الهوّة الكائنة بين واقع مترمد ومستقبل متقد بثورة الإلكترون وثقافته، فلعلها تضيق وتكتنز يومًا قريبًا. نقول هذا ونحن مفعمون بالتواضع - كل التواضع - إزاءه. نقوله على خجل شديد واستحياء جم من واقع نشاء له الرفعة والسموّ في علياء الحضارة وسدة الأمم، لكن واقعه المعاصر لا يزال ينبئ أن البون بعيدٌ، وأن القضية بشتى جوانبها تحتاج إلى جهد جبار في قواها، مخلصة في نياتها، مستشرفة وصادقة في رؤاها، فلعل الله يوفق إلى اجتياز هذه الكبوة، وإلى تخطي هذه العثرة في قريب من الزمن الغضّ المأمول.

لعلنا بهذا نكون قد أنجزنا قراءاتنا للتصور المصطلحي للنص، لندلف إلى قراءة التصور المصطلحي للخطاب، في ما هو آتٍ.

ثانيًا: الخطاب (قراءة التصور المصطلحي)

تلزم قراءة التصور المصطلحي للخطاب الوقوف على ماهية الإشكالية في مهدها الالتباسي أو في هويتها المشتبكة والملتبسة، خصوصًا في علاقة «الخطاب» بـ «النص»، أهما شيء واحد أم

شيئان؟ هل الخطاب أكبر من النص ويحويه ضمنًا، أم أن النص أكبر من الخطاب؟ بعبارةٍ أخرى، أمن الصواب التمييز بين النص والخطاب بوصفهما كينونتين متمايزتين أم التوحيد بينهما بوصفهما محض مترادفين لغويين لتصور واحد؟

إزاء هذه الأسئلة الكاشفة عن مدارات التعالق والخلط والاضطراب في التصور، كان من المهم إضاءة العلاقة بين النص والخطاب، قبل الولوج في تصورات الخطاب المختلفة، وهذا ما يجعلنا نطرح الإشكالية على النحو الآتي:

1- بين النص والخطاب (مدارا المزج والتمييز)

يُبَيِّنُ مسارُ المقاربة منذ مهدها الأول الماثل في عنوانها، مرورًا بتضاريسها كلها، كما هو بيِّنٌ من مسار الأسئلة السالفة، أن ثمة اختلافًا في تصور العلاقة الواصلة أو الفاصلة بين النص والخطاب، وهذا الاختلاف يتأطر في مدارين متقابلين:

- **المزج بين النص والخطاب**: يذهب أصحاب هذا المدار إلى القول بوحدة التصور بين النص والخطاب، أو هما وجهان لعملة واحدة. ولعل وعينا بما أسلفنا عن الخلط القائم في وعي بعض اللسانيين بين المدلول والتصور هو عينه أو هو قريب منه، خلط بين النص والخطاب. ففي التصور البنيوي، يتموضع الـ «الخطاب» مقابلًا لـ «اللسان»، تموضع الطرف في ثنائية تذكّر بثنائية اللغة والكلام عند دي سوسير. فاللسان هو النظام العام للغة أو الكفاءة العامة والإمكان المطلق للغة، ومجموعة القواعد الحاكمة لإنتاج الكلام الفردي لأي شخص، فيما الكلام الفردي، الذي هو أداء

وممارسة منجزة من ذات فردية، هو الخطاب، أي هو المتلفظ بـ «الملفوظ» في واقعة كلامية ما. وهذا عينه هو النص أيضًا. وبه، فالنص والخطاب كيانان متمايزان في التسمية، متماهيان في التصور الناجم عنهما والدال عليهما. يعضد ذلك ما ذهب إليه غاردينر (1879-1963) بقوله: «إن التمييز بين كلام أو خطاب ولسان اقترحه لأول مرة ف. دي سوسير ودققته أنا»[70]. وبناء عليه، فإن «اللغة طبقًا لتحديدها بأنها نسق قيم مقدرة تقابل الخطاب»[71]. وإن «اللسان طبقًا لتعريفه بأنه نسق يشترك فيه أعضاء مجموعة لسانية يقابل «الخطاب» باعتباره استعمالًا محددًا لهذا النسق»[72].

من زاوية أخرى، ربما يتجلى هذا المزج فرقًا ضئيلًا لا يوجب التباين، وكأنه فرق بين الملفوظ والمدون في صوتٍ واحدٍ «دال»، كأن نقول صوت «الميم» نطقًا، وحرف «الميم» كتابةً مرقومةً، فإن ماهية التلفظ أو الكتابة لا تغير من هوية «الميم» شيئًا، فكأنه المائز بين الوجود الفيزيائي للشيء والوجود الحركي المعبر له. ويمكننا أن نرى «النص منتجًا فيزيائيًا ورؤية الخطاب عملية ديناميكية في التعبير والتفسير»[73]. لا أكثر ولا أقل، إذ يتجلى المصطلحان متعاقبين على تصور واحد، وإن استخدم مصطلح «النص» في النحو الوظيفي أوروبيًا ومصطلح «الخطاب» للشيء ذاته وبالتصور عينه

---

(70) معجم تحليل الخطاب، ص 181.

(71) المصدر نفسه، ص 181.

(72) المصدر نفسه، ص 181.

(73) للتفصيل في هذا الشأن انظر: جلال فتحي سعيد، «ثلاثية الخلاف في علم النص»، <http://www.ta5atub.com/t8003-topic>، ص 14 (تاريخ الدخول 2013/12/28).

أميركيًا. ونفهم كيف خلص أحد الباحثين إلى مفاد حاسم في هذا الشأن على هذا النحو: «نخلص من هذا إلى أن هناك فارقًا ضئيلًا بين النص والخطاب، لا يرقى إلى درجة كبيرة بحيث نستطيع من خلاله أن نستخدم الخطاب دالًا على مفهومٍ والنص دالًا على مفهومٍ آخر، لذلك فقد استخدمتُ المصطلحين في البحث كمترادفين»[74]. ولعل موقفنا من مثل هذا المفاد الحاسم هو ما ينقلنا إلى المدار الثاني.

- التمييز بين النص والخطاب: يتكئ فكر هذا المدار تصوريًا على وجود فرق جوهري ومائز بين «النص» و«الخطاب»، ما من شأنه اصطناع هويتين متمايزتين لشيئين مختلفين. فمن حافة أولى، يتجلى هذا الفرق في طرح روجر فاولر على مدار المقصدية من التعامل مع الوجود الماهوي للموجود اللغوي، أهو قصد نحو النص أم قصد نحو الخطاب؟ وهذا الاختلاف في القصد هو جوهر الاختلاف في مراد العلاقة وفي آلياتها، وهو عينه لب التمييز بين النص والخطاب. يقول فاولر: «أن تتعامل مع اللغة كنص يستوجب دراسة وحدات تواصل برمتها، يُنظر إليها على أنها بنى متماسكة تركيبيًا ودلاليًا، ويمكن لهذه أن تكون محكية أو مكتوبة، وبالإجمال، فإن النصوص يمكن اعتبارها وسيطًا (Medium) للخطاب»[75]. فالنص وفق هذا التصور هو محض وجود مادي أو فيزيائي نطقًا أو كتابةً ينهض بدور الحامل، أو الأداة، أو الوسيط الذي يخدم الخطاب. إنه مادة مخبرية ومسرد دلالات. من ثَمَّ يكون التركيز في النظر إليه من حيث هوية كينونته السالفة، على البنيتين التركيبية والدلالية اللتين تجعلان منه

(74) المصدر نفسه، ص 14.

(75) فاولر، النقد اللساني، ص 190.

وجودًا لغويًا مترابطًا بعلاقاته النحوية التركيبية، ومتماسكًا بمقولاته المنطقة بحيثيات العلائق والمقدمات والنتائج والسبب والتتابع، وكأن التصور هنا يمتاح بقوة من المعين اللساني لتصور النص. وإذ يتحدث فاولر عن الخطاب يطرحه، إزاء النص، على هذا النحو: «أما الخطاب فهو الصيرورة المعقدة برمتها من التفاعل اللغوي بين أناس يتداولون نصوصًا ويفهمونها، وبالتالي فإن دراسة اللغة كخطاب تتطلب انتباهًا إلى أوجه البناء التي تتعلق بالمشاركين في التواصل، وكذلك الأفعال التي يؤدونها من خلال تبادل النصوص، إضافةً إلى السياقات التي يجري ضمنها إنجازُ الخطاب»[76]. فالتركيز هنا ليس على بنيتي التركيب والدلالة، وليس على وظيفة «الوسيط»، وإنما على الوظيفة التداولية للنصوص في مقاماتها، وفي سياقاتها القولية والثقافية والمرجعية، وفي علاقات الذوات المتكلمة/ المتناصة/ المتخاطبة بالآخر وبالعالم، والرؤية الحاكمة لهذه العلاقات. وهذا مستوى آخر من التصور يجعل الخطاب ذا هوية مائزة له بقوة عن النص.

من جانب آخر، يستند التمييز بين النص والخطاب إلى معيار الكمية، ومدى التعالق والاحتواء بينهما. إذ يرتسم التصور أحيانًا على أن النص أكبر من الخطاب وأشمل منه، ومن ثَمَّ يحويه وينضوي عليه. ومن ذلك ما ذهب إليه سعيد يقطين في خلاصة اشتغاله على ثنائية النص والخطاب، ليخلص إلى القول: «عمدتُ من خلال اشتغالي بـ «الخطاب» و«النص» إلى الذهاب إلى أن النص أوسع وأشمل من

(76) المصدر نفسه، ص 190.

الخطاب»[77]. من ثَمَّ، يرتبط الخطاب لديه بالمظهر النحوي فيما النص مرتبط بالمظهر الدلالي، أي حدود الخطاب هي «الوصف» ومجال النص هو «التفسير». «لقد كان انفتاح النص أساس ذلك التمييز الذي سمح لي بالحديث عن التفاعل النصي «التناص» من خلال التمييز بين البنيات النصية عبر تعريف أوسع للنص، لأنه أشمل من الخطاب»[78]. وفي أحيان أخرى، يرتسم الخطاب أكبر من النص. ومن ذلك ما ذهب إليه مايكل ستابز في كتابه **تحليل الخطاب** (1983) إذ يقول: «إن الخطاب كثيرًا ما يوحي بأنه أطول، وبأنه قد يتضمن أو لا يتضمن التفاعل. وهكذا فبعض اللغويين يعتبرون أن الكلام الذي يُقال في حلقة دراسية (Seminar) يمثل كله خطابًا، بمعنى عملية تبادل للأفكار تكتسي ثوبًا لفظيًا، في حين يعتبر آخرون أن بيانًا واحدًا في الحلقة يعتبر خطابًا طال أو قصر»[79]. وهذا مدار جل الدراسات والتصورات النصية للخطاب، إذ يقرون بطول الخطاب واحتوائه النص، ذلك أن الخطاب في أصل جوهره مخاطبة كلامية تتسم بالحوارية والتمدد، في حين أن النص قد يقصر ليصل إلى كلمة واحدة.

من حافةٍ أخيرة، يتجلى التمييز بينهما في الشفوي والكتابي، فالخطاب هو الملفوظ شفويًا في علاقة تخاطبية بين اثنين أو أكثر من دون تحديد للكم، في حين أن النص هو ما دوّن كتابيًا بالفعل.

---

(77) سعيد يقطين، «من النص إلى النص المترابط: مفاهيم، أشكال، تجليات،» عالم الفكر، السنة 32، العدد 2 (تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر 2003)، ص 79.

(78) المصدر نفسه، ص 76.

(79) محمد عناني، **المصطلحات الأدبية الحديثة: دراسة ومعجم إنجليزي/ عربي**، ط 2 (القاهرة: الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، 1997)، ص 19-20.

والحق أن مثل هذه الفروق المائزة بين النص والخطاب من حيث الكم، ومن حيث الشفاهة والكتابة، هي فروق واهية ومردودة، إذ ربما يكتسب النص والخطاب سمة الطول والقصر، كما صفة الملفوظ والمكتوب. ولئن كانت هذه هي العلاقة بين النص والخطاب على ما هي عليه من توحد وامتزاج لدى بعض، وتفريق وتمييز لدى بعضٍ آخر، فإن المقاربة تذهب إلى خلاصة قولٍ مؤداه وقوع الفرق والتمييز بين الخطاب والنص على نحو ما تبين سابقًا، بل إن الخطاب ذاته تتمايز تصوراته بين اللساني، والثقافي الاجتماعي، والأدبي، وهذا ما نعمد إلى رصده توًّا.

2- تصورات الخطاب

ثمة تصورات عدة للخطاب تشاء المقاربة طرحها على النحو الآتي:

- التصور اللساني للخطاب: يرتكز التصور اللساني لـ «الخطاب» فلسفيًا على تلك الثنائية المتعلقة بالخطب، أي الحدث الواقع فيه التخاطب والذاتية. والعلاقة الكائنة بين قطبي هذه الثنائية هي مدار الكشف عن المهاد اللغوي والفلسفي للنظرية اللسانية برمتها، تلك التي تعتمد تصور «الاختلاف» أصلًا لعمل اللغة. فكل وحدة من وحدات اللغة لا تدل بذاتها، وإنما بعلاقتها الخلافية بغيرها من الوحدات اللغوية الأخرى، سبقًا ولحقًا.

من جهة ثانية، العلاقة الكائنة بين النظام العام (اللغة في مجموع قواعدها وبنياتها) والممارسة الكلامية الفردية (اللغة في الاستخدام الشخصي) هي ما تحكم التصور اللساني لـ «الخطاب». فالخطاب

وفق ما سبق لسانيًا وبنيويًا هو ما يصطفيه المخاطب في كلامه المنجز الخاص من المخزون الجمعي الذهني للغة. من ثَمَّ يُحتّم على المقاربة إضاءة علاقات ثلاث تربط الخطاب بكل من الجملة واللسان والملفوظ. وهو ما نرصده في ما يأتي:

العلاقة الأولى: علاقة الخطاب بالجملة: تتجلى هذه العلاقة في التصور اللساني للخطاب علاقة تقابلية، أي إن مائز هوية الخطاب يتجاوز فردانية الجملة. فالخطاب، وإن كان وحدة لسانية، فإنه مجموعة من الجمل المتتابعة وليس جملة واحدة. وبه نعي هذا التصور البنيوي للخطاب على هذا النحو: «يشير مصطلح «خطاب» في معناه الأساسي إلى كل كلام تجاوز الجملة الواحدة سواء إن كان مكتوبًا أو ملفوظًا»[80]. ويتجلَّى هذا التصور أكثر وضوحًا في قصدية ز. س. هريس في حديثه عن «تحليل الخطاب» وحديث غيره عن «نحو الخطاب» وعن «لسانيات الخطاب»، ليتمثل لنا التصور على هذا النحو: «يمثل الخطاب وحدة لسانية متكونة من جمل متعاقبة»[81]. فالخطاب وجود لغوي مركب من جمل مترابطة وليس جملة واحدة.

العلاقة الثانية: علاقة الخطاب باللسان: إنها علاقة تقابلية أيضًا، إذ تعتمد التقابل بين اللغة والكلام، أو الكفاءة والأداء، بين النظام الذهني العام والممارسة الفعلية الفردية لشخص ما. وعلى حد تصور غاردينر، فإن الخطاب هو «الاستعمال بين الناس لعلامات صوتية مركبة لتبليغ رغباتهم وآرائهم في الأشياء»[82]. وعلى حد

---

(80) الرويلي والبازعي، ص 155.
(81) معجم تحليل الخطاب، ص 180.
(82) المصدر نفسه، ص 181.

تصور غوستاف غيوم، فإن في الخطاب «يبدو الفيزيائي الذي هو الكلام في حد ذاته حقيقيًا، مجسمًا ماديًا، وصادرًا، في ما يتعلق به، من وضعه النفساني الذي ينطلق منه، والكلام في مستوى الخطاب، تجسم وأصبح واقعًا، فوجد فيزيائيًا»(83).

العلاقة الثالثة: علاقة الخطاب بالملفوظ: إنها علاقة يعتمد التقابل فيها على طريقة النظر إلى الوجود الماهوي للملفوظ اللساني، من حيث كونه وحدات لغوية متجاوزة الجملة، إذ يمكن اعتبارها وحدة لسانية، أي إنها ملفوظ، ويمكن النظر إليها من حيث أثر فعل التواصل في علاقته بالبنى الاجتماعية والثقافية والتاريخية، فهي خطاب. ولعل هذا فحوى قولهم في تحليل الخطاب: «إن إلقاء نظرة على نص من حيث هيكلته «في اللسان» يجعل منه ملفوظًا، والدراسة اللسانية لظروف إنتاج هذا النص تجعل منه خطابًا»(84).

يفضي تأمُّل المقاربة للتصور اللساني لـ «الخطاب» إلى المفادات الآتية: **الأول:** مفاد يركز على أن الوعي اللساني بتصور الخطاب متعدد، يكاد يختلط بالنص إلى حد دلالة أحدهما على الآخر من دون تمييز، كما في وعي هاليداي ورقية حسن، إذ ترد الكلمتان text وdiscourse بمعنى خطاب في الاثنتين، وبمعنى نص في الاثنتين، ما يعني أنهما تتبادلان التصور من دون تمييز. **والثاني:** التصور اللساني، في شقٍّ منه، أو في بُعدٍ من أبعاده، يحصر الخطاب في إطار التخاطب الشفوي بين اثنين أو أكثر، فكأنه بذلك يُخرج المكتوب من تصور الخطاب ليجعله مخصوصًا بالنص وحده.

---

(83) المصدر نفسه، ص 181.

(84) المصدر نفسه، ص 181.

ولعل من ذلك مقولة بول ريكور عن تصوره للنص بقوله: «لنطلق كلمة نص على كل خطاب تم تثبيته بواسطة الكتابة، فهذا التثبيت أمر مؤسس للنص ذاته ومقوم له»[85]. من هنا، يشترط التصور اللساني على نحو ما سلف تحقق المقام الشفوي ووجود المرسل والرسالة والمرسل إليه والشيفرة والسياق، بحسب عناصر النظرية الاتصالية المعروفة. والثالث: يكاد التصور اللساني للخطاب يضيق وينحسر ليتكثف في البُعد الاتصالي وحده، وكأنه من حافة ما من الحافات يلتقي مع تصوره للنص على أنه حدث اتصالي. فالخطاب، وفق هذا، حدثٌ اتصالي بين مرسل ومرسل إليه في مقام شفوي، ينضوي على رسالة تمر عبر شيفرة في سياق. ولعل هذا ما يحمل المقاربة على رصد التصور الثاني للخطاب.

- التصور الثقافي والاجتماعي للخطاب: يستقر في الوعي الثقافي والنقدي أن مجمل الدراسات التي أنجزها الفرنسي ميشيل فوكو كانت بعيدة الأثر في فتح أفق جديد لتصور «الخطاب»، يتجاوز به الوعي اللساني القائم على البنى النحوية والدلالية والشفوية، إلى حيث تثمين مقام التداول، وتفعيل مدارات السياق بأنواعه القولية والثقافية والمرجعية. من ثَمَّ، نرصد تصوره للخطاب على أنه: «شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تبرز فيها الكيفية التي تنتج فيها الكلام كخطاب ينطوي على الهيمنة والمخاطر في الوقت نفسه»[86]. يتعضد هذا التصور القائم على الشبكة المعقدة

---

(85) انظر في هذا: صلاح فضل، مناهج النقد المعاصر (بيروت؛ الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق، 2002)، ص 133.

(86) الرويلي والبازعي، ص 155.

من العلاقات بالتصور الذي طرحه روجر فاولر في النقد اللساني. فالخطاب عنده هو «الصيرورة المعقدة برمتها من التفاعل اللغوي بين أُناس يتداولون نصوصًا ويفهمونها، وبالتالي فإن دراسة اللغة كخطاب تتطلب انتباهًا إلى أوجه البناء التي تتعلق بالمشاركين في التواصل، وكذلك الأفعال التي يؤدونها من خلال تبادل النصوص، إضافةً إلى السياقات التي يجري ضمنها إنجاز الخطاب»[87].

في تصور نورمان فاركلوف في كتابه عن تحليل الخطاب، يتحدد الخطاب على أنه رؤية معينة «للغة في استخدامها، باعتبارها عنصرًا في الحياة الاجتماعية، يتصل اتصالًا وثيقًا بعناصر أخرى»[88].

تفضي قراءة التصورات السالفة للخطاب وتقريبها على مهلٍ إلى استخلاص المفادات الآتية: الأول، إن إقامة تصور الـ«خطاب» في الوعي الثقافي والاجتماعي لا يجعل جل همه التركيز على البنى النحوية التركيبية المتكئة على فحوى الترابط، ولا على مدار الانسجام الدلالي المرتكز على مغزى التماسك، وإنما همه الرئيس التغير في النظرة إلى اللغة لتتجاوز ما سلف إلى حيث تفعيل المقام وتوظيف التداول واستلهام السياق. ويتأطر الخطاب «شبكة معقدة من العلاقات» و«الصيرورة المعقدة برمتها»، أي إنه ليس محض بنية خطية متعاقبة كما يظهر على السطح، وإنما هو بنى متراكبة ومتداخلة في ما بينها من علاقات، تفتح اللغوي على

(87) فاولر، ص 190.

(88) نورمان فاركلوف، تحليل الخطاب: التحليل النصي في البحث الاجتماعي، ترجمة طلال وهبة؛ مراجعة نجوى نصر (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 22-23.

الثقافي والاجتماعي والسياسي والحضاري وغيره من مكونات الحياة والإنسان والمجتمع. والثاني إن عملية تجلي الكلام خطابًا تفيد ضرورة انطوائه على «هيمنة» ما. ومغزى هذا التجلي، أن الخطاب، في بُعدٍ من أبعاده، هو سلطة لها قوة الفعل والتأثير والتوجيه والتغيير. وعلى حد تصور فوكو فإن للخطاب «دورًا واعيًا يتمثل في الهيمنة التي يمارسها في حقل معرفي أو مهني أصحاب ذلك الحقل على أهلية المتحدث وصحة خطابه ومشروعيته، وما إلى ذلك من ملابسات تشير بوضوح إلى أن إنتاج الخطاب وتوزيعه ليس حرًا أو بريئًا»[89].

للخطاب هيمنة متمثلة في وجهة نظر صاحبه التي عادةً ما تنبثق وتتكئ في آنٍ على بُعد عقدي أو أيديولوجي يجعله راغبًا في إنفاذها إلى الآخر والتأثير فيه ببلوغ اقتناعه بها، إذ ليس هنالك خطاب بريء. ولعل هذا عالقٌ بفحوى أهداف الخطاب واستراتيجيات الخطاب عند فوكو، وعلى حد تصور هوثورن، فإن «الأيديولوجيا بشتى تعريفاتها من الجيران الأقربين للخطاب طبقًا لمفهوم فوكو وباختين»[90]. تتجلى هيمنة الخطاب باذخةً في سفورها السلطوي، أي حين تتحول إلى فعل أو عمل له إنجازه وسطوته. ففي الحدود الدنيا لهذا الفهم، نستلهم نظرية أفعال/ أعمال اللغة لكل من ج. ل. أوستن وج. ر. سيرل التي ترتكز على فكرة جوهرية مؤداها أن «كل ملفوظ وعمل (وعد، اقترح، أكد، سأل...) يهدف إلى تغيير وضعية، وفي مستوى أعلى تندمج هذه الأعمال الأولية ذاتها

(89) الرويلي والبازعي، ص 156.

(90) عناني، المصطلحات الأدبية الحديثة، ص 22.

في نشاط لغوي من جنس معين... مرتبطة هي نفسها بنشاط غير كلامي. إن هذا الفعل الكلامي يمكن النظر إليه في إطارات نفسانية اجتماعية منوعة»[91]. إن عملية التلفظ المختصة بالحروف، وعملية النطق المتعلقة بمقاصد العبارة، وعملية التخاطب المتعلقة بمقاصد المتكلم في علاقاتها بالسياق، كلها تُدغَم في غاية خطابية تتوخى النفاذ والتأثير والتغيير. وفي الحدود القصوى لفهم هيمنة الخطاب وسلطته، نستلهم تجربة إدوارد سعيد في دراسته ظاهرة الاستشراق، إذ يؤكد أن «من دون مفهوم الخطاب لا يستطيع المرء أن يفهم الحقل المنظم تنظيمًا هائلًا الذي استطاعت أوروبا بواسطته أن تدير - بل تنتج - الشرق سياسيًا واجتماعيًا وعسكريًا وأيديولوجيًا وعلميًا وخياليًا أثناء فترة ما بعد التنوير»[92].

الاستشراق هنا، من حيث كونه ظاهرة متعددة الأبعاد أسبابًا وغايات، يمثل خطابًا سلطويًا صنعه الغرب على عينه وحدد غاياته ومراميه، كما حدد مقولاته وآلياته، ليتمكن من خلاله من إيجاد قواعد ومؤسسات ومتخصصين لهم سلطة المعرفةوقوة التأثير، إذ هم، وهم وحدهم تقريبًا، من يمتلكون حق التعريف بالشرق وتأطيره في مخيلة الغرب، والتحدث عن كنهه ومقاصده، وثقافته وحضارته والموقف الذي يجب اتخاذه نحوه، في حين يصعب على أي أحد خارج هوية هذا الخطاب أن يبني خطابًا ذا نفاذ وتأثير.

الثالث إن بناء التصور على مغايرة جوهرية في النظر إلى اللغة لتتجاوز الرؤى اللسانية للخطاب إلى حيث التأكيد على أنه عنصر

(91) معجم تحليل الخطاب، ص 182-183، بتصرف بالحذف.
(92) انظر في هذا: الرويلي والبازعي، ص 156-157.

في الممارسات الاجتماعية - إن التصور بكيفيته هذه يحتم الإشارة إلى تمظهرات الخطاب اجتماعيًا، وهي ثلاثة:

- الصنف (طرائق الفعل): يرى نورمان فاركلوف أنه يمكن «التمييز بين الأصناف المختلفة على أساس أنها طرق مختلفة في الفعل والتفاعل الخطابي»[93]. ومن ذلك التكلم والمقابلة والكتابة.

- ضرب خطاب (طرائق تمثيل): يتجلى الخطاب في هذا التمظهر، حيث يعني «طرائق معينة في تمثيل جزء من العالم. وكمثال على هذا المعنى الأخير نذكر الخطاب السياسي الجديد لحزب العمال في مقابل الخطاب القديم للحزب نفسه»[94].

- الأسلوب (طرائق كينونة): ومؤدى هذا التمظهر الخطابي أن «يظهر الخطاب بصحبة السلوك الجسدي لتشكيل طريقة معينة للكينونة، هويات اجتماعية أو شخصية معينة»[95]. إن المُراد من طرائق الكينونة هو وعي عملية التنميط التي تصاحب الشخصية أو الهوية الاجتماعية المعينة، أي أسلوبه في الأداء أو طريقته في استخدام اللغة.

الرابع تقتضي قراءة تصور الخطاب في هذا المنعقد استظهار ركن مهم من أركان بنائه، وهو ركن متعلق بالأفق التداولي للخطاب، ومؤداه الإمساك بمحتوى الخطاب والقبض على جوهر مضمونه. بعبارة أخرى، ما موضوع التخاطب؟ وإذا استلهمنا اللغة التراثية في هذا الشأن، فإننا نتساءل عن «الغرض» من الخطاب؟

(93) فاركلوف، تحليل الخطاب، ص 64.
(94) المصدر نفسه، ص 65.
(95) المصدر نفسه، ص 65.

وإذا استلهمنا اللغة المعاصرة في علم النص، فإننا نسأل عن «البنية الكبرى» (Macro Structure) كما أشّر إليها فان ديك، وعن «أجرومية النص»، حيث «تؤكد أن المعنى الكلي للنص والمعلومات التي يتضمنها - خصوصًا التقانية والجمالية - أكبر من مجموع المعاني الجزئية للجمل التي تكوّنه. وبكلمات أخرى تبيّن أن هذه الدلالة الكلية للنص تنجم عنه باعتباره بنية كبرى شاملة»[96]. فكأن الخطاب الناجم عن النص يمارس فعل هيمنة واسع الانتشار، حيث يغطي مجموع أجزاء النص وكل مكوناته اللسانية وخارج اللسانية بظلال تكييف دلالي، تمثل روحًا سارية في خفاء، تفعل فعلها المؤثر في هندسة النص وبنيته وفق مقتضيات النفاذ والتأثير المتعلقة بمنتج الخطاب ومتلقيه في آنٍ. ولعل هذا يفسر لنا اقتضاء البنية الكبرى دلاليًا، لمقدمات تتعلق بالموضوع الرئيس ذات أبعاد تمهيدية وتأسيسية تنجز وظيفة تأثيرية وحجاجية معًا، كما يبين لنا اقتضاء البنية الكبرى لبنى صغيرة، والموضوع الرئيس لموضوعات فرعية تقع في علاقتها به على أبعاد متماسة أو نائية، وفق الحاجة إليها بنائيًا ودلاليًا وحجاجيًا. وهو كاشفٌ لنا أيضًا عن مقتضى المقام ومطابقة الكلام له، فلكل مقام مقال، واستشراف رؤى المتلقي ووجهة نفسه وبوصلة موقفه، أي يروم البعد التداولي هنا التأثير والإقناع والتوجيه والتغيير، وفق مراد صاحب الخطاب.

الخامس يقود الكلام عن التداول والمقام إلى ضرورة قراءة فاعلية السياق في إنتاج الخطاب وفي تأثيره وتلقيه. وإذا جاز لنا أن ننطلق قرائيًا من قاعدة أصيلة تؤكد أن «الخطاب إنما يكتسب

(96) فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص (2004)، ص 131.

تميزه من المقام الذي ينتج فيه»[97]، وأن «الخطاب القابل للفهم والتأويل هو الخطاب القابل لأن يوضع في سياقه»[98]، وأن «لكل مقام مقال»، وأن البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، إذا انطلقنا من هذه الرؤى التأسيسية فإن وعينا بالسياق ينبغي ألا يقف به عند تصور أنه محض بيئة خارجية للبيئة اللغوية، أو أنه وجود مواز للنص يضطلع بدور الرابط للتمثيل اللغوي بالمحيط الخارجي له، أو أنه مجرد مذكرة تفسيرية للخطاب تكون علاقتها بما قبله وما بعده من دون تماسٍ جوهريٍّ مع الخطاب ذاته، فإن هذا التصور للسياق يكاد يجعل منه وجودًا ساكنًا، لا يتدخل في بنية الخطاب ذاته، في حين أن السياق هو وجود حركي وطاقة دينامية فاعلة ومؤثرة في أحوال إنتاج الخطاب، زمانيًا ومكانيًا، وفي الخطاب ذاته، استراتيجيته وأهدافه، وفي تفسيره وفهمه وتأويله. قدّم فان ديك تصنيفًا للسياقات النصية فذكر السياق التداولي (النص كفعل أو أفعال اللغة) والسياق المعرفي (فهم النصوص) والسياق الاجتماعي - النفسي (تأثير النصوص) والسياق الاجتماعي (النص في التفاعل وفي المؤسسة) والسياق الاجتماعي (النص كظاهرة ثقافية)[99].

لأن المقاربة مشغولة بالخطاب ذاته في أصل تصور ماهيته وهويته، فإنها تركز على ما له علاقة قوية بعملية إنتاج الخطاب، وفي

(97) انظر: الطوانسي، «المقام في البلاغة العربية: دراسة تداولية،» ص 67.

(98) محمد خطابي، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1991)، ص 56.

(99) نحيل في هذا الشأن على: الطوانسي، ص 106، وهو هامش الدراسة حيث فصل القول في أنواع السياقات كما قدمها فان ديك.

هذا فإننا نوافق روجر فاولر في ما طرحه من سياقات ثلاثة، تؤثر في إنتاج الخطاب:

- **سياق القول** (Context of Utterance): **يقصد به** «الوضع الذي يتم فيه إنجاز الخطاب. وهذا يتضمن المحيط المادي أو المقام، وتوزع المشاركين الواحد تجاه الآخر، إضافةً إلى القناة الموظفة سواء أقناة شفوية كانت أم مرئية أم إلكترونية... وما إن كانت من صيغ الكلام أم الكتابة»[100].

- **سياق الثقافة** (Context of Culture): **يقصد به** «شبكة الأعراف الاجتماعية والاقتصادية برمتها، وكل المؤسسات والمقامات والعلاقات المألوفة التي تشكل الثقافة عمومًا»[101].

- **سياق المرجعية** (Context of Referance): **يقصد به** «موضوع أو مضمون نص ما، وهو ما يعرف في اللسانيات عادة بمجال (Field) أو ميدان (Domain) نص ما»[102].

إن وعينا بفاعلية هذه السياقات، متداخلة ومتضافرة في بناء الخطاب إنتاجًا وتلقيًا، بالغ الأهمية في تحديد التصور الثقافي والاجتماعي للخطاب على نحو ما مرَّ بنا.

السادس يتعلق الشأن هنا بفكرة النسق اللساني والاصطفاء الخاص داخل هذا النسق في إطار إنتاج الكلام الخاص. من هذه

(100) فاولر، ص 419، بتصرف بالحذف.
(101) المصدر نفسه، ص 419.
(102) المصدر نفسه، ص 419.

الحافة، فإن وعينا بالحيثيات الثقافية والاجتماعية والمعرفية والعلمية التي تشكل البنى المعقدة المشكلة للخطاب والمنتجة له عبر ممارسة كلامية خاصة، هي ذاتها تمثل في صنوف الخطابات ما يمكن وسمه بأنه كفاءة عامة، تتشكل من مبادئ حاكمة وسمات مائزة، تجعل كل خطاب ذا فرادة وتميز.

من هنا، يتحول الخطاب الذي هو اصطفاء نوعي داخل النظام العام إلى نظام ينتج النصوص المنضوية في حقله والمنتسبة إلى ميدانه. إنه يعين النظام الحاكم ويعين النصوص الناتجة منه في آنٍ. ولعل في هذا مدارًا للالتباس، نأمل أن يتضح ويزول بالمثل. فقولنا: خطاب سياسي مفاده جملة النصوص التي ينتجها السياسيون بماهياتها وهوياتها المائزة لها من غيرها من النصوص والخطابات الأخرى. فالخطاب هنا هو النصوص ذاتها، وهو في الآن ذاته النظام الذي يسمح بإنتاج ما لا ينتهي من النصوص المكتسبة لهوية الخطاب السياسي، من دون غيره من الخطابات. ولعل هذا يساهم في وعينا بخصوصية الخطابات الناجمة عن تشكيلات طبقية، كأن نتكلم على خطاب العمال، وخطاب النخبة والمثقفين، وتمايزات مهنية، وكأن نتكلم على خطاب صحافي وخطاب أكاديمي وخطاب اقتصادي وخطاب طبي وخطاب قانوني، أو نتكلم على هوية أسلوبية، أي طريقة خاصة في استخدام اللغة، كحديثنا عن خطاب طه حسين أو خطاب العقاد أو خطاب نجيب محفوظ، أو نتكلم على بُعد وظيفي للغة مثل حديثنا عن الخطاب الحجاجي أو الخطاب الأدبي. وهكذا، فإننا إزاء هذه الوضعية نكون أمام حالة سيولة وانزلاق دائم من نسق الكفاءة العامة إلى هوية الملفوظات المائزة للخطاب من غيره من الخطابات الأخرى. وهي هوية تستمد وجودها ومائزها

من البنى الثقافية والاجتماعية والمعرفية والحضارية أكثر من اتكائها على البُعد اللساني وحده.

• **التصور الأدبي للخطاب:** من المهم في هذا المنعقد من المقاربة التنبه إلى خصوصية هويته، إذ نحن نتكلم على التصور الأدبي للخطاب الذي هو في حقيقته «الخطاب الأدبي». والخطاب الأدبي بهذه الماهية يمثل حقلًا أو ميدانًا له هويته المائزة له من غيره، أي هو السياق المرجعي للنصوص المكتوبة وفق نظامه العام وكفاءته الكلية، والذي يسمح بما لا ينتهي من إنتاج لهذه النصوص وفق إطلاق الإمكان، كما هو النصوص ذاتها التي نجمت عنه وشكلت السمات المائزة له في إطار قواعده ومبادئه العامة الفاعلة في إنتاجه وفي تلقيه وفقها. من ثَمَّ، يتجلى الكلام عن التصور الأدبي للخطاب الأدبي أيضًا مشغولًا بالعلاقات الكائنة بين النص والخطاب. وهذا الجدل العلائقي في المضمار الأدبي إنْ هو إلا فرع أصيل منبجس عن أصلٍ أعم وأكبر، يشمل حقول اللسانيات والدراسات الثقافية والاجتماعية كما أشرنا إلى ذلك سلفًا. ورغبةً منا في طي كثير من القول في هذا الشأن، إذ لا حيز له ولا مرتجى منه هنا، فإن المقاربة تعمد إلى إضاءة تصورات هذه العلاقة النصية الخطابية على النحو الآتي:

• **تصور الوسيط والمضمون:** يقوم هذا التصور على أن العلاقة الكائنة بين النص الأدبي والخطاب الأدبي هي علاقة الوسيط بالمضمون الكامن فيه والمحايث له. فالنص أداة وسائطية، بنية حاملة للخطاب. أما الخطاب فهو المحتوى المركوز في باطن النص، والعالق في ملفوظاته القولية وبناه السطحية. ومرَّ بنا تمييز

روجر فاولر بين النص والخطاب، ورأينا انبناء تصوره للنصوص على أنها وسائط للخطاب Mediums، أما الخطاب فهو صيرورة معقدة من البنى الثقافية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

• تصور الخفاء والتجلي: يقوم هذا التصور على أن العلاقة القائمة بين النص والخطاب هي علاقة تداخل وتمازج، ترتكز على بعد السكون والحركة، أو الخفاء والتجلي. فالنص هو ما يبرزه ويجليه الخطاب في مقام تداولي، عبر ملفوظاته المسموعة أو المرئية أو المكتوبة أو المقروءة (المنطوقة). فتصور الخطاب هنا قائمٌ على السياق التداولي للنص، فكأن الخطاب إزاء النص هو عامل تفعيل وتنشيط، أو هو الخروج بالنص من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، من حضور الغياب إلى حضور العلن والحركية الإيجابية.

• تصور الكتابي والشفوي: يتكئ هذا التصور على الفارق المائز بين النص والخطاب والمتمثل في الكتابة والشفاهة. فالنصوص هي المدونة أو المرقومة على الورق، فيما الخطابات هي الملفوظات الشفوية قبل تدوينها. ومرَّ بنا في ما سبق مقولة بول ريكور الشهيرة في هذا الشأن: «لنطلق كلمة نص على كل خطاب تم تثبيته بواسطة الكتابة، فهذا التثبيت أمر مؤسس للنص ذاته ومقوم له»[103].

• تصور النسق: يعتمد هذا التصور على خصوصية الطريقة التي تتشكل بها الجمل لتكون نسقًا عامًا مختلفًا عن غيره، ومتحدًا في خواصه. فالخطاب الأدبي هنا نظام يعين ذاته ويعين النصوص

(103) فضل، مناهج النقد المعاصر، ص 133.

التي تنتج من خلاله وتنتجه في الآن ذاته. فالخطاب، بهذا التصور النسقي، بنية كلية كبرى تنشر ظلالها على مجموع المعنى في النص المفرد وفي غيره من النصوص التي تؤلف معه نسقًا مائزًا في مبادئه وفي سماته وفي مغزاه. ولا يقف الخطاب هنا عند حدود اللساني فحسب، وإنما هو مكون من بنى معقدة في تداخلها الثقافي والاجتماعي والحضاري والسياسي، ومن خلاله يمكن أن نعي التصور الذي طرحه ميشيل فوكو للخطاب على أنه «الطريقة التي بها تتشكل الجمل، مكونة نظامًا متتابعًا تساهم به في تشكيل نسق كلي مغاير متحد الخواص، وعلى نحو يمكن معه أن تتألف الجمل في خطاب بعينه لتشكل نصًا منفردًا، أو تتألف النصوص نفسها في نظام متتابع ليشكل خطابًا أوسع ينطوي على أكثر من نصٍ مفرد»[104].

• تصور الانزياح: يعمد هذا التصور إلى كبد الهوية الأدبية. فالخطاب الأدبي هو خطاب انزياحي حتى سقفه الأعلى. ولكونه نظامًا نسقيًا خاصًا متحدًا في قواعده وفي سماته المشكلة لماهيته وهويته معًا، يمثل انزياحًا عن عادي الكلام ومألوف القول، لينجز بذلك وظيفة انقطاعية عن مرجعيته المعيارية القائمة على الإبلاغ والإخبار والتواصل إلى حيث يغدو هو عينه متغيًّا ذاته ومرجعها في آنٍ. أصبح الخطاب هنا قائلًا مقولًا في لحظةٍ واحدة. وهو لا يعمد إلى الإبلاغ وإنما إلى التعبير، وتجاوز الإفهام إلى حيث الإثارة والتأثير في المتلقي. وهو انزياح لا يقف عند الخروج على مدلولات الإشارات اللغوية في المعاجم إلى حيث وهج الاستعارة

(104) إديث كيرزويل، عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو، ترجمة جابر عصفور (بغداد: دار آفاق عربية 1985)، ص 279.

وفتنة المجاز وجماع مقولات البلاغة المركوزة في الوعي القديم، فهذا انزياح مبدئي، أولي، وانزياح لساني بلاغي جمالي، إنما مرادنا من انزياح الخطاب هنا - فوق ما سبق وأهم منه - أنه انزياح الصنعة بعيدًا عن الارتجالية والسطحية خصوصًا في الخطاب الشعري ضمن النسق الأدبي. فالنص الشعري المُبْدَعُ وفق هذا الخطاب «يحتاج من الدهاء والتربص والتخطيط إلى ما يحتاجه تدبير جريمة. مثل نزوة لا تعرف نتائجها ولكن يجب أن تدبر لحدوثها جيدًا»[105]. وهو انزياح السؤال القلق والمسافر بعيدًا عن برد اليقين وسكينة الإجابات القاطعة والرؤى المستقرة، وهو انزياح التجريب والافتتان بغوايته حتى عتبتها العُليا، بعيدًا عن هيمنة الأنموذج القائم وصولجان الشبيه المكين. هكذا يتأطر التجريب في وعي أحد الشعراء المعاصرين: «كنت أدفع التجريب دون حياء إلى حدوده القصوى، فالوهج الشعري لا يعرف الحلول الوسطى»[106]. هذا البذخ في التجريب هو ما دفع الانزياح الخطابي الأدبي، خصوصًا في الشعر، إلى حدود اللعب في المفهوم الكوزمولوجي، «فالفن هو لعب الكون في ذاته»[107]. وهو انزياح عن سلطة النوع الأدبي، وعن قواعد المؤسسة التي تحميه في مقولة الجنس الأدبي. إذ وقع التراسل الأجناسي وتحقق المزج والتماهي في ما يمكن تسميته

(105) نص مقتبس من شهادة الشاعر علاء عبد الهادي. ولمزيد من التفصيل في هذا الشأن انظر: عبد الرحمن عبد السلام محمود، السرد الشعري وشعرية ما بعد الحداثة: دراسة في «مهمل» علاء عبد الهادي (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، 2009)، ص 44.

(106) المصدر نفسه، ص 45.

(107) المصدر نفسه، ص 46.

«انزياح» الأنواع الأدبية وديمقراطيتها، تلك التي نشأ منها تصور تجاوز النص إلى العمل، وتجاوز الجزئي إلى الكلي، وتجاوز المعنى إلى الخطاب الشامل الذي يبنيه مجموع أجزاء العمل الأدبي وتبنى من خلاله. من ثَمَّ، نعي أن جوهر تصور الخطاب الأدبي لا يقف به عند محض النص، ولا عند مضمون رسالة يحملها، أي إن الخطاب لا يرتكز في وجوده الماهوي على البُعد اللساني للملفوظ النصي، وما يعبأ به من حمولات دلالية قصد إليها صاحب النص، إنما الخطاب الأدبي هنا يتكئ على النص وعلى أحوال إنتاجه وأحوال تلقيه في آنٍ. من هنا، يصبح الخطاب أكبر من النص وأكثر مدى واتساعًا، حتى يشمل البنى الثقافية والاجتماعية والسياسية والحضارية ومجمل صنوف السياقات التي أحاطت بالنص إنتاجًا وتلقيًا، على أن نفهم أن علاقة المتلقي بالنص والخطاب هي علاقة إيجابية وإنتاجية أيضًا. فالتلقي في بُعده القرائي أو التأويلي يُزاح عن سلبية الاستهلاك إلى حيث دينامية الحفر وراء المعنى واستظهاره للعلن وإعادة بنائه وتشكيله في منظومة الخطاب الكلي الذي يطوي العمل في كل أبعاده، ويسري في مكوّناته وأجزائه سريان الروح في الجسد. وهذا هو تصورنا للخطاب الأدبي الذي يندّ عن أي تعريف يبتغي مراودته وترويضه في سك تصور جامع مانع له، لأنه تصور مفتوح على مطلق الإمكان دائمًا.

3- من النص إلى الخطاب

تروم المقاربة في هذه النقطة ومنها في سفرها التصوري حول النص والخطاب - ويبدو أنه طال واستطال - أن تُؤسِّسَ مسارًا تأويليًا في تلقي النصوص عمومًا، والنص الأدبي خصوصًا، والنص

الشعري تحديدًا. ومفاد فلسفة هذا المسار هو أن تصور الخطاب يجعل مساحة واسعة وحيوية لدور المتلقي في إنتاج النص ومعايشة المعنى وبناء الخطاب. غير أن الخطاب، وهو ذو طابع كلي، يحذو نحو التمدد والانفتاح على مطلق التجربة للشاعر. وهنا يؤسس السؤال الرئيس: هل يمكن الفعل التأويلي في علاقته بالنص أن يتجاوزه إلى عموم النصوص الأخرى ومطلق التجربة في علاقتها بأوضاع إنتاجها وموقفها من رؤى الوجود والحياة والمجتمع؟ من هنا، تتأطر العلاقة بين النص والخطاب في سياق البدء والختام، المنطلق والمنتهى، الجزئي والكلي، اللساني والبنى المعقدة من الثقافة والحضارة والاجتماع والسياسة، النص والخطاب، المساق والسياق، الشكلاني والتكويني. بعبارةٍ أخرى: كيف لنص أن يقرأ جملة نصوص الشاعر؟ أو يقرأ جوهرها ومتنها الأهم في تشكيل هوية خطابه؟ كيف له أن يفتح على مدارات التصادي أو الهوس أو العودوية؟ كيف له أن يستشرف الواقع الحضاري والتاريخي والسياسي لفرد أو لأمة في مفصل زمني معين؟

لعل هذه الأسئلة الكاشفة عن فحوى المسار التأويلي القائم على العلاقة الانفتاحية من النص نحو الخطاب هي ما تدفعنا إلى إنجاز مقاربة مستقلة، إن شاء تعالى، وهي قيد الإنجاز الآن في كتاب مستقل، في التأويل على نص من نصوص المتنبي، لنرسم معالم خطابه الذي يبنيه مجموع نصوصه الشعرية ويبنيها هو في الآن ذاته.

خاتمة

من المريح أن تأتي هذه اللحظة الختامية بعد لأيٍ، لتضع المقاربة عصا الترحال البحثي، وتقطف غنم سفرٍ طويلٍ عبر منعرجات وحنايا ذوات عثرات وعثار وعقبات وعراقيل. فعلى الرغم من هاتيك الصعوبات كلها القائمة والكامنة في ضروب المقاربة على امتداد تضاريس جغرافيتها، كانت عزيمتها ماضية حاسمة في فض الاشتباك المدلولي والتصوري لمصطلحي النص والخطاب. إذ وعت، منذ البدء، ماهية اللغط الكائن في ميدان الدرسين اللغوي والنقدي، وأدركت، في عمق، طبيعة السجال وحدود التباين ومدار الاختلاف في الآفاق والحقول المعجمية واللسانية والأدبية والإلكترونية، فتعاملت معها وفق هوية مكوّناتها ونُظم اشتغالها. ولما كان هم المقاربة، في لبه وأهدابه، هو الإمساك بحقيقة هذين المصطلحين وإضاءتها في العلن متجرّدًا من الهوى، بعيدًا عن التعصب والعصبية إلا للحق العلمي في صلب ماهيته ومائز هويته، فإنها أبت إلا أن تأخذ لنفسها موقعًا يتجلّى بعيدًا عن المواقف والآراء كلها والجدل. وأطّرت مسافة، فاصلةً واصلةً في آنٍ، بينها وبين قضايا النص والخطاب، وآثرت النظر إليها عن بُعدٍ، وفي موضوعية تستغشي الحياد، وتتلبس بنسبية الحقيقة المستخرجة من مكامن أسرارها إلى حيث التواضع الحقيقي أمام تعددها وتشعّبها في أنساق ورؤى تتدثر كلها بالحق، فتصيب منه قدر

طاقتها في الحفر فيه والتنقيب عنه في شعاب معتمة، وممرات وعرة. ولعله أمانة وتواضع معًا الإقرار بحق حقيقة المصطلحين في الانفتاح على كل ما يتجاوز المواقف والرؤى والطروحات كلها، لأنها أكبر من مجموع أجزائها كلها. ويظل جوهرها، على الرغم من كثرة ظهوراته في أنساق الجدل وحومة الخلاف، يتأبّى على الانكشاف المطلق واليقين المستقر. إنه تَمَنُّعُ كينونة حية حيوية لا تزال قابلةً للطرح والمطارحة في معارج القراءات المخلصة التي تعي حقيقة أمرها في إمكان النسبي لا المطلق، والمنفتح لا المغلق، وفرادة التناول ووجهة النظر إلى الماهية والهوية. وبناء عليه، قدّرت المقاربة لنفسها أن تكون «محض مقاربة»، أي عمدت إلى قراءة النص والخطاب قراءة شخصانية ونسبية واحتمالية، تعرف حدود المشكل المصطلحي وواقع النص والخطاب، وتتموضع إزاءهما. وهذا ما يجعلها تؤمن - حتى سقف عتبتها العُليا - بأن ما قدّمتْه هو محض اقتراحٍ أصيلٍ، إن لم يكن ممسكًا بالحق والحقيقة في شأن النص والخطاب، فإنه دل عليهما في ثقةٍ وإخلاص. وهذا عينه ما يحملها على استخلاص أهم نتائجها في الآتي:

- كشفت المقاربة - وكُشف لها - أن جل هاتيك المواقف المبنية في شأن النص والخطاب إنما هي بنى ربما لا تؤسس لرؤاها في فقه المصطلح ذاته، أي إن هناك زادًا معرفيًا أو معلوماتيًا في شأن النص والخطاب، لكنه لا يقف على فحوى فلسفة المصطلح ذاته في دنيا المصطلح، وبالأحرى، في علم المصطلحات في صلب فلسفته وماهيته وهويته في آن. ولعل هذا ما جعل بعض القوم يخلطون بين المدلول المعجمي والتصور المصطلحي من دون تَبَيُّنٍ دقيق للفروق الكائنة بينهما، ولواقع النص والخطاب بين التسمية

المصطلحية والمحتوى التصوري لهما، ومدى ثبوت التصور في حقل معرفي وتمدده إلى حقول مجاورة أو متباعدة عنه، فضلًا عن ماهية المصطلح في أصل ذاته، وعن سماته المُشَكِّلَةِ لهويته حين يغادر حياض الإشارة اللغوية إلى حيث ارتسامه مصطلحًا ذا محتوى تصوري، له سمات المواضعة والتواطؤ والشيوع والثبات.

- كشفت قراءة المدلول المعجمي للنص وللخطاب العلاقات الدلالية المؤطِّرة للمعنى الذي يصل المدلول المعجمي بالتصور المصطلحي لهما. إذ على الرغم من أن النص والخطاب ظلا يعملان مدلوليًا في المعاجم إشارتين لغويتين لا علاقة لهما بالاصطلاح في الحقول اللسانية والأدبية قديمًا، فإنهما يمثلان في التجلي الدلالي في السياقات المتعددة معجميًا حاضنة معنوية أو دلالية للتصور المصطلحي لهما حديثًا. مرَّ في المقاربة كيف أن قراءة مدلول النص في المعجم كشفت عن دلالات البروز والظهور والفرادة والنسج والإحكام والبلوغ والمنتهى والحقاق، ليتمظهر النص معجميًا كينونة استثنائية متجاوزة لعادي الكلام مفعمة بدلالات الزينة والزخرفة والأيروسية والتتابع المترابط والمتماسك في نسج وإحكام. وهذه كلها سمات تصورية في دلالة مصطلح النص حديثًا، الشأن الذي يجعل من مدلولات المعجم - على الرغم من انقطاعها الظاهر - حاضنة خفية للتصور المصطلحي الحديث وإن ادعى أحدٌ غير ذلك.

- يبيّن واقع التصور المصطلحي للنص وللخطاب - من غير ريب - اضطرابه وتعدده واختلافه وتباينه. ولعل مرد ذلك كامن في تعدد المُعُن واختلاف المشارب وتنوّع المرجعيات والفلسفات الحاكمة بناء التصور وتحديد أطره المؤسسة ماهيته والسمات

المشكلة لهويته. من ثَمّ َ ليس هناك حق مطلق من دونه باطل مطلق، وليس ثمة صواب كامل أو خطأ تام، ليس هذا ولا ذاك، وإنما هناك رؤى مخلصة أو غير مخلصة، عميقة أو مسطّحة، مؤسسة على فلسفة في انتهاج مسار بعينه أو ارتجالية انطباعية عشوائية، أصيلة جادة أو استيحاء من الآخر. وهذا - بحسب رأينا المتواضع - هو ما يجب أن يُقال في شأن الموقف من المواقف المتعلقة بالنص والخطاب في الواقع العربي، لغويًا ونقديًا وإلكترونيًا.

- تؤكد قراءة التصور اللساني للنص تعدد التصورات واختلافها وتمايزها بين التصور النحوي التركيبي والتصور الدلالي والتصور التداولي. وهذه قراءة مفادها تعقد واقع التصوّر اللساني الذي لا يزال في طور التشكل والارتسام على الرغم من الجهد الجيد والمخلص المبذول فيه.

من جهة أخرى، تقتضي دواعي الأمانة والتريث والموضوعية العلمية القول إن القراءة المتأنية تكشف عن واقع التصادي اللساني العربي مع اللسانيات الغربية، أوروبيًا وأميركيًا، تصاديًا ربما يصل، عند بعض القوم، حدَّ التماهي حينًا أو التجاوب، على حياء، مع متن المعطى اللساني الغربي حينًا آخر. وربما لا يكون في هذا عيبٌ يستوجب الخجل، إذ يتعلل ذووه - وهم في كثيرٍ من أمرهم هذا على حقٍ كاملٍ، أو على كثيرٍ من الحق - بوحدة الثقافة وكونية المعرفة والعلوم في عصر المعلوماتية، كما أننا حضاريًا لا نزال في طور النقل والتقليد أو التبعية في كثير من شؤون العلوم والمعارف، في المجالات والتخصصات كلها.

- لا يخرج التصور الأدبي للنص، ولا حتى التصور الإلكتروني

له، عن واقع التصور اللساني السالف، لا من حيث تعقد الواقع التصوري واضطرابه ولا من حيث تماهيه مع غواية الأوربة أو الغربنة في الرؤى والتصورات والفلسفات والمرجعيات، وإن وقع تفاوت في كثافة النسب أصالةً وتأثرًا من باحثٍ إلى آخر، خصوصًا في شأن ريادة النص التشعبي في الأدب العربي كما مرَّ تفصيله في المقاربة. وهو واقع ربما يكون كاشفًا عن عدم الجاهزية العربية، حضاريًا وثقافيًا، للثقافة الإلكترونية ومستقبل المعلوماتية نظرًا إلى ما تجلى من ارتكاس ونكوص لدى الرواد أنفسهم، بعودتهم إلى الوسيط الورقي.

- تُبيَن قراءة التصور المصطلحي للخطاب مقدار الالتباس والجدل الواقعين في المخيلة اللسانية والثقافية والأدبية بشأن العلاقة الواصلة أو الفاصلة تصوريًا بين النص والخطاب. وهو التباسٌ وجدلٌ ذهبا في أنحاء شتيتة من الاتحاد والتفارق. فبعض القوم على موقف أنهما شيء واحد، أو هما - النص والخطاب - وجهان لعملة واحدة، وبعض آخر - والمقاربة منهم - يرى أنهما شيئان متمايزان لكل واحد هويته الفارقة عن الآخر، تناظرًا أو تجاورًا. كما بلغ الخلاف مبلغه في الحجم أو الكم، وأيهما أكبر من الآخر، وأنه ينضوي عليه ويحويه، إذ أكد بعضهم - على ما فصلناه في معالم المقاربة في حينه وفي موقعه - أن النص أكبر من الخطاب وأنه يحويه لزامًا، في حين رأى آخرون - والمقاربة منهم أيضًا - أن الخطاب أكبر من النص، وأنه يبنى من مجموع أجزائه، وربما يشمل نصوصًا أخرى أو مجمل أعمال شاعر أو أديب أو حتى حقلًا معرفيًا كاملًا.

- يبنى التصور اللساني للخطاب في بُعده الفلسفي على الثنائية البنيوية المؤسسة للفرق بين اللغة والكلام. فالخطاب هو ممارسة

الأداء الخاص في داخل النظام اللغوي العام. من حافة أخرى، يتموضع الخطاب لسانيًا في علاقات تقابلية مع الجملة إذ هو أكبر منها، ومع اللسان إذ هو خاص إزاء العام، أو الأداء مقابل الكفاءة، ومع الملفوظ حيث يبنى التقابل على وجهة النظر إلى النص، إذ هو ملفوظ من حيث كونه وحدة لسانية، وهو خطاب من حيث أثّر فعل التواصل في علاقته بالبنى المعقدة، ثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا.

- تكشف قراءة التصور الثقافي والاجتماعي للخطاب في جوهرها عن تغير في النظر إلى اللغة، فالشأن هنا لا يتعلق بالتمركز المدلولي أو الصوتي كما في وعي سوسير، وإنما بتفكيك ذلك التمركز وإعلاء شأن الكتابة على الشفاهة، ومقام التداول على بنى التركيب والدلالة، ليتجلى الخطاب بنى معقدة من السياقات والعلاقات المتداخلة والمتشابكة في أهدافها واستراتيجيتها، وفي الكيفية التي ينتج بها الكلام بوصفه خطابًا ينضوي على «هيمنة» و«سلطة» تتجهان نحو إنفاذ تأثيرٍ في المتلقي وإنجاز انتصار إرادةٍ وتحقيق مرادٍ من التخاطب معه، أو إنشاء الخطاب لأجله، كما أسس لذلك فوكو وباختين وجاك دريدا وهوثورن وإستون وسيرل ونورمان فاركلوف... وغيرهم. يقتضي بناء الخطاب دراسة أحوال إنتاجه وتلقّيه، أي الوعي بسياقات القول والثقافة والمرجعية، وأنه يتجاوز البيئة الخارجية للمعطى اللساني، وهو أكبر من مذكرة التفسير، وأنه طاقة حيوية وخلاقة، وأن شروط وجوده ترتبط بالنص وبالمتلقي معًا.

- لم يكن التصور الأدبي للخطاب بعيدًا عن أفق التعقيد والاضطراب، بل كان تجلّيًا باذخًا له، خصوصًا في شأن علاقة الخطاب بالنص، حيث تباينت بين كل من الوسيط والمضمون،

الخفاء والتجلي، الشفوي والكتابي، تصور النسق، تصور الانزياح. فالخطاب الأدبي يبنيه مجموع أجزاء العمل، إنتاجًا وتلقيًا، لسانًا وبنى معقدة ثقافيًا واجتماعيًا وجماليًا. إنه الروح السارية في خفاء ناظم لكل مكونات العمل الأدبي، المؤسِّسة نظامه والمشكِّلة مائز هويته في آن. ولئن جاز لنا اعتبار النص جسدًا، فإن الخطاب هو الروح الساكنة فيه، المبثوثة في كل أجزائه. ولئن اعتبرنا النص جسمًا لشخص ما، فإن الخطاب هو الشخصية المُعْتَبَرَةُ فيه والمُعَبِّرَةُ عنه. وإن لم يكن وجودًا ماديًا فيزيائيًا، فإنه وجودٌ اعتباريٌّ ذو طابع سلطوي، يتسم بالهيمنة على كل مجموع المعنى في النص، ليُكَوِّنَ منه مقولته الرئيسة، ويُشَكِّلَ رسالته العليا، ويُجسد غرضه الجوهري من خلال بنيته الكبرى.

- تقترح المقاربة في علاقتها بالنص والخطاب الأدبيين عمومًا، والشعريين خصوصًا، تعبيد مسار ينطلق من النص ملفوظًا ولسانًا وتدوينًا إلى الخطاب الذي يرسم بنيته الكلية الكبرى، ويحدد أطره وقواعده الحاكمة وسماته المائزة التي تكفل له مجاوزة النص/ القصيدة/ الرواية، إلى حيث مجموع النصوص/ الديوان/ الدواوين/ الروايات في أحوال إنتاجها وتلقّيها، أي في سياقات قولها وثقافتها ومرجعيتها وتأويلها، وفي علاقة ذلك كله بالذات وبرؤية العالم. بعبارةٍ أخرى: كيف لنا أن نقرأ علاقة المساق بالسياق؟ وأن نقرأ مغزى التصادي بين النص المفرد، الوحدة اللسانية والأدبية، ومجموع معناها الحاكم والمهيمن في ظلاله، السارية في كل مفاصل العمل، والمحايثة لمكوناته، أي أهمية تعديل مسار العلاقة بين النص والخطاب لترتسم في أفق تزامني متصاعد ومنفتح من البدء إلى الختام، وبه تصبح العلاقة هي: من النص إلى الخطاب؟

المراجع

كتب

ابن سهل العسكري، أبو هلال عبد الله. كتاب الصناعتين – الكتابة والشعر. تحقيق وضبط مفيد قميحة. ط 2. بيروت: دار الكتب العلمية، 1989.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. لسان العرب. ط 2. بيروت: دار صادر، 1992.

ابن يحيى ثعلب، أبو العباس أحمد. مجالس ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، [د. ت].

أرسطو طاليس. كتاب أرسطو طاليس في الشعر. نقله متى بن يونس القنائي من السرياني إلى العربي؛ حققه مع ترجمة حديثة ودراسة لتأثيره في البلاغة العربية شكري محمد عياد. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967.

أوكان، عمر. مدخل لدراسة النص والسلطة. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1991.

إيكو، إمبرتو. التأويل والتأويل المفرط. ترجمة ناصر الحلواني. حلب (سورية): مركز الإنماء الحضاري، 2009.

بارت، رولان. أساطير. ترجمة سيد عبد الخالق. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 1995. (آفاق الترجمة؛ 5)

______. درس السيميولوجيا. ترجمة عبد السلام بنعبد العالي؛ تقديم عبد الفتاح كيليطو. ط 2. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1986.

بحيري، سعيد حسن. **دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة**. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1999.

______. **علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993.

بدوي، أحمد زكي. **معجم مصطلحات الدراسات الإنسانية والفنون الجميلة والتشكيلية: إنجليزي - فرنسي - عربي**. بيروت: دار الكتاب اللبناني؛ القاهرة: دار الكتاب المصري، 1991.

البريكي، فاطمة. **الكتابة والتكنولوجيا**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2008.

بوجراند، روبرت دي. **النص والخطاب والإجراء**. ترجمة تمام حسان. القاهرة: عالم الكتب، 1998.

بوقرة، نعمان. **الخطاب الأدبي ورهانات التأويل: قراءات نصية تداولية حجاجية**. إربد: (الأردن) عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2012.

بيجوان، هنري وفيليب توارون (إشراف). **المعنى في علم المصطلحات**. ترجمة ريتا خاطر. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. **البيان والتبيين**. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1948.

جاد، عزت محمد. نظرية المصطلح النقدي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002.

جبارة، محمد جاسم. مسائل الشعرية في النقد العربي: دراسة في نقد النقد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

الجمحي، محمد بن سلام. طبقات فحول الشعراء. تحقيق محمود شاكر. القاهرة: دار المعارف، 1952.

حجازي، محمود فهمي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح. القاهرة: مكتبة غريب، 1993.

الحميري، عبد الواسع. في آفاق الكلام وتكلم النص. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010.

خطابي، محمد. لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1991.

الخطيب، حسام. الأدب والتكنولوجيا وجسر النص المفرع، **hypertext**. دمشق؛ الدوحة: المكتب العربي لتنسيق الترجمة والنشر، 1996.

الرويلي، ميجان وسعد البازعي. دليل الناقد الأدبي: إضاءة لأكثر من سبعين تيارًا ومصطلحًا نقديًا معاصرًا. ط 5. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر. أساس البلاغة. ط 3. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. تقديم محمد بن صالح العثيمين وعبد الله بن عبد العزيز بن عقيل؛ تحقيق ومقابلة عبد الرحمن بن معلا اللويحق. القاهرة: دار ابن الهيثم، 2010.

صدقة، إبراهيم. النص الأدبي في التراث النقدي والبلاغي حتى نهاية القرن الخامس الهجري. إربد (الأردن): عالم الكتب الحديث، 2011.

العبد، محمد. اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة: بحث في النظرية اللغوية. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1990.

عبد المجيد، جميل. البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998. (سلسلة دراسات أدبية)

عناني، محمد. المصطلحات الأدبية الحديثة: دراسة ومعجم إنجليزي/ عربي. ط 2. القاهرة: الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، 1997.

عياشي، منذر. الأسلوبية وتحليل الخطاب. حلب (سورية): مركز الإنماء الحضاري، 2002.

فاولر، روجر. النقد اللساني. ترجمة عفاف البطاينة؛ مراجعة هيثم غالب الناهي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012.

فاركلوف، نورمان. تحليل الخطاب: التحليل النصي في البحث الاجتماعي. ترجمة طلال وهبة؛ مراجعة نجوى نصر. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

فضل، صلاح. بلاغة الخطاب وعلم النص. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992. (عالم المعرفة؛ 164)

______. ______. بيروت: دار الكتاب اللبناني؛ القاهرة: دار الكتاب المصري، 2004.

______. **مناهج النقد المعاصر**. بيروت؛ الدار البيضاء: دار إفريقيا الشرق، 2002.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. **القاموس المحيط**. ضبط وتوثيق يوسف الشيخ محمد البقاعي؛ إشراف مكتبة البحوث والدراسات. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995.

القاسمي، علي. **المصطلحية**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1985. (الموسوعة الصغيرة؛ 169)

كيرزويل، إديث. **عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو**. ترجمة جابر عصفور. بغداد: دار آفاق عربية، 1985.

ليشته، جون. **خمسون مفكرًا أساسيًا معاصرًا: من البنيوية إلى ما بعد الحداثة**. ترجمة فاتن البستاني؛ مراجعة محمد بدوي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

مارتن، برونوين وفليزيتاس رينجهام. **معجم مصطلحات السيميوطيقا**. ترجمة عابد خزندار؛ مراجعة محمد بريري. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008.

المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين. **ديوان أبي الطيب المتنبي**. شرحه وكتب هوامشه مصطفى سبيتي. بيروت: دار الكتب العلمية، [د. ت].

محمود، عبد الرحمن عبد السلام. **السرد الشعري وشعرية ما بعد الحداثة: دراسة في «مهمل» علاء عبد الهادي**. القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، 2009.

المسدي، عبد السلام. **اللسانيات وأسسها المعرفية**. ط 2. تونس: الدار التونسية للنشر، 1989.

معجم تحليل الخطاب. إشراف باتريك شارودو ودومينيك منغنو؛ ترجمه عن الفرنسية عبد القادر المهيري وحمادي صمود؛ مراجعة صلاح الدين الشريف. تونس: المركز الوطني للترجمة؛ دار سيناترا 2008.

الهواري، أحمد (وآخرون). **شكري عياد: جسور ومقاربات ثقافية**. القاهرة: عين للدراسات والبحوث، 1995.

يقطين، سعيد. **انفتاح النص الروائي: النص والسياق**. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1989.

ـــــــــ. **من النص إلى النص المترابط: مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي**. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005.

دوريات

إسماعيل، عز الدين. «جدلية المصطلح الأدبي.» **علامات**: السنة 2، العدد 8، حزيران/ يونيو 1993.

بارت، رولان. «نظرية النص.» ترجمة منجي الشملي، عبد الله صوله ومحمد القاضي. **حوليات الجامعة التونسية**: العدد 27، 1988.

الطوانسي، شكري. «المقام في البلاغة العربية: دراسة تداولية.» **عالم الفكر**: السنة 42، العدد 1، تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر 2013.

عبد الرحيم، عبد الرحيم محمد. «أزمة المصطلح في النقد القصصي.» مجلة **فصول** (القاهرة): السنة 7، العددان 3/ 4، نيسان/ أبريل - أيلول/ سبتمبر 1987.

عبد المجيد، جميل. «علم النص: أسسه المعرفية وتجلياته النقدية.» عالم الفكر (الكويت): السنة 32، العدد 2، تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر 2003.

يقطين، سعيد. «من النص إلى النص المترابط: مفاهيم، أشكال، تجليات.» عالم الفكر: السنة 32، العدد 2، تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر 2003.

دراسات

أسليم، محمد. «مقدمات للعصر الرقمي، موقع اتحاد كتاب الإنترنت.» <http://www. aslim.org>. (تاريخ الدخول 26/ 2/ 2014).

سعيد، جلال فتحي. «ثلاثية الخلاف في علم النص.» <http://www. ta5atub.com/t8003-topic>. (تاريخ الدخول 28/ 12/ 2013).

يونس، إيمان. «مفهوم مصطلح «هايبر تكست».» موقع ديوان العرب: <www diwanalarab com>. (تاريخ الدخول 20/ 3/ 2014).

يقطين، سعيد. «النص المترابط، النص الإلكتروني في فضاء الإنترنت.» <www. jehat.com>. (تاريخ الدخول 20/ 3/ 2014).

مصابيح، محمد. «مفهوم النص والخطاب.» <www.nashiri.net>. (تاريخ الدخول 5/ 12/ 2013).

فهرس عام